التوهم في النحو العربي بين القدماء والمحدثين
دراسة في التراكيب والدلالات

سنية محمد حسن

ماجستير في اللغة العربية

كلية اللغات

١٤٤٠هـ / ٢٠١٩م

التوهم في النحو العربي بين القدماء والمحدثين
دراسة في التراكيب والدلالات

سنية محمد حسن
MAL163BW047

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية
كلية اللغات

المشرف:
الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب

ذي القعدة ١٤٤٠هـ / يوليه ٢٠١٩م

الاعتماد

تم اعتماد بحث الطّالب: سنية محمد حسن

من الآتية أسماؤهم:

The thesis of **SANIYAT MOHAMED HASSANI** has been approved
By the following:

المشرف

الاسم: الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب

التوقيع:

المشرف على التعديلات

الاسم: الاستاذ المساعد الدكتور/ محمد إبراهيم بخيت

التوقيع:

رئيس القسم

الاسم:

التوقيع:

عميد الكلية

الاسم:

التوقيع:

عمادة الدراسات العليا

الاسم:

التوقيع:

التحكيم

عضو لجنة المناقشة	الاسم	التوقيع
رئيس الجلسة	الأستاذ المشارك الدكتور/ أحمد علي عبدالعاطي	
المناقش الداخلي الأوّل	الأستاذ المشارك الدّكتور/ عبدالواسع إسحاق ناصر الدين	ABDULWASIU
المناقش الداخلي الثاني	الاستاذ المساعد الدكتور/ محمد إبراهيم بخيت	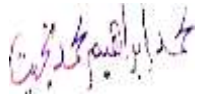
ممثل الكلية	الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد شحاتة عبدالحميد	

إقرار

أقر بأن هذا البحث من عملي وجهدي إلا ما كان من المراجع التي أشرت إليها، وأقر بأن هذا البحث بكامله ما قدم من قبل، ولم يقدم للحصول على أي درجة علمية أي جامعة، أو مؤسسة تربوية أو تعليمية أخرى.

اسم الباحث: سنية محمد حسن

التوقيع :

التاريخ :

DECLARATION

I acknowledge that this research is my own work except the resources mentioned in the references and I acknowledge that this research was not presented as a whole before to obtain any degree from any university, educational or other institutions

Name of student**: SANIYAT MOHAMED HASSANI**
Signature:
Date:

حقوق الطبع

جامعة المدينة العالمية

إقرارٌ بحقوق الطّبع وإثباتٌ لمشروعية الأبحاث العلميّة غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٩ © محفوظة

سنية محمد حسن

التوهم في النحو العربي بين القدماء والمحدثين - دراسة في التراكيب والدلالات

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أيّ شكل أو صورة من دون إذن مكتوب موقع من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- الاقتباس من هذا البحث بشرط العزو إليه.

٢- استفادة جامعة المدينة العالمية بماليزيا من هذا البحث بمختلف الطرق، وذلك لأغراض تعليميّة، لا لأغراض تجارية أو ربحية.

٣- استخراج مكتبة جامعة المدينة العالمية بماليزيا نسخًا من هذا البحث غير المنشور، لأغراض غير تجاريّة أو ربحية.

أكدّ هذا الإقرار:

الاسم: سنية محمد حسن

التوقيع:

التاريخ:

الإهداء:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي الكريمين، وزوجي العزيز، كما أهديه إلى معلمي الأفاضل

الشكر:

أشكر الله عز وجل على توفيقي لإكمال هذا العمل المتواضع، كما أشكر جامعتي جامعة المدينة العالمية على إتاحة فرصة الدراسة فيها طيلة السنوات الماضية، كما أشكر معلمي الأفاضل وكل من ساهم في إنجاح هذا العمل.

الملخص

تعنى هذه الدراسة بالبحث فيما ذهب إليه القدماء والمحدثون في موضوع التوهم في النحو، وتتبع أراء القائلين به منهم حول المصطلح من حيث ماهيته ودلالته واستعمالهم له، وخضوعه للقياس من عدمه، وكذلك من حيث تطور مفهومه عبر المتقدمين من حيث تحديد دلالة المصطلح، والتصنيف والتقعييد، ومن حيث أقوال المتأخرين حولها وتناولهم لشواهدها باعتبارها مخرجاً إعرابياً أو ظاهرة لغوية. وذلك بهدف تحديد مفهوم التوهم، وبيان مواضعه في الإعراب، وكذلك توضيح رأي القدماء والمعاصرين القائلين بجواز الحمل على التوهم أو المعنى وعرض شواهدهم، وتناول دراسات المعاصرين وكيف وافقوا الأقدمين وفيم اختلفوا، ثم مناقشة تلك الأراء وتحليلها، في منهج قائم على الاستقراء و التحليل والمقارنة. ومن خلال هذه الدراسة التي ضمت أربعة فصول، خلصت الباحثة في أهم نتائجه إلى أن التوهم هو أسلوب اعتمده علماء العربية في الوصول إلى المعاني من خلال تأويل الكلام خلافاً لما هو ظاهر، وليس المقصود منه الخطأ، وتحديد مفهومه من قبل المعاصرين ساعد على بروز المصطلح دون خلطه مع المفاهيم الأخرى المشابهة. وإن قدماء النحويين ابتداءً من الخليل أشاروا إليه صراحة أو ضمناً، واستعملوه إلى جانب مصطلحات أخرى للدلالة على الحمل على المعنى، والمواضع التي ذكرت في التوهم كثيرة أبرزها العطف على التوهم، ومن المقارنة بين مناهج القدماء والمحدثين في تناول هذه المسألة يظهر تشابها بين الفريقين في بعض الأمور، واختلافاً أو استحداثًا في أخرى، ويتضح ذلك في ميل المعاصرين فيها بشكل عام إلى التحديد والتفصيل.

ABSTRACT

This study is concerned with the research of the ancient and modern scholars on the subject of delusion in Syntax, and follow the views of those who consider it about them about its significance and the use of it, and its, as well as in terms of evolution of the concept across applicants in terms of determining the meaning of the term, And in terms of the words of late Scholars on the subject and dealing with the evidence as a way out of the analysis or linguistic

In order to define the concept of delusion, and to clarify its positions in the .phenomenon expression, as well as clarify the opinion of the ancient and modern linguists, who say the conception of delusion, and dealing with the studies of contemporary and how they agreed, and then discuss these views and analysis, in a method based on Induction and analytical approach

The study included four chapters, and important results that the delusion is a .and comparison method adopted by Arabic scholars to reach all meanings through the interpretation of speech contrary to what is apparent, and is not intended to error, and the definition of the concept by contemporary scholars helped to emerge the term without Mixing it with other similar

And the ancient grammarians from Al-khalil referred to it explicitly or implicitly, .concepts and used it in addition to other terms to indicate the the meanings, and the positions mentioned in the imagination many of the most important to the imagination, and the comparison between the curricula of the ancients and modernists in dealing with this issue shows similarity between

in different case. the two teams, and differences

فهرس المحتويات

صفحة الاعتماد / Approval page ..... ج

صفحة التحكيم / Viva committee ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

إقرار / Declaration ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الإهداء: ..... ط

الشكر: ..... ي

الملخص ..... ك

Abstract ..... ل

فهرس المحتويات ..... م

المقدمة ١

أسباب اختيار الموضوع: ٢

إشكالية البحث: ٢

أسئلة البحث: ٢

أهداف البحث: ٢

حدود البحث: ٣

الإطار النظري: ٣

الدراسات السابقة: ٥

تصميم البحث: ١٠

حدود البحث: ١١

الفصل الأول: تحديد مصطلح التوهم ١٢

المبحث الأول: تعريف التوهم لغةً واصطلاحاً ١٢
المبحث الثاني: اللبس بين التوهم والغلط ١٦
المبحث الثالث: المواضع التي يرد فيها الحمل على التوهم ٢٠
الفصل الثاني: تناول الأقدمين لمفهوم التّوهم ٤١
المبحث الأول: نشأة المصطلح و أسباب وضعه ٤١
المبحث الثاني: تناول الأقدمين لموضوع التوهم ٤٧
الفصل الثالث: تناول المحدثين لمفهوم التوهم ٦٧
المبحث الأول: قبول المحدثين لظاهرة الإعراب على التوهم ٦٧
المبحث الثاني: التوهم في الدراسات النحوية الحديثة ٧٦
الفصل الرابع: الموازنة بين آراء القدامى والمحدثين حول التوهم ٨٧
المبحث الأول: أوجه الاتفاق بين أقوال القدماء والمحدثين ٨٧
المبحث الثاني: أوجه الاختلاف بين أقوال القدماء والمحدثين ٩٠
الخاتمة ٩٩
فهرس المصادر والمراجع ٩٩

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، الذي أنزل عليه خير الذكر، بلسان عربي مبين، أما بعد/

فإن " التوهم" موضوع فريد من موضوعات النحو العربي، وقد ظهر فيه بعض التشعب واحتاج لمزيد من العناية والدراسة، والسبب في ذلك يعود إلى طبيعته التي تقتضي الخروج عن المعايير النحوية القياسية، وقد تناول النحويون قديما وحديثا هذا المصطلح، بقبول بعض ورفض آخرين. فكان عند من أخذ به بابًا و مخرجا لإيجاد العوامل الإعرابية المناسبة، لما ورد في بعض النصوص من خروج عن الأصل المألوف. وأصل بروز هذا المصطح ظاهرة ومفهوماً كان عند الخليل وسيبويه في الكثير من الأبواب النحوية والصرفية ، مما يعني أنه متأصل عند أئمة النحويين، معلوم عندهم، وحافظ النحاة بعدهما على ما جاء في الكتاب ، وأخذوا يشرحونه ويستطردون فيه، متمسكين بما قاله القدماء، حتى إنهم إن ظهر بينهم من يقول فيه برأي معارض ، دافعوا عنه بكل قوة، رغم افتقار مصطلح التوهم للتعريف الجامع المانع من قبل الخليل و سيبويه. وهو ما جعل اللبس يقع فيه عند القدامى والمحدثين في بعض مسائله التي ظلت محل خلاف بينهم.

و ظهر لفظ "التوهم" في مصنفات النحو الأولى، بدءًا بكتاب سيبويه إمام النحاة حيث جعله سببا لمجيء بعض التراكيب على غير وجهها الذي يقتضيه قياسها، ثم تداوله عدد لا بأس به من النحاة بعده، كالكسائي و الفراء وابن جني و المالقي و الهروي وابن مالك، وأبي حيان وآخرين .

وقد أفرد المحدثون له بحوثا خاصة به تدرجت في ظهورها من نصوص وأوراق معدودة بدأت الحديث عن ظاهرة التوهم في ظروف معينة، ومن زوايا محددة تحكمها تلك الظروف و الملابسات.

ومن هذا المنطلق فقد رأت الباحثة أن تدرس هذه الظاهرة تحت عنوان: " التوهم بين القدماء والمحدثين"، لتقدم فيه دراسة علمية، تسير على منهج الاستقراء والتحليل والمقارنة، سعياً منها لإيجاد حل لإشكاليته.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد اختارت الباحثة هذا موضوع التوهم هذا ؛ لأنه يذكر بالوظيفة الأساسية للغة التي تهتم بإيصال المعاني، فهناك من يختزل علمَ النحو في الإعراب، متغافلا ما تتضمنه اللغة من مستوياتٍ صوتية وصرفية ونحوية ودلالية، غير الإعراب. مما له تأثير مباشر في المعنى، وهذا مانراه في ظاهرة التوهم، التي تعالج بشكل أساسي ما يخرج عن قوالب الإعراب المألوفة، كما دفع الباحثة لتناول الأقوال في هذه الظاهرة ما تتميز به من توسع في وقوعها في كافة أشكال الإعراب النحوي، من رفع ونصب وجر و جزم، فكان لابد من أن تولى العناية والدراسة، لمعرفة ما استجد فيه من أقوال، و المقارنة بين القديم والحديث فيما يتعلق بالتوهم.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية هذا البحث في إيجاد أوجه الاتفاق والإختلاف في أقوال عينة من المتقدمين والمتأخرين الذين أقروا بوجود التوهم في النحو وتلخيص القول فيه، لترجيح الآراء المناسبة لتقديم صورة واضحة ومبسطة حول مذاهب النحاة في مسألة التوهم.

أسئلة البحث:

١. كيف وصف النحويون التوهم النحوي؟

٢. من أول من ذكر التوهم من القدماء وما الشواهد عليه ؟

٣. كيف تناول القائلون بوجود التوهم من المحدثين مسائله ودللوا عليه ؟

٤. ماذا نستخلص من خلال أوجه التشابه والاختلاف عند الباحثين في مناقشة موضوع التوهم ؟

أهداف البحث:

١. تمييز مفهوم التوهم وتحديده كظاهرة في اللغة

٢. تلخيص رأي مجموعة بارزة من القدماء القائلين بجواز الحمل على التوهم .

٣. تناول دراسات النحويين المعاصرين والمقارنة بينها .

٤. تحليل الأراء المختلفة وترجيح القول فيها.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الحاجة لإبراز وتوضيح ما وصل إليه مصطلح التوهم عند اللغويين المعاصرين وما مر به من تغيير، مقارنة مع أصوله الأولى عند القدماء ومعرفة أوجه الاتفاق والاختلاف وأسبابه.

حدود البحث:

قامت الباحثة بعرض ودراسة موضوع التوهم في النحو عند القائلين به، ومناقشة وتحليل أوجه الاتفاق والاختلاف بين القدماء والمحدثين.

الإطار النظري:

يدور موضوع البحث حول مصطلح التوهم، ومن المهم جدا أن توضح الباحثة، ما المراد ب "التوهم" في هذه الدراسة، و في هذه المقدمة ستتحدث الباحثة حول هذا الجانب من حيث تحديد تعريفه بحيث يتميز عن غيره مما لا يعنى به البحث.

المقصود بمصطلح التوهم في هذا البحث:

إن من يتتبع مصنفات أئمة العربية يقف على مصطلحات مختلفة مثل: التوهم، الغلط، التشبيه، الحمل، السهو، القياس الخاطئ، وربما عرضت على نحو غير مصرح به. "وذلك أن الدلالة المعيارية لهذه المصطلحات غير واضحة دائما عند مستعمليها، فقد أجاز بعضهم استخدام لفظ الحمل على التوهم، وقصر بعضهم الآخر ما كان من هذا القبيل على السماع، وسماه آخرون بصريح الخطأ واللحن، وربما اجتمعت هذه الحالات الثلاث عند اللغوي الواحد إضافة إلى أن متأخري اللغويين اختلفوا في دلالة بعض هذه المصطلحات في استعمال المتقدمين لها كالاختلاف في دلالة مصطلح الغلط عند سيبويه".(١)

ذكر الفرّاء التوهّم فقال: "هو كلّ معنًى احتمل وجهين، ثم فرّقت بينهما بكلامٍ، جاز أن يكون الآخر معربًا بخلاف الأوّل، كقولك: "ما أنت بمحسن إلى من أحسن إليك ولا مجملاً"، تخفض "مجملاً" على المحل، وأما النصب: فهو أن تتوهم أنك قلت: "ما أنت محسنًا". (٢)

(١) عبده فلفل، **التوهم أو القياس الخاطيء عند العرب قديما وحديثا** د.ط، ١٤٦

(٢) الفراء، **معاني القرآن**، ط١، ٣٤٧/٢

وإننا من التعريف السابق للفراء لا نرى العناية بمصطلح التوهم على ألسنة النحاة القدماء إلا عند التعبير به عن نوع خاص من العطف سموه بـ(العطف على التوهم)، من ذلك قول ابن هشام:" ويسمى العطف على المعنى ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم "[1] ، وإن كانت توجد في غير هذا الباب، مثال ذلك قول السيوطي:" و يجوز العطف على التوهم نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بالجر على توهم دخول الباء في الخبر، وإن وقع هذا العطف في آية قرآنية عبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم أدبا مع القرآن الكريم، قيل:" ويسمى العطف على المعنى أي: العطف الملحوظ فيه المعنى؛ لأن المعنى أخرني أصدق، ثم قال: ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم"[2]، وكذلك فإن النحاة القدماء لم يعرفوه بشكل كامل واكتفوا منه بذكر أمثلة في هذا الباب، ومن نماذجه على سبيل المثال:

المثال الأول: ليس زيد قائما ولا قاعدٍ، بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر، فالذي يؤخذ من هدا المثال أن العطف على التوهم هو ماكان التوهم في وجود عامل نحوي يعمل في المعطوف عليه متوهما، فيترتب على ذلك أثر في المعطوف، ففي نحو" ليس زيد قائما ولا قاعدٍ" توهم أن هناك "باء" زائدة قد دخلت على خبر "ليس" وجرت "قائما"، فعطف عليه قاعد بالجر، وهذا الجر هو أثر تلك "الباء الزائدة" المتوهمة، وهذا ما أشار إليه ابن هشام بقوله: وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله هناك [3].

المثال الثاني: ذكر الزمخشري في قوله تعالى:﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾[4]، فعطف "أكن" بالجزم على فأصدق على توهم معنى الشرط فيه؛ لأن معنى لولا أخرتني فأصدق و معنى " إن أخرتني أصدق" واحد، فصح بذلك عطف "أكن" مجزوما [5].

فالنظر إلى هذه الأمثلة ونظيرها ينتهي بنا إلى تقسيم هذه الظاهرة في النحو العربي إلى قسمين:

---

(١) ابن هشام، **مغني اللبيب في كتب الأعاريب**، ط٦، ٧٨٦/١

(٢) الصبّان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ط١، ٤٤٣/٣

(٣) انظر، ابن هشام، **مرجع سابق**، ٨٥٦/١

(4) المنافقون:١٠

(٥) انظر، الزمخشري، **الكشاف في حقائق التنزيل**، ط٣، 4/544

الأول: التوهم في عامل نحوي، كما جاء في المثال الأول.

الثاني: التوهم المعنوي، كما ورد في المثال الثاني. (١)

وهذان النوعان معنيان في هذا البحث، وقد يرد في البحث أيضا لفظ الحمل على المعنى الذي يراد به أيضًا الحمل على التوهم كونه لايعد إلا مصطلحا وضعوه احترازا وتأدبا ألا يوصف القرآن بشيء من الوهم الذي قد يلتبس بالغلط في فهم البعض، ولا يليق وصف الغلط في القرآن.

انطلاقا من العرض السابق لماهية المصطلح، فإن هذا البحث سيتناول ما قاله العلماء القدماء والمحدثون في حديثهم عن التوهم التي تشمل النوعين الذين سبق الإشارة إليهما ويدخل في ذلك ما كان في باب العطف على التوهم، وبغض النظر عن اختلاف التعبير الذي يستخدمه بعض النحاة لنفس الغرض، وكذلك كل ما دخل تحت التوهم المسمى بالغلط عند بعض النحويين مادام يحمل نفس الدلالة والأثر النحوي. وبهذا يمكن بأن يتحدد المقصود من التوهم في ضوء هذا البحث: "وهو أن يعطى حكم الشيء ما أشبهه في معناه، أو في لفظه، أو فيهما، أو هو حمل لفظ على معنى لفظ آخر، أو تركيب على تركيب آخر؛ لشبه بين اللفظين، أو التركيبين في المعنى المجازي، فيأخذان حكمهما النحوي، مع ضرورة وجود قرينة لفظية، أو معنوية تدل على ملاحظة اللفظ، أو التركيبين الآخرين، ويؤمن معها اللبس". (٢)

المقصود بالقدماء والمحدثين: تعني بهم الباحثة علماء اللغة ابتداءً من الخليل مرورا بمن أخذ عنه أو تحدث فيه، أمثال سيبويه وابن جني والأنباري وغيرهم، و انتهاءً بالباحثين المعاصرين الذين جاءوا بعد نشأة مجامع اللغة العربية .

الدراسات السابقة:

في هذا الفصل تستعرض الباحثة جانبا من أبرز الدراسات والرسائل العلمية التي اطلعت عليها وتناولت موضوع التوهم باعتبارها محورًا أساسيًا لها، والجوانب التي اهتمت بمعالجتها تلك الدراسات، والفرق بينها وبين هذه الدراسة، وكيف ساهمت في تبلور إشكاليتها.

الدراسة الأولى: ظاهرة الحمل على التوهم في النحو

---

(١) ابن الرسول، **ظاهرة التوهم في اللغة العربية**، مجلة بحوث في اللغة العربية وآدابها، جامعة أصفهان، العدد التاسع، ص:٧-٩

(٢) صميدة، **دور المعنى في التوفيق بين النصوص اللغوية**، مجلة جامعة السابع من أبريل،٢٠٠٦م، العدد الثامن، ص:٤٤

د/ قاسم الصالح، وهو بحث محكم نشر في العدد ٧٤، من جامعة جرش، عام٢٠٠٨م، عرض الباحث فيه مفهوم التوهم عند الخليل وسيبويه وأبي حيان وغيره و تحدث عن إشكالية مصطلح التوهم بشيء من التفصيل و أقوال الرافضين لهذا المصطلح حملا على معنى الوهم أو الغلطو الصحيح في ذلك.

ثم أسهب الحديث عن أقسام الحمل على التوهم عارضا، وهي عشر مسائل ولكل مسألة منها فروعها، استخرج الباحث هذه المسائل من أبوابها النحوية المختلفة، وعرض لآراء النحاة حولها ، وعقّب برأيه على كل واحدةٍ منها ، وتوصّل الباحث إلى نتيجة مؤادّها أنّ : " الحمل على التوهم" ، ظاهرةٌ موجودةٌ ، ومتشعبةٌ في أبواب النحو المختلفة ، كما أنّها متداخلةٌ مع ظواهر نحويةٍ أخرى ، ك" الحمل على المعنى"، و" الحمل على الموضع " ، كما يرى عرض هذه الإشكالية ، على " مجمع اللّغة العربية الأردني،" لوضع مسمًّى خاصٍّ بها. ولم يشر الدكتور قاسم في بحثه إلى إشكالية معينة، مما دفع الباحثة إلى العمل للوصول إلى التصنيف الأرجح لهذه التبويبات من خلال مقارنتها وضمها مع غيرها لحصر ماقيل في ذلك مع التلخيص الذي يسهل للقارئ الوصول إليها.

الدراسة الثانية: العطف على المعنى أو على التوهم في السور السبع المنجيات:

أحلام شماخي، من جامعة محمد بن خيضر، بحث لنيل الماجستير، عام ٢٠١٦، يتكون البحث من تمهيد ومدخل وفصلين، أما المدخل فهو حول فضل السور المنجيات، ثم تحدثت في الفصل الأول عن مفهوم العطف اللغوي و الاصطلاحي و أنواع العطف، وفي الفصل الثاني تناولت صور العطف على المعنى أو التوهم في الصور المنجيات.

واعتنت فيه بموضوع التوهم، ويلاحظ أن البحث اقتصر بعرض موضوع التوهم بصورة واحدة من صوره وهو العطف، وعن شواهده في السور السبع: السجدة، ويس، والدخان، والواقعة، والملك، والإنسان والبروج، وذكرت أن العطف على التوهم من أقسام عطف النسق، و عرفت به لغة وفي اصطلاح النحويين، مع الإشارة إلى أنه ليس المراد منه الغلط أو الخطأ دون التفصيل في ذلك. حيث إن منهج البحث تطبيقي للوقوف عند الصور التي تتجلى فيها حالات الحمل على المعنى أو التوهم وهي الرفع و النصب و الجر و الجزم. ولذلك ومن خلال هذا البحث بحثنا في اشكالية تلمس الجانب التحليلي في جميع الجوانب الخاصة بالتوهم.

الدراسة الثالثة: ظاهرة التوهم في اللغة العربية:

سيد محمد رضا ابن الرسول، وهي دراسة نشرتها جامعة أصفهان، في مجلتها النصف سنوية الخاصة ببحوث اللغة وآدابها،١٤٣٥هـ، ومما ميز هذا البحث طرحه الجريء لظاهرة الحمل على التوهم منتقدا فيه بعض المعاصرين الذين يشوهون تعريفه بحصره في إطار خاص من العطف وهو العطف على التوهم، فدرس الباحث هذه الظاهرة دراسة تحتوي على تعريفها في علمي اللغة و النحو وعلى مواطن استعمالها، بالنظر إلى الأمثلة و الأقوال الواردة في النحو وفق منهج وصفي تحليلي. و تتميز هذه الدراسة عن غيرها بأن الباحث انتهى بوضع ثلاثة مصطلحات لم يسبق إليها وهي: التوهم النحوي، والتوهم المعنوي، والتوهم اللغوي.

ووضع لها الأسئلة التالية: ما مواضع التوهم في اللغة العربية؟، ما الفارق بين النحو واللغة في استعمال هذه الظاهرة فيهما؟، وما التعريف العلمي لظاهرة التوهم في علمي اللغة والنحو؟ وما قيمة هذه الظاهرة في اللغة العربية؟

ومن خلال الإشكالية التي نطرحها في هذا البحث فإنه من خلال مقارنة الدراسات الحديثة، يتسنى للباحثة إبراز ما تناولته بعضها من آراء فريدة إلى جانب غيرها، ومناقشة هذه التحليلات لاثباتها أو رفضها.

الدراسة الرابعة: التوهم في آثار الدارسين:

للدكتور محمد سعيد الغامدي، ونشره مركز البحوث بجامعة الملك عبد العزيز بجدة. قامت الدراسة على هدفين أساسيين؛ الأول: عرض الخطوط الرئيسة حول المفهوم، ومقارنة التصورات التي وجهت أقوالهم فيها، ومناقشة مصطلح التوهم وعلاقته بالمفاهيم و المصطلحات الأخرى المتعلقة به، والوقوف على أثر قلق المفاهيم في اضطراب تصنيف النماذج، والثاني: مناقشة قضايا توقف لم يغفل عنها علماء النحو الأوائل وهي علاقة التوهم بالنظام الذهني و معرفة المتكلم لغته.

وتوصل الباحث في نهاية دراسته إلى أن التوهم أقره القدماء، وتحرج من القول به المتأخرون وزاد في درجة إنكارها المعاصرون، ورأى أن الجهل والبعد عن الحكمة هو الذي أدى ببعض الدارسين لإنكار هذه الظاهرة، أو إنكارها والخوف من إثباتها، وركز الباحث فيه على رسم الطريق الذي سار فيه الأقدمون

في تناول المفهوم وصلته بالظاهرة اللغوية سعيا منه للوصول إلى نتيجة تربط بين ظاهرة التوهم وعلاقتها بالنظام الذهني عند الجماعة اللغوية.

وبالرغم من أن هذه الدراسة غنية بعرض جملة من المؤلفات المعاصرة وتلخيص قول مؤلفيها حول ظاهرة التوهم، سواء الأقدمين أو المعاصرين غير أنها كانت أشمل وأوسع، فخلطت بين الرافضين للظاهرة حتى ممن نفى نسبة القول بها إلى سيبويه أصلا، والمؤيدين لها، كما أنها تحدثت عن بعض من تناول موضوع التوهم في الصرف كذلك. كما أنه مثقل بعرض أحوال قلق المفهوم واضطراب المفاهيم المتصلة به.

وقت سعت الباحثة من خلال ما رأته في هذه الدراسة إلى حل اشكالية الخلط بين الرافضين والقائلين بوجود التوهم، بالاقتصار على المقارنة بين آراء القائلين به تسهيلاً على الباحثين.

الدراسة الخامسة: التوهم عند النحاة:

وهي عبارة عن رسالة ماجستير، تقدم بها عبد الله جاد الكريم لنيل درجة الماجستير، من كلية دار العلوم القاهرة ١٩٩٨م /١٤١٨هـ، وهو الآن على شكل كتاب، طبعة مكتبة الآداب ـ القاهرة ٢٠٠١م /١٤٢٢هـ.

وهو مكون من خمسة فصول، ابتدأها بمقدمة تاريخية موجزة تناول فيها حال اللغة العربية قبل أن يوضع النحو، ثم في الفصل الأول: ذكر تعريف التوهم، ووضع تعريفا اجتهاديا بعد أن ذكر معناه اللغوي، وذكر كذلك علاقة التوهم ببعض المصطلحات الأخرى مثل: الحمل على المعنى، والتأويل، والحذف. ثم الفصل الثاني: عن الأسباب التي دفعت النحاة لاستعمال هذا المنهج، الفصل الثالث: تحدث عن الأبواب النحوية التي ورد فيها التوهم، وبلغت حوالي أربعة وعشرين بابا، الفصل الرابع: تناول الحديث عن الأبواب الصرفية، وبلغ عددها ثمانية أبواب صرفية، والفصل الخامس: تناول فيه علاقة التوهم ببعض أصول النحو العربي من قياس وعلة وإجماع واستحسان.

الدراسة السادسة:

وهي رسالة ماجستير، تقدم بها لافي محمد العنزي، في جامعة مؤتة ٢٠١١م، تحت عنوان: الحمل على التوهم في القراءات القرآنية، وقد هدف من خلال بحثه إلى تبيين أثر التوهم في توجيه القراءات القرآنية، وعلاقة ذلك بالمعنى، وكيف تم توظيف التوهم في تفسير المسائل النحوية التي كانت

تخرج عن دائرة القياس. وقد تطرق إلى موقف القدماء و المحدثين من التوهم في النحو، ولكن الدراسة لم تتطرق كثيراً الى التوهم في الدراسات الحديثة، ولم يعن الباحث فيها بالمقارنة بين الفريقين، وهذا ما سعت الباحثة هنا إلى تغطية وتكريس الحديث عنه في هذا البحث.

الدراسة السابعة:

الحمل على المعنى مكانته بين علل النحاة، للدكتور إيهاب محمد أبو ستة، وهي دراسة قدمت في جامعة عين شمس سنة ، وهدف من خلال دراسته إلى توضيح أهمية النظر في التأويل الدلالي لآيات القرآن عند الخليل بن أحمد، والوقوف على مفهوم الحمل على المعنى وعلاقته بمفاهيم العدول التركيبي والأسلوبي، كما وازن بين تأويل الخليل لآيات من القرآن بالحمل على المعنى و تأويلات خالفيه من النحاة. واستوقفت الباحثة من خلال هذا البحث الجزء المتعلق بالتوهم، حيث أنه ينتمي لصيغ العدول التركيبي، وأن الخليل هو أول من لاحظ وميز مسائل العطف على التوهم، وقت سعت الباحثة من خلال ما رأته في هذه الدراسة إلى توسيع الحديث فيما يتعلق بالجانب التاريخي لنشأة مصطلح التوهم، وما يتعلق بالإشارات التي جاء بها النحاة ومنهم الخليل.

ومن خلال العرض الموجز للدراسات السابقة، يلاحظ أنها تناولت في معظمها الجانب التعريفي لمفهوم التوهم، وذكر أقوال النحويين حوله، وهذا ما تشترك فيه دراسة الباحثة مع تلك الدراسات السابقة، كما يشترك هذا البحث مع غيره مما سبق في الإشارة إلى المسائل والأبواب النحوية التي جاءت فيها ظاهرة التوهم، ومنها ما تمحور في مناقشة رأي الرافضين لهذا المصطلح وتعليلاتهم ورد المؤيدين لها، أو التعريف بأقسامه أو تفصيل البحث في صورة من صوره في نصوص القرآن وغيرها.

غير أن هذا البحث سيتناول الظاهرة من زاوية أخرى تجمع فيها ما تفرق من أقوال المحدثين وتقارنها مع الأصل الذي وضعه القدماء من غير تناقض، مع مراعاة أصل الاتفاق في المفهوم وذلك لإيجاد مواضع الاتفاق وحصر نقاط الاختلاف في تناول الظاهرة، و المسائل المندرجة تحتها وما قد طرأ عليها من تجديد، لجمع وتلخيص و تصنيف هذه الأقوال إلى مذاهب محددة ، كما أن عرض أبواب النحو التي جاءت فيه ظاهرة التوهم سيكون للتمهيد لما بعده من مقارنة في تضارب الأقوال

بين عينة محددة من العلماء لمعرفة ما اتفقوا عليه من هذه الأبواب وما اختلفوا عليه، أو ما أضيف على ما سبق.

منهجية البحث:

وهنا تعرض الباحثة على المنهج الذي سارت عليه في جمع المادة العلمية وتحليلها، وهي كما يلي:

يقوم البحث على منهج الاستقراء والتحليل ثم المقارنة، وهي تتعلق في هذا البحث بموضوع التوهم بين القدماء والمحدثين، وحيث أنه لا يمكن جمع كل ما جاء به علماء النحو في هذه المسألة، كان لابد من تحديد عينة بارزة من النحويين في العصر القديم والحديث. مع التأكيد على الفصل في هذا البحث بين موقف الرافضين للمصطلح و تعليلاتهم التي تلجأ للدلالات السلبية لمعنى التوهم المرتبط بالوهم، الذي هو خطرات القلب و التخيل؛ لأن الجاهل ينسب الوهم إلى القرآن أو إلى القرّاء، ولكنه في الحقيقة وسيلة اتبعها النحويون لتعليل خروج العربي على مقررات نظام العربية الصرفي والنحوي.

وقد شملت الدراسة من بين القدماء ستة: سيبويه، والفراء، والمبرد، وابن مالك، وابن هشام، وأبو حيان، والزمخشري. ومن المحدثين أربعة محمد شوقي أمين، السيد رزق الطويل، خالد جراري، الحموز.

وهؤلاء من ذكرت آراءهم مفصلة، وعلماء آخرين ذكروا سردًا من خلال هذا البحث، إما لقلة ما قالوه في هذا الموضوع، او لتشابهه مع غيره، أو عدم التوصل الباحثة إليه.

وهذه المقارنة تتمثل في عدة جوانب وهي: من حيث درجة قبولهم لوقوع التوهم في النحو ودلالته عندهم، ثم وجود أو غياب التعريف، وحصرهم للمواضع التي يقع فيها التوهم، و تصنيفهم للتوهم من حيث قبوله القياس من عدمه، وهل هو الحمل على المعنى أو الموضع، أم يندرج تحته، ومسمياته المختلفة ،كما درست تحليلهم لبعض الشواهد ومدى أرجحية حملها على التوهم. مع مراعاة التسلسل التاريخي في سرد العينة المختارة من النحاة.

أما الفصل المتعلق بتحديد المصطلح ثم بيان مواضعه، فقد روعي فيه الاختصار في عرض الأمثلة مع شرح موجز لبعضها، والهدف منه تبيين الوجه التطبيقي لهذا المفهوم، وتمهيدا للحديث عن أقوال العلماء التفصيلية التي يهدف البحث لمناقشتها وتصنيفها.

حدود البحث:

سيقتصر البحث على عرض أقوال اللغويين القائلين بالإعراب على التوهم، دون غيرهم ممن خالفهم، ابتداءً من الخليل وانتهاء بالمعاصرين.

مجتمع البحث وعينته: يدور البحث حول ظاهرة التوهم من حيث التركيب والدلالة عند علماء النحو واختارت الباحثة عينة من قدماء النحويين منهم: سيبويه، الفراء، المبرد، أبو حيان، ابن هشام، ابن مالك، والزمخشري، وعينة من المحدثين.

أما تناولها من جانب القدماء يتقدمهم سيبويه وغيره ممن أيدوا المصطلح في هذه المسألة، سواء أفردوا له بابا في ذلك، أم ذكروه ضمنا في شروحهم، وإن لم يخصصوا أبوابا لهذا الموضوع، لوضوحه وانكشافه وانحلاله بالنظائر عندهم.

وأما تناولها من جانب المحدثين فيقتصر على المؤلفات التي أولت عناية وتعمقا بالتأليف أو التبويب في هذه الظاهرة، ويشمل ذلك كتب النحو والدراسات المتخصصة، وذلك نحو ما كتبه محمد شوقي أمين، وسيد رزق الطويل، وعبد الله جاد الكريم وغيرهم من الباحثين.

الفصل الأول: تعريف التوهم وبيان مواضعه

المبحث الأول: تعريف التوهم لغةً واصطلاحاً

التوهم في اللغة:

"التوهم بمعناه اللغوي من وَهَمَ : الوَهْمُ :مِنْ خَطَرَاتِ الْقَلْبِ، وَالْجَمْعُ أَوْهامٌ، وَلِلْقَلْبِ وَهْمٌ .وتَوَهَّمَ الشيءَ: تخيَّله وتمثَّلَه، كَانَ فِي الْوُجُودِ أَو لَمْ يَكُنْ، وَقَالَ: تَوهَّمْتُ الشيءَ وتفَرَّسْتُه وتَوسَّمْتُه وتَبَيَّنْتُه بِمَعْنَى وَاحِدٍ؛ قَالَ زُهَيْرٌ فِي مَعْنَى التَوَهم:

فَلأْياً عَرَفْتُ الدَّارَ بعدَ تَوهُّمِ وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَا تُدْرِكُه أَوْهامُ العِبادِ. وَيُقَالُ: تَوَهَّمْت فِيَّ كَذَا وَكَذَا. وأَوْهَمْت الشَّيْءَ إِذَا أَغفَلْته، وَيُقَالُ :وَهِمْتُ فِي كَذَا وَكَذَا أَيْ غلِطْتُ".[1]

التوهم في الاصطلاح النحوي:

"التوهم ظاهرة من الظواهر اللغوية، عرفها النحويون قديما واستخدموها إيضاحًا لكلماتهم وتبياناً لآرائهم النحوية، لكن القدماء لم يعرفوها تعريفا شاملا لتعدد أوجهه وتنوعها، واكتفوا بذكر أمثلتها وشواهدها، وإلى جانب تسميتهم لها بالتوهم فقد يعبر عنها بال"غلط" تارة ، أو "المعنى" تارة أخرى". [2]

فنجد من ذلك مثلا ما ذكره الصبان في حاشيته في سياق شرحه عن تابع المستثنى بـ"غير"، وأنه قد يأخذ في الحكم تابع المستثنى بإلا، وذلك مراعاة للمعنى من باب التوهم. ذكر أن:" مداره على أن يكون ذلك الإعراب لذلك اللفظ مع لفظة أخرى فيعطى لذلك اللفظ مع غير تلك اللفظة على توهم أنه معها"[3].

وبرز لفظ "التوهم"على الأخص في نوع من العطف ذكره النحاة باسم العطف على التوهم، واحترزوا من استخدام لفظ"التوهم" عندما يتعلق بالشواهد القرآنية واستبدلوه بمصطلح العطف على "المعنى".

---

(١) ابن منظور، **لسان العرب**، ط٣، مادة: وهم، باب الميم فصل الواو، ٦٤٣/١٢

(٢) ابن الرسول، **ظاهرة التوهم في اللغة العربية**، /بحوث في اللغة العربية وآدابها، جامعة أصفهان، العدد ٩، ١٤٣٥هـ، ٥/٢٢

(٣) الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك**، ط١، ٢٣٤/٢

وقد ذكره ابن هشام[١] ضمن أنواع العطف فقال:" وَالثَّالِث الْعَطف على التَّوَهُّم نَحْو لَيْسَ زيد قَائِما وَلَا قَاعد بالخفض على توهم دُخُول الْبَاء فِي الْخَبَر وَشرط جَوَازه صِحَة دُخُول ذَلِك الْعَامِل المتوهم وَشرط حسنه كَثْرَة دُخُوله هُنَاكَ وَلِهَذَا حسن قَول زُهَيْر [٢]:

بدا لي أَنِّي لست مدرك مَا مضى... وَلَا سَابق شَيْئا إِذا كَانَ جائياً [٣]

وذكر الفرّاء التوهّم فقال: "هو كلّ معنًى احتمل وجهين، ثم فرّقت بينهما بكلامٍ، جاز أن يكون الآخر معربًا بخلاف الأوّل، كقولك: "ما أنت بمحسن إلى من أحسن إليك ولا مجملاً"، تخفض "مجملاً" على المحل، وأما النصب: فهو أن تتوهم أنك قلت: "ما أنت محسنًا". [٤]

وترى الباحثة أن التعريف الذي قدمه الفراء لا يمكن اعتباره جامعاً لكل ما ورد في مسائل التوهم. فالتوهم الذي ذكره النحاة متعدد الصور، وورد في عدة مسائل ستتناولها الباحثة في الفصل التالي، ولأجل تعدد أمثلته فإن كل نوع منه يتطلب تعريفا مستقلا في بابه، ولذا فالأعم تعريف "ظاهرة الإعراب على التوهم"، لأن التوهم هو باختصار : تخريج دعا إليه المعنى.

ولعل من أشمل التعريفات ما قدمه الباحث المعاصر عبد الله جاد الكريم[٥] بأنّه: "تفسير تخيّلي يُضطرّ إليه النحاة والصرفيون، وذلك عن طريق الاستعانة بالمعنى في محاولة للتوفيق وتحقيق الانسجام

---

(١) ترجمته: هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام، مولده في ذي القعدة سنة ثمان وسبعمائة، وسمع من قاضي القضاة بدر الدين محمد بن جماعة، ولازم الشيخ شهاب الدين عبد اللطيف بن المرحل، وتلا بالسبع على شمس الدين محمد بن السراج، وتفقه بجماعة من مشايخ عصره، وأتقن العربية حتى صار فارس ميدانها، والمقدم في السبق على أقرانه، فكان هو المشار إليه فيها في زمانه، والمعول على كلامه، وله فيها التصانيف المفيدة الجيدة من ذلك: شرح ألفية ابن مالك المسمى بالتوضيح، وشرح بانت سعاد، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وغير ذلك. (انظر جمال الدين، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، د.ط(مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت ،١٣١/٧)

(٢) ابن هشام، **السيرة**، ط١،٦١٩/٦

(٣) البصري، **درة الغواص في أوهام الخواص**، ط١، ٥٨/١، وابن الشجري، **مختارات شعراء العرب**، ط١، ١١/٢، ابن منظور، **لسان العرب**، ط٣، ٣٦٠/٦

(٤) الفراء، **معاني القرآن**، ط١، ٣٤٧/٢

(٥) من مواليد قرية (النَّمَسَا)، (إِسْنَا)، محافظة (قنا) بصعيد مصر (الأقصر حاليًا) في١٩٧٢م، حصل على الدكتوراه في اللغة العربية (النحو والصرف والعروض) بتقدير(مرتبة الشرف الأولى) من كلية دار العلوم، جامعة القاهرة عام ٢٠٠٠م،حصل علي درجة (أستاذ مساعد) من المجلس الأعلى للجامعات المصرية ٢٠٠٥م، حصلت علي درجة (أستاذ) من المجلس الأعلى للجامعات المصرية في ٢٠١٢م، يعمل منسقًا لقسم اللغة العربية ـ عمادة السنة التحضيرية، جامعة جازان ـ السعودية، لديه العديد من الكتب

بين ما قد يظن من خطأ في إعراب ألفاظ بعض التراكيب العربيّة الفصيحة، والتي لا ريب في صحّتها، وبين القواعد النحوية والصرفية ومحاولة تفسيرها على هذا النظم".[١]

غير أن الباحثة وبرغم بلاغة هذا التعريف لاتميل الى حصر التوهم بكونه اجراء اضطراي من قبل النحاة فحسب، بل هي أيضا ناتجة عن توهم المتحدث نفسه فهو قبل كل شيء عملية ذهنية تبدأ من المتكلم لبيان معنى مكنون في نفسه. وسيرد الحديث في ذلك في الفصل الثالث.

وبالاستغناء عن هذا الشق من التعريف يمكن القول بأن التوهم في النحو هو: خروج اللفظ الظاهر على خلاف قواعد النحو القياسية، لبيان معنى يقبل صيغة القياس الفصيح، إما بالحذف أو الزيادة.

والحمل على المعنى من المصطلحات التعبيرية التي استخدمت للدلالة على التوهم كما سيأتي، كما يقال كذلك "الحمل على التوهم"، "والحمل لغة من حمل الشيء يحمله حملا وحملانا، الحَمْل بالفتح مَا كَانَ فِي بَطْنٍ أَو عَلَى رأْس شَجَرَةٍ، وَجَمْعُهُ أَحْمَال والحِمل بالكسر: ما حمل على ظهر أو رأس، وكذلك قال بعض اللغويين ما كان لازما للشيء فهو حَمل، وما كان بائنا فهو حِمل، وجمعه أحمال وحمول، وتحامل في الأمر وبه: تكلفه على مشقة وإعياء، وتحامل عليه: كلفه ما لا يطيق ويقال فلان يحمل غضبه أي لا يظهره". [٢]

وأصل استخدامه يعود إلى الخليل، قال: "كأَنَّك تحملُه على ذلك المعنى، كأَنّك قلت: انْتَهِ وادخَّلْ فيما هو خيرٌ لك، فنصبتَه لأَنَّك قد عرفتَ أَنّك إذا قلت له: انْتَهِ، أَنَّك تحمله على أمرٍ آخَرَ، فلذلك انتَصب، وحذَفوا الفعل لكثرة استعمالِهم إيَّاه فى الكلام". [٣] وتداول سيبويه[٤] ومن بعده من النحاة هذا التعبير.

والمقالات المنشورة. انظر موقع **صحيفة اللغة العربية صاحبة الجلالة**، تاريخ الاضطلاع ٢٠١٩/١/١٢م:
http://www.arabiclanguageic.org/view_author.php?id=1405

(١) جاد الكريم، **التوهّم عند النحاة**، ط١، ٣٠/١

(٢) ابن منظور، **لسان العرب**، ط٣، مادة: (حمل) باب اللام فصل الحاء المهملة، ١٧٢/١١-١٧٧

(٣) سيبويه، **الكتاب**، ط٣، ٢٨٣/١

(٤) ترجمته: هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر؛ ويقال: كنيته أبو الحسن، وأبو بشر أشهر، وسيبويه لقب له، وكان من أهل فارس، من البيضاء، ومنشؤه بالبصرة، وكان يطلب الآثار والفقه. كان أبو العباس المبرد إذا أراد مريد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه، يقول له: هل ركبت البحر! تعظيماً لكتاب سيبويه واستصعاباً لما فيه. انظر الأنباري، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، ط٣، ٥٥/١. وانظر أبو بكر البعدادي، **تاريخ بغداد وذيوله، دار الكتب العلمية**، ١٩٢/١٢

من النحاة من ذكر تعبير "على المعنى" مستغنيا عن كلمة"الحمل"أحيانا، ففي قول الشاعر (عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة):

فكان مجني دون من كنت ألتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر[1]

قال المبرد[2]:" فإنما أنث الشخوص على المعنى لأنه قصد إلى النساء وأبان ذلك بقوله كاعبان ومعصر"[3].

(١) انظر: الثعالبي، **فقه اللغة وسر العربية**، ط١، ١/٢٣٠. والقيسي، **إيضاح شواهد الإيضاح**، ط١، ٤٤٧/١، وياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ، **معجم الأدباء**، ١/ ٢٠٩، و أبو بكر البغدادي، **تاريخ بغداد وذيوله**، د.ط، ١٧٢/٢١

(٢) ترجمته: هو مُحَمَّد بن يزِيد بن عبد الْأَكْبَر بن عُمَيْر، وَهُوَ ثمالة من أَزْد، ولد في البصرة، وابتدأ بقراءة " الكتاب " على الجرمي فقرأ بعضه، وكمل باقيه على المازني. أقام بالبصرة مدة طويلة قبل أن يصير إلى بغداد. وأملى كتبا كثيرة: " المدخل إلى علم سيبويه " و " المقتضب "، و " الكامل "، و " الجامع ". وله "كتاب صغير " يرد على سيبويه نحو أربعمائة مسألة. (انظر، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعرالتنوخي، **تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم**، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط الثانية ١٩٩٢م، ١/،٥٤ وانظر أبو بكر البغدادي، تاريخ بغداد وذيوله، ١٥١/٤)

(٣) المبرد، **عالم الكتب**، د.ط، ١٤٨/١

المبحث الثاني: اللبس بين التوهم والغلط

جاء في (اللسان):" الغلط: كل شيء يعيا الإنسان عن جهة صوابه من غير تعمد. وقد غالطه مغالطة".[١]

أما عن علاقة هذا المعنى بالتوهم فليس بعيدا؛ لأن التوهم كما سبقت الإشارة يحمل صيغة لغوية معروفة لصيغة أخرى لمشابهة بين المحمول والمحمول عليه تسوغ هذا الحمل، وبهذه الدلالة استعمل بعضهم مادة (الغلط)، تعبيرا عن هذه الظاهرة.

واختلف استخدام لفظ الغلط في النحو العربي بين النحاة ابتداءً من الخليل الذي استعمله لوصف مخالفة النص للقياس النحوي في حديثه عن الجر على الجوار، قال" لا يقولون إلا هذان جحرا ضب خربان، من قبل أن الضب واحد والجحر جحران، وإنما بغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول وكان مذكرا مثله أو مؤنثا، وقالوا: هذه جحرة ضباب خربة، لأن الضباب مؤنثة ولأن الجحرة مؤنثهة، والعدة واحدة، فغلطوا ".[٢]

أما سيبويه فقد استخدمه غير مرة مقصودا به التوهم، كحديثه عن همزة مصائب علما أن بابها لا يهمز، قال:" أما قولهم مصائب فهو غلط منهم، وذلك أنهم توهموا أن مصيبة (فعيلة)، و إنما هي (مُفعِلة)".[٣]

وتلاحظ الباحثة مما سبق أن الخليل عد الجر على الجوار من التوهم وعبر عنه بالغلط، و أنه ليس في استعمال الخليل وسيبويه ما يشير صراحة إلى أن المراد منه التوهم المصطلح عليه في مواضع أخرى أو كما فسرها علماء بعده كابن مالك[٤]، وإنما يفهم ذلك عن طريق سياقهم للأمثلة.

---

(١) ابن منظور، **لسان العرب**، ط٣، ٣٦٣/٧

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ط ٣، ١٣٧/١

(٣) سيبويه، **المرجع السابق**، ١٤٩/١

(٤) ترجمته: محمد بن عبد الله ابن مالك، أبو عبد الله، ولد سنة ستمائة وسمع بدمشق وتصدر بحلب لإقراء العربية، وصرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية وأربى على المتقدمين، وكان إماماً في القراءات وعللها، صنف فيه قصيدة دالية مرموزة في قدر الشاطبية، وأما اللغة فكان إليه المنتهى فيها، وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يشق لجه، وأما اطلاعه على أشعار العرب التي يستشهد بها على النحو فكان أمراً عجيباً، وكان الأئمة الأعلام يتحيرون في أمره، وأما الاطلاع على الحديث فكان فيه غاية،

ولأن التوهم بمعناه اللغوي يدور في معنى التخيل والتمثل، كما سبقت الإشارة، مما جعل بعض النحويين يرفضون هذا المصطلح لتلبسه بالوهم والغلط، وقد ورد ذلك حتى على لسان القدماء منهم.

كما أدى ببعضهم لاعتبار أنواع التوهم غلطا لا يقبل القياس، وينبغي استعماله كما ورد، وإن تعددت نظائره.(١)

وأرجع المازني السبب في وجود التوهم الى الميل للطبع الذي يؤي الى الغلط فيما فيه شبه اللفظ والتركيب، وذلك لأنه لم يكن للعرب قياسات يعتصمون بها. (٢)

"وقد ذكر بعض القدماء المصطلحين للبيان ورفع الالتباس، ومن ذلك ما ذكره أبو البقاء الكفوي بأنه ليس المراد بالتوهّم "الغلط"، بل المراد به: العطف على المعنى، أي: جوّز العربيّ في ذهنه ملاحظة ذلك المعنى في المعطوف عليه، فعطف ملاحظًا له، وهو مقصد صواب، وهنا صرح بالتفرقة بين العطف على التوهم والغلط". (٣)

لعل من المهم لفهم إشكالية المصطلحات في هذا الباب، النظر فيما أورده سيبويه في الكتاب عندما قال " اعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، وذاك أن معناه معنى الابتداء ". (٤)

"فيرى أنه قال: "هم"، كما قال:

"بدا لِيَ أنّي لست مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا"(٥)

بجرّ "سابق" عطفًا على "مدرك" خبر "ليس" على توهم وجود حرف الجر؛ لأنه كثيرًا ما يدخل حرف الجر على خبرها. وذهب جمهور العلماء بخلاف ابن مالك، إلى أن المقصود بالغلط الذي أشار إليه سيبويه في المسألة المذكورة، هو التَّوهُّم، وردّه ابن هشام الأنصاري بقوله:"ومراده بالغلط، ما عبّر عنه

وكان أكثر ما يستشهد بالقرآن. (صلاح الدين، محمد بن شاكر بن أحمد، **فوات الوفيات**، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٧٤م، ٤٠٧/٣)

(١)انظر الرضي الأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، د.ط، ٤٣٠/٤

(٢) الرضي الأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، د.ط، ٤٣٠/٤، وانظر الفراء، **معاني القرآن**، ط١،٤٥٩/١

(٣) انظر قاسم محمد صالح، **ظاهرة الحمل على التوهم**، د.ط،٨٦/١

(٤) سيبويه، **الكتاب**، ط٣، ١٥٥/٢

(٥) سبق تخريجه، ص:١٣

غيره بالتوهم، وذلك ظاهرٌ من كلامه، ويوضحه إنشاده البيت السابق، وتوهم ابنُ مالك أنه أراد بالغلط: "الخطأ"، فاعترض عليه بقوله: "إننا متى جوّزْنا عليهم ذلك، فقد زالت الثّقة بكلامهم، وامتنع أنْ نثبت شيئًا نادرًا، خشية أن يقال: إنه غَلِطَ".(١)

"ثم لم يسلم ابن هشام نفسه من إيحاءات اللفظ غير المستحبة حين حمل عليه بعض ما ورد في القرآن الكريم؛ لأنه أورد في المسألة ما يفيد وجوب تنزيه القرآن الكريم على أن يسبق إلى ذهن أحد أن المراد حصول التوهم المنافي للقصد في كتاب الله العزيز، فاستبدل باللفظ لفظا آخر وهو الحمل على المعنى".(٢)

وترى الباحثة أنه لامانع من التعبير عن وقوع التوهم بلفظ الغلط، لأنه الدلالة اللغوية للفظ الغلط لا تعني بالضرورة عدم الصحة، بل وجود الشبه الذي أدى الى الخلط بين شيئين، وذلك في حال كان التوهم غير مقصود من المتكلم للدلالة على ذلك المعنى، فالمتأمل في استعمال لفظ "الغلط" في نفسه يجد أنه أدق من الخطأ في الدلالة التي يجعلها أقرب إلى التوهّم، فقد ذكر أبو هلال العسكري مفرقا بين المعنيين وأشار إلى أن الغلط هو وضع الشيء في غير موضعه ويجوز أن يكون صواباً في نفسه، والخطأ لايكون صواباً على وجه، وليس الغلط ما يكون الصواب خلافه(٣) ، وبهذا يتبين رجحان الرأي القائل بأن مراد سيبويه التوهّم.

ومما يجدر الإشارة إليه كذلك العطف على الموضع والتباسه بالعطف على التوهم، وقد تداخل العطف على التوهم بالموضع لاشتراكهما في أن كل منهما يراعي المعنى، والفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهّم يكمن في عدّة أوجهٍ، منها أنّ العطف على التوهم ليس فيه تكرار للعامل، والمعطوف عليه لفظ مقدّر بعامل متوهم، بخلاف العطف على الموضع الذي يكون فيه المعطوف عليه هو الأصل المفترض، وإذا كان العطف على الموضع نقيضاً للعطف على اللفظ فإنّ العطف على التَّوهم وجه من وجوه العطف على اللفظ بعد تقدير العامل المتَّوهم، فيكون المعطوف موافقاً في حركته للمعطوف عليه بعد تقدير العامل، ومخالفاً له في اللفظ الظّاهر .

---

(١) قاسم محمد صالح، **ظاهرة الحمل على التوهم**، د.ط، ١/ ٨٧-٨٨

(٢) الغامدي، **التوهم في آثار الدارسين**، د.ط، ٦/١

(٣) انظر أبو هلال العسكري، **الفروق اللغوية**، د.ط، ٥٥/١

وفرَّق بينهما أبو حيّان[1] بقوله: "العامل في العطف على الموضع موجود دون مؤثّره، والعامل في العطف على التَّوهم مفقود وأثره موجود"؛ أي أنّ العامل في العطف على الموضع موجود، إلاّ أنّ أثره في المعطوف عليه غير موجود، والعامل في العطف على التَّوهم مفقود وأثره في المعطوف موجود.[2]

إذا فهذا التداخل الحاصل بين مفهوم التوهم والغلط، والغموض الذي قد يظهره المصطلح لا يعني إنكار هذه الظاهرة في اللغة، بل هو أسلوب اعتمده علماء العربية في الوصول إلى المعاني من خلال تأويل الكلام خلافاً لما هو ظاهر، ونستنتج من ذلك أن التوهم ليس المراد منه الخطأ كما استنتج بعضهم.

(١) ترجمته: هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حَيَّان الغرناطي الأندلسي الجياني، من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات، ولد في إحدى جهات غرناطة، ورحل إلى مالقة، وتنقل إلى أن أقام بالقاهرة، وتوفي فيها، بعد أن كف بصره واشتهرت تصانيفه في حياته وقرئت عليه، من كتبه (البحر المحيط) في تفسير القرآن و (النهر) اختصر به البحر المحيط، و (مجاني العصر) في تراجم رجال عصره. (انظر الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، **الأعلام**، دار العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢م، ١٧٢/٧)

(٢) أبو حيّان، **البحر المحيط**، د.ط، ٢٧٢/٤

المبحث الثالث: المواضع التي يرد فيها الحمل على التوهم

لم يقف أوائل النحويين من القدماء على إحصاء المواضع التي يرد فيها مسألة التوهم، ولكنهم اكتفوا بعرض الأمثلة والشواهد لما وقفوا عليه شرحا وتعليقاً، وذلك مكن بعض القدماء وكثير من المحدثين الذين درسوه من إحصاءها.

لعل أبرز ما تعرض إليه القدماء بالذكر هو العطف على التوهم كما أشار المبحث السابق، وقسمه آخرون من المحدثين سنأتي بذكرهم إلى أنواع أخرى، كما أن تقسيمات أولئك لم تكن متشابهة، وهذا ما ستعرضه الباحثة عند المقارنة بين القدماء والمحدثين.

ولكي يوفى الموضوع حقه نبدأ بأقدم هذه التقسيمات، وهو القاصر على نوعه من حيث الإعراب، فقد أشار إلى ذلك السيوطي، الذي قسمها إلى مجرور ومرفوع ومنصوب و مجزوم، ولكنه اقتصر على نوع منه وهو ما كان في باب العطف. يقول"وَوَقع الْعَطف على التَّوَهُّم فِي أَنْوَاع الْإِعْرَاب فِي الْجَرّ نَحْو لَيْسَ زيد قَائِما وَلَا قَاعد بِالْجَرِّ على توهم دُخُول الْبَاء فِي الْخَبَر (وَشَرطه) أَي الْجَوَاز (صِحَة دُخُول الْعَامِل المتوهم) (و) شَرط (حسنه كثرته)"(١).

"والرَّفْع حكى سِيبَوَيْهِ إِنَّهُم أَجْمَعُونَ ذاهبون وَإِنَّك وَزيد ذاهبان على توهم أَنه قَالَ (هم) وَالنّصب قَالَه الزَّمَخْشَرِيّ(٢) فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴾(٣) وَقَوله: ﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾(٤) على معنى أَن تدهن والجزم قَالَ الْخَلِيل وسيبويه فِي قَوْله: ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن

---

(١) السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، د.ط ،٢٣١/١.

(٢) ترجمته: هو محمود بن عمر بن أحمد أبو القاسم الزمخشري جار الله: كان إماما في التفسير والنحو واللغة والأدب، واسع العلم كبير الفضل متفننا في علوم شتى، معتزليّ المذهب متجاهرا بذلك، ولأبي القاسم من التصانيف: الكشاف في تفسير القرآن. الفائق في غريب الحديث. نكت الاعراب في غريب الإعراب (في غريب اعراب القرآن) وغيرها، وفي اللغة له الأنموذج في النحو. المفصّل في النحو، المفرد والمؤلف فيه أيضا. صميم العربية. الأمالي في النحو. أساس البلاغة في اللغة. (انظر ياقوت الحموي، **معجم الأدباء**، ٦/ ٢٦٨٧ وانظر أبو بكر البغدادي، **تاريخ بغداد وذيوله**، د.ط، ١٧٢/٢١)

(٣) هود:٧١.

(٤) القلم:٩.

مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾[1] والفارسي فِي قَوْله: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ ﴾[2] جزما على معنى تَشْبِيه مَدْخُول الْفَاء بِجَوَاب الشَّرْط وَمن الموصولة بالشرطية وَإِذا وَقع ذَلِك فِي الْقُرْآن عبر عَنهُ بالْعَطْف على الْمَعْنى لَا التَّوَهُّم أدبا".[3] وبذلك يتضح لنا بأن ظاهرة التوهم تقع في حالات إعرابية مختلفة، كما أنها لا تقتصر على باب العطف، وفي هذا البحث سنعرض المواضع التي يدخل فيها التوهم دون اقتصار على باب العطف كما هو الحال عند القدماء.

ولقد تتبع النحاة المعاصرون أمثال الحموز وقاسم الصالح الأمثلة التي جاءت في الأثر وحددوا مسائله بشكل مختلف، فمنهم من ذكره في تسع عشرة حالة، ومنهم من عدها أربع حالات وأدرج تحتها مسائل.

وفي هذه الدراسة سنقدم أولا المواضع المختلفة التي عدها العلماء إجمالا لتوضيح هذه الظاهرة، وتصنيفاتهم المختلفة، ثم نقسمها بشكل أساسي إلى قسمين هما:

١– التوهم بوجود عامل نحوي

٢– التوهم بالمعنى

ونبدأ بعرض مواضع أساسية يكثر فيها مجيء التوهم لمزيد من التفصيل بأمثلة عليها:

الأول: العطف على التوهم

أما تعريف العطف على التوهم:"فهو عطف قائم على التخيّل أو الظن يبيحُ للمتكلم الخروج بالكلام في إعرابه على غير وجهه الذي يقتضيه الكلام توهُّماً لوجود عامل مُتَوهَّم، ويكون اللفظ المعطوف مخالفاً للمعطوف عليه في الحركة الإعرابيّة، لتوهم دخول عامل على المعطوف عليه يقتضي العلامة الإعرابيّة للمعطوف، ويقع هذا النوع من العطف في المجرور والمجزوم، وفي المرفوع اسماً، وفي المنصوب اسماً أو فعلاً، وفي المركّبات".[4]

---

(١) المنافقون: ١٠.

(٢) يوسف: ٩٠.

(٣) السيوطي، **مرجع سابق**، د.ط ،٢٣١/١.

(٤) سيف الدين الفقراء، **العطف على التوهم بين أصالة القاعدة وغلو النحاة**، د.ط، ٣٣٣/١٣

وهو أكثر ما يرد في التوهم من شواهد، ومن أمثلته ما ذكره ابن هشام في باب خروج إذ عن الشرطية، ما جاء في قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾[1] بِالْجَزْمِ فَقيل:"عطف على مَا قبله على تَقْدِير إِسْقَاط الْفَاء وَجزم أصدق وَيُسمى الْعَطف على الْمَعْنى وَيُقَال لَهُ فِي غير الْقُرْآن الْعَطف على التَّوَهُّم".[2]

"ويأتي العطف على المعنى في أنواع الإعراب الأربعة أي النصب والخفض والرفع والجزم، وأكثر ما يكون في حالتي النصب والجر، أما النصب فلأن أغلب ما عطف على التوهم منه يكون بعد فاء السببية الواقعة جوابا للنهي أو الاستفهام وما في حكمهما، وأما الجر فإن أغلب ما وقع منه يكون عطفا على توهم الباء الجارة المزيدة في خبري ليس وما العاملة عملها". [3]

"ومن الْعَطف على التَّوَهُّم نَحْو لَيْسَ زيد قَائِما وَلَا قَاعد بالخفض على توهم دُخُول الْبَاء فِي الْخَبَر وَشرط جَوَازه صِحَة دُخُول ذَلِك الْعَامِل المتوهم وَشرط حسنه كَثْرَة دُخُوله هُنَاكَ وَلِهَذَا حسن قَول زُهَيْر [4]

بدا لي أَنِّي لست مدرك مَا مضى ... وَلَا سَابق شَيْئا إِذا كَانَ جائيا"[5]

"ومنه أيضا قول أبي نواس:

ولا لهارون إمام الهدى ... عند احتفال المجلس الحاشد

أنت على ما بك من قدرة ... فلست مثل الفضل بالواحد [6]

أي لست واجداً مثل الفضل في العالم كله، ودخلت الفاء في خبر المبتدأ لما فيه خبره من رائحة الشرط، أى: وإن كنت قادراً، ودخلت الباء في خبر ليس لتوكيد النفي، واستدل على ذلك بقوله: ليس مستنكراً على الله جمعه خصال العالم كلها في رجل واحد كالفضل، هذا ما يتبادر منه ظاهر النظم". [7]

---

(١) المنافقون:١٠

(٢) ابن هشام، **معني اللبيب في كتب الأعاريب**، ط٦،١/٥٥٣

(٣) منايطة، **العطف على المعنى أو على التوهم**، د.ط، ٢٠/٨

(٤) ابن هشام، **مغني اللبيب في كتب الأعاريب**، ط٦، ٦١٩/١

(٥) سبق تخريجه، ص:١٣

(٦) انظر: الراغب الأصفهاني، **محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء**، د.ط، ٢٣٢/١ وأبوهفان، **أخبار أبي نواس**، د.ط، ٢٨/١

(٧) الزمخشري، **الكشاف في حقائق التنزيل**، ط٣، ٦٤٢/٢

"ومن العطف على التوهم زيادة الباء في خبر إن، "وإنما دخلت في خبر "أن" في: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ ﴾"[1] ، لما كان: "أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ" في معنى "أو ليس الله". موطن الشاهد:"أَنَّ اللَّهَ..... بِقَادِرٍ، وجه الاستشهاد: زيادة الباء في خبر "أنَّ" في الآية الكريمة ليس على الندرة؛ لأن القرآن الكريم منزه عن وقوع الندرة فيه، وإنما زيدت ؛ لأن المعنى: "أو ليس الله الذي خلق السماوات" ومعلوم أن زيادة الباء في خبر "ليس" كثيرة، و قد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها. تقول: ليس المجاهد بمتأخر، وقاعد عن الفتك بالأعداء، ويسمى هذا عند النحويين بالعطف على التوهم، أي أن المتكلم توهم وجود الباء الزائدة، فعطف بالجر. ويندر هذا في غير خبر "ليس" و"ما"، وينبغي أن يقتصر ذلك على السماع، ويجوز كذلك النصب عطفا على محل المعطوف عليه".[2]

"ومن العطف على التوهم الجزم على معنى تَشْبِيه مَدْخُول الْفَاء بِجَوَاب الشَّرْط وَمن الموصولة بالشرطية، "قال تعالى: ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾[3]، على معنى أَن تدهن والجزم قَالَ الْخَلِيل وسيبويه فِي قَوْله: ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾[4]، و ذكر الفارسي فِي قَوْله: ﴿ إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾[5]، جزما على معنى تَشْبِيه مَدْخُول الْفَاء بِجَوَاب الشَّرْط وَمن الموصولة بالشرطية وَإِذا وَقع ذَلِك فِي الْقُرْآن عبر عَنهُ بالْعَطْف على الْمَعْنى لَا التَّوَهُّم أدبا".[6]

"ومن العطف على التوهم ما جاء منصوباً،"قرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب قوله تعالى: ﴿ مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ﴾[7]، بنصب يضاعف وقرأ الباقون برفعه، ووجهّت القراءة بنصب المضارع "يضاعف" بأن مضمرة بعد الفاء، و"أن" وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل "يقرض"، فهو من قبيل العطف على المعنى، والمعنى كما قدره مكّي بن أبي طالب، يقول:" قَوْله "قرضا" اسْم للمصدر قَوْله فيضاعفه لَهُ من رَفعه عطفه على مَا فِي

---

(١) الأحقاف: ٣٣

(٢) ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، د.ط، ٢٨٩/١

(٣) القلم:٩

(٤) المنافقون:١٠

(٥) يوسف:٩٠

(٦) السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، د.ط، ٢٣١/٣

(٧) البقرة:٢٥٤

الصِّلَة وَهُوَ يقْرض وَيجوز رَفعه على الْقطع مِمَّا قبله وَمن نَصبه حمله على الْعَطف بِالْفَاءِ على الْمَعْنى دون اللَّفْظ فنصبه وَوجه نَصبه لَهُ أَنه حمله على الْمَعْنى وأضمر بعد الْفَاء أَن ليَكُون مَعَ الْفِعْل مصدرا فتعطف مصدرا على مصدر فَلَمَّا أضمرت أَن نصبت الْفِعْل وَمعنى حمله لَهُ على الْمَعْنى أَن معنى من ذَا الَّذِي يقْرض الله قرضا من يكن مِنْهُ قرض يتبعهُ أَضْعَاف فَلَمَّا كَانَ معنى صدر الْكَلَام الْمصدر جعل الثَّانِي الْمَعْطُوف بِالْفَاءِ مصدرا ليعطف مصدرا على مصدر فَاحْتَاجَ إِلَى إِضْمَار أَن لتَكون مَعَ الْفِعْل مصدرا فنصب الْفِعْل فالفاء عاطفة للتَّرْتِيب على أَصْلهَا فِي بَاب الْعَطف وَلَا يحسن أَن تجْعَل فيضاعفه فِي قِرَاءَة من نصب جَوَابا للاستفهام بِالْفَاءِ، لِأَن الْقَرْض غير مستفهم عَنهُ إِنَّمَا الِاسْتِفْهَام فَاعل الْقَرْض أَلا ترى أَنَّك لَو قلت أَزِيد يقرضني فأشكره لم يجز النصب على جَوَاب الِاسْتِفْهَام وَجَاز على الْحمل على الْمَعْنى ؛لِأَن الِاسْتِفْهَام لم يَقع على الْقَرْض إِنَّمَا وقع على زيد لَو قلت أيقرضني زيد فاشكره جَازَ النصب على جَوَاب الِاسْتِفْهَام ؛لِأَن الِاسْتِفْهَام عَن الْقَرْض وَقع ،وَقيل: أَن النصب فِي الْآيَة على جَوَاب الِاسْتِفْهَام مَحْمُول على الْمَعْنى ؛لِأَن من يقْرض الله وَمن ذَا الَّذِي يقْرض الله سَوَاء فِي الْمَعْنى وَالْأول عَلَيْهِ أهل التَّحْقِيق وَالنَّظَر وَالْقِيَاس".(١)

"واختلف القراء في قراءة قوله:"وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنّفس"(٢)،فقرأ غير الكسائي بنصب المعاطيف "والعينَ... والأنف، والسنَ الخ، وقرأ الكسائي برفعها، وفي تخريج هذا الوجه من القراءات وجوه نقلت عن أبي عليٍّ الفارسي: منها: عطف قوله: "والعين" وما بعدها بالرفع على معنى قوله –تعالى: أنّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ، بحيث يضمن الفعل "كتبنا" معنى "قلنا" فيصير معنى الجملة بعده ابتدائية في محل رفع، فيصح أن يعطف عليها بالرفع. (٣)

"وقد يوظف التضمين وهو إشراب لفظ معنى لفظ آخر فيعطى حكمه، كتضمين الفعل المتعدي بحرف الجر معنى فعل يتعدى بنفسه فيأخذ حكمه كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعۡزِمُواْ عُقۡدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبۡلُغَ ٱلۡكِتَٰبُ ﴾(٤)، حيث تضمن الفعل (تعزموا) الذي يتعدى في الأصل بحرف الجر "على"معنى "تنووا" الذي

(١) القيرواني، **مشكل إعراب القرآن**، د.ط، ١٣٤/١

(٢) المائدة:٤٥

(٣) منايطة، **العطف على المعنى أو على التوهم**، د.ط، ٢٣/٨

(٤) البقرة:٢٣٥

يتعدى بنفسه فأعطى حكمه من حيث التعدي، وقد يوظف التضمين لصحة مجيء العطف على المعنى، ففي قول جرير مثلاً:

جئني بمثل بني بدر لقومهم أو مثلَ أسرة منظور بن سيَّار[١]

نجد قوله "مثلَ" منصوبا بعد أداة العطف "أو"، فلو كان معطوفا على "مثل" الأولى لجاء مجرورا، لذلك خرّج على توهم تضمين الفعل "جئني" في أول البيت معنى هات فعطفوا عليه نظيره المقدر ونصبوا به "مثلَ" الثانية، فصار المعنى أو هات مثل.

ومن العطف على المعنى من دون تضمين، قول الأحوص اليراعي:

مشائيمَ ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعبٍ إلا ببين غرابها[٢]

ورد لفظ "ناعبٍ" مجرورا وهو معطوف على لفظ "مصلحين "المنصوب على أنه خبر ليس، فخرّج على توهم دخول حرف الجر الزائد "ب" في خبر ليس، فعطف عليه "ناعب" بالجر، وإنما توهموا ذلك لكثرة دخول الباء في خبر ليس". [٣]

الثاني: نصب التابع بعد "غير" على الاستثناء:

"يجوز في تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى، تقول قام القوم غير زيد وعمرو وعمرًا، فالجر على اللفظ والنصب على المعنى ؛ لأن معنى غير زيد إلا زيدًا وتقول ما قام أحد غير زيد وعمرو بالجر وبالرفع ؛ لأنه على معنى إلا زيد؛ وظاهر كلام سيبويه أنه من العطف على المحل، وذهب الشلوبين إلى أنه من باب التوهم ".[٤]

"إن المستثنى "بغير وأخواتها من الأسماء" مجرور دائمًا؛ لأنه "مضاف إليه" لكن إذا جاء بعده تابع له جاز في التابع أمران:

أحدهما: الجر مراعاة للفظ المستثنى المجرور، نحو: قدمت المنح للفائزين غير محمودٍ وحسنٍ.

ثانيهما: ضبطه بمثل ضبط المستثنى "بإلا"، لو حذفت "غير" وحل محلها: "إلا". وذلك بأن نتخيل حذف كلمة: "غير" ووقوع "إلا" موقعها، وضبط المستثنى بغير على حسب ما تقتضيه الحالة

---

(١) انظر المكي، الزبير بن بكار، **جمهرة نسب قريش و أخبارها**، د.ط، (د.م: مطبعة المدني،١٣٨١هـ)، ٢٥/١

(٢) البصري، **درر الغواص في أوهام الخواص**، د.ط، ٥٨/١، والمبرد، **الكامل في اللغة والأدب**، ط٣، ٣٠٥/١

(٣) منايطة، **العطف على المعنى أو على التوهم**، د.ط، ١٩/٨

(٤) الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ط٢،١/٢٣٤

الجديدة بسبب مجيء "إلا"، في مكان "غير"، ثم نضبط تابعه بمثل حركته الجديدة، في المثال السابق: "قدمت المنح للفائزين غير محمود" يصير: قدمت المنح للفائزين إلا محمودًا، فصار المستثنى منصوبًا مع "إلا" بعد أن كان مجرورًا مع الأداة: "غير"، فيصح في تابعه أن يكون منصوبًا مع كلمة "غير" أيضًا، على تخيل "إلا" المقدرة والملحوظة، وأن المستثنى بها على فرض وجودها في الكلام منصوب؛ فنقول: قدمت المنح للفائزين غير محمود، وحسن ،أو: غير محمود وحسنًا؛ بافتراض أن كلمة: "محمود" مجرورة في ظاهرها؛ لأنها مستثنى للأداة "غير"، ومنصوبة في التقدير والتوهم؛ لأنها مستثنى للأداة: "إلا" المقدرة".(١)

الثالث: معاملة جمع التكسير معاملة جمع التصحيح:

مثال ذلك كلمة "شياطون" في قراءة الحسن لقوله تعالى: ﴿ وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَـٰطِينُ ﴾(٢) ، "وَقد يُقَال شياطون تَشْبِيها لزيادتي التكسير فِيهِ بزيادتي الْجمع السَّالِم فَنقل من الْإِعْرَاب بالحركات إِلَى الْإِعْرَاب بالحروف قَالَ أَبُو حَيَّان وَهُوَ من التَّشْبِيه الْبعيد الَّذِي يَقع نَحوه مِنْهُم على جِهَة التَّوَهُّم وَهُوَ شَبيه بهمز معائش ومصائب".(٣)

قال أبو الفتح: "هذا مما يعرض مثله الفصيح، لتداخل الجمعين عليه، وتشابههما عنده، ونحو منه قولهم: مَسِيل، فيمن أخذه من السيل، وعليه المعنى. ثم قالوا فيه: مُسْلان وأَمْسِلَة. ومَعِينٌ، وأقوى المعنى فيه أن يكون من العيون، ثم قالوا: سالت مُعْنَانُهُ".(٤)

إن المواضع السابق ذكرها تعد من أبرز ما وردت فيه الأمثلة في الحمل على التوهم مما لم يذكر النحاة له تأويلا أقرب منه، ولا تقتصر عليها فحسب، وإنما هي كثيرة بين مقبول و مردود، فمن المعاصرين أمثال الدكتور الحموز في كتابه "التأويل النحوي في القرآن الكريم" من عدّ للتوهم تسع عشرة مسألة من غير باب العطف، نذكرها مع المثال القرآني، مع ذكر أقوال القدماء من النحويين أو المفسرين حولها، وهي كما يلي:

---

(١) عباس حسن، **النحو الوافي**، ط ١٥، ٣٤٧/٢

(٢) الشعراء:٢١٠ (انظر ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، سورة الشعراء ١٣٣/٢)

(٣) انظر السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، د.ط،٢٧٦/١

(٤) ابن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، د.ط**، ١٣٣/٢

١- توهم اسم موصول مكان آخر، مثاله قراءة ابن السميفع الشاذة:﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾[١]، والتوهم في هذا الموضع مخالف لما عليه الجمهور ولم يقله المفسرون،" قال أبو جعفر: فإن قال لنا قائل: وكيف قيل (مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا) ، وقد علمتَ أن"الهاء والميم" من قوله"مثلهم" كناية جِمَاعٍ – من الرجال أو الرجال والنساء – و"الذي" دلالة على واحد من الذكور؟ فكيف جعَل الخبر عن واحد مَثلا لجماعة؟ وهلا قيل: مثلهم كمثل الذين استوقدوا نارًا؟ وإن جاز عندك أن تمثلَ الجماعةَ بالواحد، فتجيز لقائل رأى جماعة من الرجال فأعجبتْه صُوَرهم وتمامُ خلقهم وأجسامهم، أن يقول: كأنّ هؤلاء، أو كأنّ أجسامَ هؤلاء، نخلةٌ؟ قيل: أما في الموضع الذي مثَّل ربُّنا جل ثناؤه جماعةً من المنافقين، بالواحد الذي جعله لأفعالهم مثلا فجائز حسنٌ، وفي نظائره كما قال جل ثناؤه في نظير ذلك:﴿ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ ﴾[٢] ، يعني كَدَوَرَان عيْنِ الذي يُغشى عليه من الموت"[٣].

٢- توهم فعل مكان آخر، مثاله قراءة طلحة بن سليمان الشاذة:﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾[٤]، بضم الكافين. "قال ابن مجاهد: وهذا مردود في العربية.قال أبو الفتح: هو لعمري ضعيف في العربية، وبابه الشعر والضرورة، إلا أنه ليس بمردود؛ لأنه قد جاء عنهم".[٥] "وقيل: إن الرفع على توهم كون الشرط ماضيا فإنه حينئذ لا يجب ظهور الجزم في الجواب ؛ لأن الأداة لما لم يظهر أثرها في القريب لم يجب ظهوره في البعيد وما قيل عليه من أن كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا إنما يحسن في كلمة- إن- لقلبها الماضي إلى معنى الاستقبال فلا يحسن- أينما كنتم يدرككم الموت- إلا على حكاية الماضي وقصد الاستحضار فيه نظر"[٦]

٣- توهم وضع حرف مكان آخر، مثاله قوله تعالى:﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ ﴾[٧]"منع أبو علي الفصل بين العاطف والمعطوف بظرف أو جار أو

---

(١) البقرة:١٧

(٢) سورة الأحزاب:١٩

(٣) الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، د.ط، ٣١٨/١

(٤)سورة النساء:٧٨

(٥) ابن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، د.ط**، ١٩٣/١

(٦) الألوسي، **روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني**، ط١،٣٠/٨٥

(٧) سورة النساء:٥٨

مجرور، وجعلها من الضرورات، وليس الأمر كما زعم، بل الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور جائز في الاختيار إن لم يكن المعطوف فعلا ولا اسما مجرورا كما في الآية"[1] والقول بالتوهم غير شائع في هذا الموضع.

٤- توهم صرف المضارع الذي بلفظ الخبر عن الآمر، مثاله: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ ﴾[2] إن جمهور البصريين لا يجيز إعمال اسم الفاعل في المفعول به إذا كان بمعنى الماضي.

ومن ذلك هذه الآية الكريمة فقد رأى المضارع فيها محذوف النون، فقال: "إنما حُذفت على تقدير لام الأمر، واتخذ من ذلك قاعدة عامة، هي حذف لام الأمر من المضارع بشرط تقدم "قل" عليه كما في الآية، بينما كان البصريون يرون أن الفعل المضارع مجزوم في جواب الأمر"[3].

٥- التوهم في اسمين على أنهما شيء واحد، مثاله: ﴿ فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾[4]، "والضمير في: يتسنه مفرد، فيحتمل أن يكون عائدا على الشراب خاصة، ويكون قد حذف مثل هذه الجملة الحالية من الطعام لدلالة ما بعده عليه، ويحتمل أن يكون الطعام والشراب أفرد ضميرهما لكونهما متلازمين، فعوملا معاملة المفرد، أو لكونهما في معنى الغذاء، فكأنه قيل: وانظر إلى غذائك لم يتسنه"[5]

٦- توهم اسم من معنى الكلام ليعود إليه الضمير، مثاله: ﴿ قَالُوٓاْ أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَآجُّوكُم بِهِۦ عِندَ رَبِّكُمْ ﴾[6] "وقوله: (بما فتح الله) متعلق بالتحديث قبله، وما موصولة بمعنى الذي والعائد محذوف أي: فتحه الله ، وأجاز أبو البقاء أن تكون نكرة موصوفة أو مصدرية، أي: شيء فتحه، فالعائد محذوف أيضا، أو بفتح الله عليكم، وفي جعلها مصدرية إشكال من حيث إن الضمير في قوله بعد ذلك: (ليحآجوكم به) عائد على «ما» هذا هو الظاهر، وما المصدرية حرف لا يعود عليها ضمير على المشهور خلافا للأخفش وأبي بكر بن السراج، إلا أن يتكلف فيقال: الضمير يعود على المصدر المفهوم

---

(١) ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، جامعة أم القرى، ط٣،١/١٢٣٩

(٢)سورة إبراهيم:٣١

(٣) ضيف، **المدارس النحوية**، د.ط، ١/٢٣٠

(٤) سورة البقرة:٢٥٩

(٥) أبو حيان، **مرجع سابق**، ٢/٦٥٣

(٦) سورة البقرة: ٧٦

من قوله: {أتحدثونهم} أو من قوله فتح، أي: ليحاجوكم بالتحديث الذي حدثتموه، أو بالفتح الذي فتحه الله عليكم. وبذلك فإن قوله: «به» الضمير يعود على «ما» من قوله: {بما فتح الله} وقد تقدم أنه يضعف القول بكونها مصدرية، وأنه يجوز أن يعود على أحد المصدرين المفهومين من «أتحدثونهم» و «فتح»"[١].

٧- توهم النفي في كلام مثبت، مثاله:﴿ فَأَبَىٰٓ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورٗا ﴾[٢] ،"فإن قيل: كيف جاز: فأبى أكثر الناس إلا كفورا ولا يجوز أن يقال ضربت إلا زيدا، قلنا لفظ (أبى) يفيد النفي كأنه قيل: فلم يرضوا إلا كفورا."[٣]

٨- توهم سبك مصدر من غير حرف مصدري، مثاله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴾[٤]، "وهذه الجملة على قول متعلقة من جهة المعنى باعبدوا، أي اعبدوه على رجاءكم التقوى، أو متعلقين بالتقوى"[٥].

٩- توهم إقامة شبه جملة مقام مصدر مؤول، مثاله :﴿ قَدۡ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنۡ أَخۡبَارِكُمۡۚ ﴾[٦]، "قوله تعالى: (قد نبأنا الله) : هذا الفعل قد يتعدى إلى ثلاثة، أولها (نا) والاثنان الآخران محذوفان تقديرهما: أخبارا من أخباركم مثبتة، و (من أخباركم): تنبيه على المحذوف، وليست (من) زائدة؛ إذ لو كانت زائدة، لكانت مفعولا ثانيا، والمفعول الثالث محذوف، وهو خطأ؛ لأن المفعول الثاني إذا ذكر في هذا الباب لزم ذكر الثالث. وقيل: (من) بمعنى عن"[٧].

---

(١) السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، د.ط، ٤٤٢/١

(٢) الإسراء: ٨٩

(٣) الرازي، **التفسير الكبير**، دار الإحياء العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ، ٤٠٧/٢١

(٤) البقرة: ٢١

(٥) السمين الحلبي، **مرجع سابق**، د.ط، ١٨٩/١

(٦) التوبة: ٩٤

(٧) العكبري، **التبيان في إعراب القرآن، د.ط**، ٦٥٥/٢

١٠- توهم الحرف المحذوف موجودا، مثاله قراءة ابن عباس الشاذة: ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ ﴾[١] "حيث قرأ ابن عباس من أسور بفتح الراء من غير ألف ولا هاء، وكان قياسه أن يصرفه ؛ لأنه نقص بناؤه فصار كجندل لكنه قدر المحذوف موجودا فمنعه الصرف"[٢].

١١- توهم الحرف قبل الأخير في الكلمة أنه أخير، نحو قراءة السلمي: ﴿ ۞ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمْ ﴾[٣] وذلك بسكون الراء، على توهم أن الراء آخر الكلمة"[٤] ، قال القرطبي:"(ألم تر) بجزم الراء، وحذفت الهمزة حذفا من غير إلقاء حركة ؛ لأن الأصل ألم ترء" [٥]، وهذا النوع الذي عده الحموز هو من التوهم الصرفي.

١٢- توهم سبك مصدر مؤول مضاف إلى اسم آخر باق على حفظه، على قراءة بعض السلف من غير السبعة: ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ ۝٣ ﴾[٦]، بجر الذكر. " أجاز الفراء[٧]: الجر في (الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى) على البدل من (ما) [٨]".

١٣- توهم اسم الشرط على أنه موصول أو العكس، من ذلك قراءة عكرمة:"فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يراه"[٩] ، "قرأ عكرمة "يراه" على توهم أن من موصولة، أو على تقدير الجزم بحذف الحركة المقدرة في الفعل"[١٠].

---

(١) الكهف: ٣١

(٢) أبو حيان، **البحر المحيط**، د.ط، ٤٩٧/٧

(٣) البقرة: ٢٤٣

(٤) الأبياري، **الموسوعة القرآنية**، د.ط، ١٠٩/٥

(٥) القرطبي، **تفسير القرطبي**، ط٢، ٢٣٠/٣

(٦) الليل:١

(٧) ترجمته: هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، من أهل الكوفة، وأخذ عن أبي الحسن علي بن حمزة الكسائي، كان إماماً ثقة، ويحكى عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، أنه قال: لولا الفراء لما كانت اللغة؛ لأنه خلصها وضبطها، ولولا الفراء لسقطت العربية؛ لأنها كانت تنازع ويدعيها كل من أراد، وقال أبو بكر بن الأنباري: لو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من علماء العربية إلاّ الكسائي والفراء لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس، وكان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو(انظر الأنباري، في **طبقات الأدباء**، ٨٣/١. وانظر أبو بكر البغدادي، **تاريخ بغداد وذيوله**، ١٥٩/٢)

(٨) الأصبهاني، **إعراب القرآن للأصبهاني**، مكتبة الملك فهد، ط١، ١٩٩٥م، ٥٢٧/١

(٩) الزلزلة:٧

(١٠) الشوكاني، **فتح القدير**، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ٥٨٥/٥

١٤- توهم معنى الشرط من الجملة الاستفهامية، نحو قوله تعالى:﴿ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ ﴾[١] هذه الجملة جواب الاستفهام الذي ضمن معنى الشرط، كقولك: أيقصدنا زيد؟ فلن نجيب من برنا، وقد تقدم الخلاف في جواب هذه الأشياء، هل ذلك بطريق التضمين أي يضمن الاستفهام والتمني والأمر والنهي إلى سائر باقيها معنى الشرط؟ أم يكون الشرط محذوفا بعدها؟ ولذلك قال الزمخشري: فلن يخلف متعلق بمحذوف تقديره: إن اتخذتم عنده عهدا فلن يخلف الله عهده، كأنه اختار القول الثاني من أن الشرط مقدر بعد هذه الأشياء، وقال ابن عطية:فلن يخلف الله عهده، اعتراض في أثناء الكلام"[٢].

١٥- توهم الشرط من مضمون الكلام، من ذلك قوله تعالى﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا۟ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾[٣]. "على أنها جواب ما اشتمل عليه المعنى من معنى الشرط تقديره: لما ظنوا أنهم أحيط بهم دعوا الله انتهى، وهو كلام لا يتحصل منه شيء عند أبي حيّان"[٤] .

١٦- توهم المصدر من الفعل، ومنه قراءة الأعمش:﴿ فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ ﴾[٥] ، يقول ابن جني:"وقراءة عبد الله والأعمش: "يُرِيدُ لِيُنْقَضَ" إن شئت قلت: إن اللام زائدةٌ، واحتججت فيه بقراءة النبي "صلى الله عليه وسلم"، وإن شئت قلتَ: تقديره: إرادته لكذا، كقولك: قيامه لكذا، وجلوسه لكذا، ثم وضع الفعل موضع مصدره"[٦].

١٧- توهم خلو اسم التفضيل من معنى التفضيل، من ذلك قراءة طلحة بن مصرف وأبيّ الشاذة:"وقولوا للناس حسنى"، على أن "حسنى"مؤنث الأحسن [٧].

---

(١) البقرة :٨٠

(٢) أبو حيان، **البحر المحيط**، د.ط، ٤٤٩/١

(٣) يونس:٢٢

(٤) أبو حيان، **مرجع سابق**، د.ط، ٣٤/٦

(٥) الكهف:٧٧، انظر ابن جني، **المحتسب في تبيين شواذ القراءات**، ٣١/٢

(٦) ابن جني، مرجع سابق، ٣٢/٢

(٧) انظر، الحموز، **مرجع سابق**، ١١٨٧/٢

١٨- توهم معنى غير المعنى الظاهر من اللفظة، نحو قوله تعالى : ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾[١] يظهر الحمل على التوهم في أن المستثنى المفرغ يجب أن يكون من متعدد مقدر، معرب بإعراب المستثنى، مستغرقا في ذلك الجنس، "وقيل المستثنى ظن أمر الساعة والمستثنى منه مطلق الظن كأنه قيل لا ظن ولا تردد لنا إلا ظن أمر الساعة والتردد فيه فالكلام لنفي ظنهم فيما سوى ذلك مبالغة، وقال الرضي: إن ما ضربت إلا ضربا يحتمل التعدد من حيث توهم المخاطب إذ ربما تقول ضربت وقد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه من مقدماته كالتهديد فتدفع ذلك، وتقول: ضربت ضربا فهو نظير جاء زيد زيد فلما كان ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم صار كالمتعدد الشامل للضرب وغيره، وحاصله أن الضرب لما احتمل قبل التأكيد والاستثناء فعلا آخر حمل على العموم بقرينة الاستثناء فيكون المعنى ما فعلت شيئا إلا ضربا، وهكذا (إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا) وهذا كالمتحد مع ما ذكرناه أولا، ورد بأن الاستثناء يقتضي الشمول المحقق ولا يكفي فيه الاحتمال المحقق فضلا عن المتوهم"[٢].

١٩- توهم إهمال أداة الشرط العاملة، من ذلك قراءة طلحة وغيره الشاذة:" أينما يوجهه لا يأت بخير"، على أن أينما المهملة عاملة، في "لا يأت"، وأنها مثل إذا[٣]،" قرأ طلحة وعلقمة، أينما يوجه بهاء واحدة ساكنة للجزم والفعل مبني للمفعول، وقرئ «أينما يوجه» فعلا ماضيا فاعله ضمير الأبكم"[٤]

أما المواضع التي ورد فيها الحمل على التوهم في باب العطف، فهي:

١- العطف على مصدر متوهم من معنى الكلام لتعطف عليه المصادر المؤولة من (أن) المضمرة بعد الواو أو الفاء أو ما في حيزها، مثاله قوله تعالى:﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[٥]، بجواز أن نقول"فتكونا"بالجزم عطفا على تقرباً، أي:ولا يكن قربٌ من هذه الشجرة فكونٌ من الظالمين".[٦]

٢- العطف على فعل متوهم يدل عليه الكلام، من ذلك قوله تعالى:﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ

---

(١) الجاثية: ٣٢

(٢) الألوسي، **روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني، د.ط**، ١٣/١٥٥

(٣) انظر، الحموز، **مرجع سابق**، ط٢، ٢/٢،١١٨٩

(٤) الأشموني، **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا**، ط١، ١/١،٤٤١.

(٥) البقرة:٣٥ .

(٦) انظر، الحموز، **مرجع سابق**، ط٢، ٢/١١٩٤

يَقُولَآ إِنَّمَا نَحۡنُ فِتۡنَةٞ فَلَا تَكۡفُرۡۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنۡهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ ﴾[1] ففي قوله (فيتعلمون) أقوال "منها: أن الضمير عائد على (أحدٍ) حملاً على المعنى، وهو قول اختاره الزجاج".[2]

٣- العطف على فعل متوهم من اسم في الكلام، من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِذۡ جَعَلۡنَا ٱلۡبَيۡتَ مَثَابَةٗ لِّلنَّاسِ وَأَمۡنٗا وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلّٗىۖ ﴾[3]، فمن الأقوال في العطف على(اتخِذوا)، أنها معطوفة على ما يتوهم من قوله (مثابةً)،فكأنه قال ثوبوا مثابةً واتخذوا،[4]" ويجوز أن يكون معطوفا على اذكروا نعمتي أو على معنى مثابة أي ثوبوا إليه واتخذوا والأمر فيه للاستحباب بالاتفاق ، وقرأ نافع وبن عامر واتخذوا بلفظ الماضي عطفا على جعلنا ، أو على تقدير إذ أي وإذ جعلنا وإذ اتخذوا"[5].

٤- العطف على علة متوهمة من مشتق أو مصدر متوهم انحلاله إلى (أن) والفعل وجره بلام العلة. من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعۡضَ ٱلَّذِي حُرِّمَ ﴾[6] ففي قوله(ولأحل) مذاهب منها: أنها معطوفة على معنى مصدقاً، أي لأصدق. وذكر أبو حيان أن هذا من باب العطف على التوهم، يقول الباقولي:" وأما قوله تعالى: (وَلِأُحِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ) فهو معطوف على المعنى، لأن قبله (قَدْ جِئْتُكُمْ ... وَمُصَدِّقاً لِما بَيْنَ يَدَيَّ) أي جئتكم لأصدق التوراة والإنجيل"[7] .

٥- العطف على فعل متوهم من المشتق ليتم التجانس بين المتعاطفين. من ذلك قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا ﴾[8] وذلك بأن يكون قوله (وخلق) معطوفاً على توهم فعل من واحدة، أي: ونفس وحدت وخلق منها زوجها، يقول أبو حيان:" وخلق منها زوجها

---

(١) البقرة:١٠٢

(٢) انظر، الحموز، **مرجع سابق**، ١١٩٤/٢

(٣) البقرة:١٢٥

(٤) انظر، الحموز، **مرجع سابق**، ١١٩٥/٢

(٥) العسقلاني، **فتح الباري في شرح صحيح البخاري**، د.ط، ٤٤٠/٣

(٦) آل عمران:٥٠

(٧) الباقولي، **إعراب القرآن المنسوب للزجاج**، ط٤، ٢٤/١

(٨) النساء:١

معطوفا على اسم الفاعل الذي هو واحدة التقدير من نفس وحدت، أي انفردت، وخلق منها زوجها، فيكون نظير (صافات ويقبضن) ، وتقول العرب: وحد يحد وحدا ووحدة، بمعنى انفرد"[١].

٦- العطف على اسم مجرور بخافض يتوهم فيه النصب بفعل معناه معنى الفعل العامل، من ذلك قوله تعالى: ﴿ ۞ إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيۡمَٰنَۚ وَءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ زَبُورٗا ١٦٣ وَرُسُلٗا قَدۡ قَصَصۡنَٰهُمۡ عَلَيۡكَ مِن قَبۡلُ ١٦٤ ﴾[٢] "ففي نصب قوله (ورسلا) أوجه، منها أنه معطوف على توهم تقديره: كما أرسلنا و نبأنا نوحا ورسلاً".[٣]

قيل:"نصب ذلك إذ لم تعد عليه"إلى" التي خفضت الأسماء قبله، وكانت الأسماء قبلها، وإن كانت مخفوضة، فإنها في معنى النصب؛ لأن معنى الكلام: إنا أرسلناك رسولا كما أرسلنا نوحًا والنبيين من بعده، فعُطفت"الرسل" على معنى الأسماء قبلها في الإعراب، لانقطاعها عنها دون ألفاظها"[٤]، وقال الزمخشري:" وَرُسُلًا نصب بمضمر في معنى:أوحينا إليك وهو: أرسلنا، ونبأنا، وما أشبه ذلك"[٥].

٧- العطف على مصدر مؤول من(أن) وما في حيزها في موضع نصب متوهم فيه الرفع. من ذلك قراءة: ﴿ وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ وَٱلۡعَيۡنَ بِٱلۡعَيۡنِ وَٱلۡأَنفَ ﴾[٦] "قرأ الكسائي: برفع الأسماء الخمسة وهي: (والعين، والأنف، والأذن، والسنّ، والجروح)"[٧] "قال أبو علي: وحجّته أن الواو لعطف الجُمل، لا للاشتراك في العامل، ويجوز أن يكون حمل الكلام على المعنى؛ لأن معنى: وكتبنا عليهم: قلنا لهم: النفس بالنفس، فحمل العين على هذا، وهذه حجّة من رفع الجروح. ويجوز أن يكون مستأنفاً، لا أنه ممّا كُتب على القوم، وإنما هو ابتداء ايجاب"[٨].

---

(١) أبو حيان، **البحر المحيط**، د.ط،٣/٤٩٥

(٢) النساء:١٦٣-١٦٤

(٣) انظر، الحموز، **مرجع سابق**، ٢/١٢٠٠

(٤) الطبري، **مرجع سابق**، ٩/٤٠٢

(٥) الزمخشري، **الكشاف في حقائق التنزيل**، ط٣، ١/٥٩٠

(٦) المائدة:٤٥

(٧) محمد محمد محمد سالم محيسن، **الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، ط١، ٢/١٧١

(٨) الجوزي، **زاد المسير في علم التفسير**، ط١، ١/٥٥٣

٨- العطف على توهم أحد الأوجه الجائزة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ﴾[١] إلى قوله تعالى ﴿ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾[٢] برفع الخيل والبغال والحمير، على الاستئناف على أن الخيل مبتدأ خبره شبه الجملة من قوله"لتركبوها".[٣]

٩- العطف على المعنى المتوهم من الشرط وجوابه، مثال قوله تعالى: ﴿ ۞ وَلَوْ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ ٱسْتِعْجَالَهُم بِٱلْخَيْرِ لَقُضِىَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ ۖ فَنَذَرُ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[٤]، أجاز الزمخشري أن يكون قوله(ونذر) معطوفا على المعنى المتوهم من مجموع الشرط و الجواب، يقول: " و أصله: وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ تعجيله لهم الخير، فوضع اسْتِعْجالَهُمْ بِالْخَيْرِ موضع تعجيله لهم الخير إشعاراً بسرعة إجابته لهم وإسعافه بطلبتهم، حتى كأنّ استعجالهم بالخير" [٥].

١٠- عطف اسم مجرور بخافض على آخر مجرور بخافض غير خافضه متوهم فيه الجر بالخافض نفسه. من ذلك قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ ﴿٢٥٨﴾ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ ﴿٢٥٩﴾ ﴾[٦]، قوله: أو كالذي أو: للعطف حملا على المعنى، والتقدير: هل رأيت كالذي حاج، أو كالذي مر على قرية، قاله الكسائي والفراء"[٧].

١١- عطف المجرور على مرفوع متوهم جره بخافض، نحو قراءة ابن عباس[٨]:"إذ الأغلال في أعناقهم والسلاسلَ يسحبون"[٩]،"قرأ ابن عباس، وابن مسعود، وعكرمة، وأبو الجوزاء[١٠] بنصبها، وقرءوا «يسحبون» بفتح الياء مبنيا للفاعل، فتكون السلاسل مفعولا مقدما، وقرأ بعضهم بجر السلاسل. قال

---

(١) النحل: ٥

(٢) النحل: ٨

(٣) انظر، الحموز، **مرجع سابق**، ١٢٠٢/٢

(٤) يونس: ١١

(٥) الزمخشري، **الكشاف في حقائق التنزيل**، ط٣، ٣٣١/٢

(٦) البقرة: ١٥٩

(٧) الشوكاني، **فتح القدير**، ط١، ٣١٩/١

(٨)ينظر: **الزمخشري، مرجع سابق**، ١٧٨/٤.

(٩) غافر:٧١

(١٠) هو أوس بن عبد الله الربعي البصري، من كبار العلماء حدث عن: عائشة، وابن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاص، انظر الذهبي، شمس الدين بن عبد الله، **سير أعلام النبلاء**، د.ط (القاهرة، دار الحديث، ٢٠٠٦م)

الفراء: وهذه القراءة محمولة على المعنى، إذ المعنى: أعناقهم في الأغلال والسلاسل، وقال الزجاج: المعنى على هذه القراءة: وفي السلاسل يسحبون، واعترضه ابن الأنباري بأن ذلك لا يجوز في العربية "[1] "، "فعطف على المراد من الكلام لا على ترتيب اللفظ، إذ ترتيبه فيه قلب وهو على حد قول العرب "أدخلت القلنسوة في رأسي"، وفي مصحف أبي (وفي السلاسل يسحبون)، قال أبو حيّان: بعد قول ابن عطية والزمخشري المتقدم: ويسمى هذا العطف على التوهم، إلا أن توهم إدخال حرف الجر على مصلحين أقرب من تغيير تركيب الجملة بأسرها، والقراءة من تغيير تركيب الجملة السابقة بأسرها"[2].

١٢- عطف المنصوب على مجرور يتوهم فيه النصب بعامل متوهم غير عامله، مثاله قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾[3]، فقوله (ومن اتبعك) له أوجه منها ما ذهب إليه الفراء "بأنها موضع نصب عطفاً على موضع الكاف في (حسبك)" [4].

١٣- عطف المنصوب على المجرور بالإضافة على توهم نصبه بالمصدر المضاف إليه المتوهم إنحلاله إلى(أن) والفعل. من ذلك القراءة السبعية: ﴿ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلۡجُوعِ وَٱلۡخَوۡفِ بِمَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ ﴾[5]، "روى على بن نصر وعباس بن الفضل وَدَاوُد الأودى وعبيد بن عقيل عَن أَبى عمرو (لِبَاس الْجُوع وَالْخَوْف) بِفَتْح الْفَاء"[6] وبذلك يكون "نصب (خوف) عطفاً على(لباس)، وهو الظاهر، و أجاز قوم أن يكون معطوفاً على موضع الجوع لأن التقدير: أن ألبسهم الجوع و الخوف. وهو رأي فيه تكلف مصدره التوهم والتمحل".[7]

١٤- عطف الفعل المنصوب على آخر مرفوع على توهم نصبه ب(أن) متوهمة، من ذلك قراءة ابن حيوة: ﴿ وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحًا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي

---

(١) الشوكاني، **فتح القدير**،٤/٧٤

(٢) عادل الحنبلي، **اللباب في علوم الكتاب**، د.ط، ١٧/٨٤، وانظر أبو حيان، **البحر المحيط**، ٩/٢٧١

(٣) الأنفال:٦٤

(٤) انظر الفراء، **معاني القرآن**، ط١،١/٤١٧

(٥) النحل:١١٢

(٦) البغدادي، **كتاب السبعة في القرءات**، ط٢، ١/٣٧٦

(٧) انظر، الحموز، **مرجع سابق**، ٢/١٢١٠

لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا ﴾[1]، " (فَأَطَّلِعَ) عطف على أَبْلُغُ ،وقرأ الأعرج فأطلع بالنصب، قال أبو عبيد: على الجواب. قال أبو جعفر: معنى النصب خلاف معنى الرفع ؛لأن معنى النصب متى بلغت الأسباب اطّلعت ومعنى الرفع لعليّ أبلغ الأسباب ثم لعليّ أطّلع بعد ذلك إلا أنّ ثم أشدّ تراخيا من الفاء"[2].

١٥- عطف الفعل المجزوم على آخر منصوب بلام التعليل متوهم فيه الجزم على جواب الاستفهام. ومن ذلك قراءة علي الشاذة: ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُۥ لِيُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ ۚ قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبْنَآءَهُمْ وَنَسْتَحْىِۦ نِسَآءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَٰهِرُونَ ﴾[3]،" قرئ بالجزم إما على التخفيف بالسكون لنقل الضمة أو على ما قيل في ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ في توجيه الجزم، وقرئ بالنون والرفع والمعنى أنهم أخبروا عن أنفسهم بأنهم سيذرونك"[4]، قال القرطبي:إن قراءة الجزم هي الأشهب العقيلي،" ويذرك" مجزوما مخفف يذرك لثقل الضمة،[5]" وقرأ الحسن برفعها، قال الزجاج: من نصب «ويذرَك» نصبه على جواب الاستفهام بالواو ، والمعنى: أيكون منك أن تذر موسى وأن يذرك؟ ومن رفعه جعله مستأنفاً، فيكون المعنى: أتذر موسى وقومه، وهو يذرك وآلهتك، والأجود أن يكون معطوفاً على «أتذر» فيكون المعنى: أتذر موسى، وأ يذرك موسى؟ أي: أتطلق له هذا؟"[6].

١٦- عطف الفعل المجزوم على آخر مرفوع متوهم فيه الجزم على أن الاسم الموصول متوهم فيه اسم الشرط. ومن ذلك قراءة ابن كثير[7]: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [8]. يقول ابن هشام: "في قراءة قنبل (إنه من يتق ويصبر فإن الله)، بإثبات الياء في يتقي وجزم يصبر فزعم أن من موصولة فلهذا ثبتت ياء يتقي وأنها ضمنت معنى الشرط ولذلك دخلت الفاء في الخبر وإنما جزم يصبر على توهم معنى من وقيل بل وصل يصبر بنية الوقف"[9].

---

(١) غافر:٣٦-٣٧

(٢) المرادي، **إعراب القرآن الكريم**، ط١، ٢٥/٤

(٣) الأعراف:١٢٧

(٤) البخاري، **فتح البيان في مقاصد القرآن**، د.ط، ٤٣٣/٤

(٥) انظر القرطبي، **تفسير القرطبي**، ط٢، ٢٦١/٧

(٦) الجوزي، **زاد المسير في علم التفسير**، ط١، ١٤٥/٢

(٧) انظر الشوكاني، **فتح القدير**، ٦٢/٣

(٨) يوسف:٩٠

(٩) ابن هشام، **مغني اللبيب في كتب الأعاريب**، ط٦، ٦٢١/١

تلك كانت المواضع التي وردت في باب التوهم بتفصيل مسائلها التي شملت المجرور و المنصوب والمجزوم و المرفوع، وكذلك المركبات وعطف الجمل، والتصنيف الذي قام به الحموز قريب من الذي أشار إليه السيوطي لكنه أعم وأشمل و اعتمد على ماورد فيه شيء من الشواهد القرآنية مع التفصيل. غير أن الباحثة تميل إلى تقسيم يكون عاما مختصراً لتدخل تحته المسائل و الحالات السابقة على نحو ماذهب إليه المعاصر قاسم الصالح، حيث جعلها سبع أقسام لكل قسم منها مسائل هي:

"القسم الأول: العطف بالجر على التوهم، ويدخل فيه مسائل: العطف على توهم دخول الباء في خبر ليس، كما سبق ذكره، ومسألة جر تابع معمول اسم الفاعل على التوهم، والثالث: الحمل على توهم إضمار حرف الجر مع (أن) المصدرية.

القسم الثاني: العطف بالنصب على التوهم، ويدخل فيه مسائل: النصب على التوهم في الأسماء، و النصب على التوهم في الأفعال.

القسم الثالث: العطف بالرفع على التوهم، ويدخل فيه مسألة الرفع على التوهم في المرفوعات من الأسماء .

القسم الرابع: العطف بالجزم على التوهم، ويدخل فيه مسألة العطف على التوهم في المجزومات من الأسماء.

القسم الخامس: الحمل على التوهم في المركبات و المفردات من الأسماء و الأفعال.

ويدخل فيه مسألة عطف المركب على المفرد والمفرد على المركب على سبيل التوهم.

القسم السادس: العطف على التوهم مع اختلاف حركات الإعراب، ويدخل فيه مسألة العطف على التوهم بعطف جملة خبرية على جملة شرطية.

القسم السابع: تابع المستثنى بغير، ويدخل فيه مسألة الحمل على التوهم في الاستثناء". [1]

ولإجمال ماسبق من هذه المواضع التي تبدو متشعبة، يمكن أن نقسم التوهم حسب وجود أو غياب العامل كما فعل أحد الباحثين[2]، الذي لاحظ من أمثلتهم في هذا الباب أن مدار هذه الظاهرة على

---

(١) قاسم محمد صالح، **ظاهرة الحمل على التوهم في النحو**، د.ط، ٨٩/١

(٢) ابن الرسول في بحثه "**ظاهرة التوهم في اللغة العربية**"

توهم وجود عامل محذوف حالياً أو توهم عدم وجود عامل مذكور حالياً وذلك فيما يتعلق بالشق النحوي من المسألة.

وتوضيح ذلك: " أن هناك عاملين يمكن توجههما إلى معمول واحد، أحدهما موجود لفظا، في حين أن الآخر متوهم الوجود فيتعارضان ويعمل المتوهم منهما لأسباب، مثلا في نحو: ليس زيد قائماّ ولا قاعدٍ عاملان: ليس و الباء الزائدة، الأول موجود لفظا والآخر متوهم، فـ(ليس) يعمل في خبره النصب وانتهى الكلام، ولكن الأمر لاينتهي، ففي مقام العطف نرى ذلك العامل المتوهم يعتبر عمله في خبر ليس حتى يصح عطف قاعدٍ المجرور على (قائماً) المنصوب، فهناك نوع من باب التعارض في النحو، والتوهم في الإعراب النحوي قسمان:

الأول: في وجود عامل غير مذكور فعلاً، وذلك نحو:"ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ، ففي هذا المثال ركز على توهم وجود الباء الزائدة، وهو غير مذكور في الكلام فيمكن أن نقول عن هذا القسم أنه توهم المعدوم موجوداً.

الثاني: التوهم في عدم وجود عامل مذكور فعلاً، وذلك نحو: إنك وزيدٌ ذاهبان، ففي هذا المثال ركز على توهم وجود الباء الزائدة وهو غير مذكور فعلاً في الكلام، فيمكننا أن نقول عنه أنه توهم الموجود معدوماً.

إذا فهذان النوعان يدخلان تحت ما يمكن تسميته بالتوهم النحوي وتعريفه: هو ما كان التوهم فيه بوجود عامل مفقود أو فقد عامل موجود، وينبني على ذلك التوهم أثر نحوي حسب ما يقتضيه وجود ذلك العامل أو فقده.

وأمثلة هذا النوع كثيرة نذكر منها اثنين على سبيل التوضيح، منها قوله تعالى﴿ **قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ** ﴾[1]. فقوله (ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ)، بالجزم على التوهم أنه ليس في أول الكلام "أن" وهو قول الكسائي والفراء، وهذا من التوهم العدمي ؛لأنه بني على توهم عدم وجود "أن" في الكلام ليصح بعد ذلك أن يتوهم "لا" ناهية جازمة في جواب الأمر ليكون الكلام (تعالوا لا نعبد)"[2].

---

(١) آل عمران:٦٤

(٢) انظر ابن الرسول، **ظاهرة التوهم في اللغة العربية**، د.ط، ١٨/٩-١٩

"وهناك نوع آخر من التوهم يكون معنويا، ولايقصد به العطف على المعنى الذي ذكره النحاة تعبيرا عن التوهم كما سبق، بل هو مقابل التوهم النحوي المعتمد على وجود العامل، فالتوهم المعنوي يعني أن هناك معنى واحدا يمكن أن يؤدي بصورتين مختلفتين في اللفظ وبالتالي مختلفتين في اقتضاء الأثر الإعرابي، فاختار المتكلم إحداهما وتلفظ بها، ولكنه توهم فقدّر أن ذلك المعنى يوصل بالشكل الآخر غير الملفوظ، فيراعي أثر تلك الصورة في الإعراب ويترك أثر ما تقتضي الصورة الملفوظة.

مثاله ما ورد في قوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾[1]، فبما أن معنى" إن أخرتني" ومعنى "إن أخرتني" واحد إلا أنهما مختلفتان في الأثر الإعرابي، فالأول يقتضي النصب في المضارع، والثاني يقتضي الجزم فيه،يتوهم أن الآية بالصورة الثانية غير الملفوظة، فيتبع أثرها في جزم فعل المضارع "أكن"، وأما "أصّدق" فمنصوب في جواب "لولا التحضيضية" ولكنه عطف عليه أكن مجزوماً على توهم أنه جواب الشرط الجازم".[2]

إذا فهذان نوعان أساسيان يمكن أن نبني عليهما ما أورده النحاة من شواهد التوهم بشكل عام، وهو تقسيم التوهم إلى نوعين أساسين، توهم نحوي وتوهم معنوي، والفرق بينهما هو أن التوهم النحوي يبنى على توهم عامل نحوي وهذا يبنى على توهم الكلام أنه في صورة أخرى، يشهد بذلك ما اشترط في التوهم النحوي من صحة دخول العامل المتوهم وكثرة دخوله فليس في توهم المعنى أثر من ذلك الاشتراط الذي وضعه ابن هشام.

---

(١) المنافقون: ١٠

(٢) انظر ابن الرسول، **مرجع سابق**، ١١/٩

الفصل الثاني: تناول الأقدمين لمفهوم التّوهم

المبحث الأول: نشأة المصطلح وأسباب وضعه

إن من شأن أي مصطلح علمي يراد البحث في مسائله الرجوع إلى تاريخه الذي بدأ منه وتخصيصه بالدراسة ليتيسر بذلك فهم أبعاده وما قيل فيه فهماً شاملاً، وهو ما ستكز عليه الباحثة في هذا المبحث.

تاريخ استعمال مصطلح بين اللغويين يعود على كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، فإنه قد استعمل في مواضع من كتابه كلمة (الغلط)، وقد بينا في الفصل السابق أن المراد بالغلط هو التوهم،"فمن تلك المواضع ما قال في توضيح لفظة (حلو):يقال حلا يحلو حلواً و حُلواناً وقد احلولى، وحلّيت السويق، ومن العرب من همزه فقال"حلأت السويق وهذا غلط، ولكنّه يمكننا أن نؤول كلمته هذه على أنه أراد من الغلط، الخطأ اللغوي لا ظاهرة التوهم، وبذلك يخرج كلامه من النصّ إلى الظاهر، وهذا التفسير يظهر من كلامه في "أرم"، قال: الأرومة: أصل كل شجرة وأصل الحسب، أرومته، والجمع أروم وأرومات والأرومة بضم الألف غلطٌ ؛لأنها اسم واحد ولا يجيء اسم واحد على فعولة إلا في المصادر".(١)

وقد وجد في كتاب سيبويه موارد من استعمال لفظة الغلط بمعنى التوهم اللغوي، قال سيبويه:"فأما قولهم "مصائب"، فإنه غلط منهم وذلك أنهم توهّموا أن مصيبة فعيلة وإنما هي مفعِلة، وقد قالوا: مصاوب"(٢). وهذا نص على جريان التوهم اللغوي في اللغة العربية، وإن كانت هذه المسألة من التوهم الصرفيّ، الّا أن لفظ "توهموا" كان واضحا عند سيبويه أكثر منه عند الخليل .

وقد روى سيبويه في كتابه أنّه سأل الخليل عن الجزم في قوله تعالى:﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾(٣)، فقال الخليل: "هذا كقول زهير:

---

(١) ابن الرسول، **ظاهرة التوهم في اللغة العربية**، د.ط، ١٨/٩

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ط٣، ٣٥٦/٤

(٣) المنافقون:١٠

بَدَا لِي أنّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سَابِقٍ شَيْئاً إذا كَانَ جَائِيَا[1]

فإنّما جرّوا هذا (سابقٍ)؛ لأنّ الأوّل يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنّهم قد أثبتوا في الأوّل الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً، ولا فاء فيه، تكلّموا بالثاني، وكأنّهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهَّموا هذا".[2]

إن سيبويه قد أشار في كتابه إلى هذه الظاهرة في اللغة العربية عندما قال:"واعلم أن ناساً من العرب يغلطون، فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان، وذاك أن معناه معنى الابتداء."[3] فكان موضع الاستشهاد من كلامه هو قوله "يغلطون".

"وقد استشهد بها الكوفيون في إثبات مسألة العطف على اسم (إنّ) بالرفع قبل مجيء الخبر، فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع "إن" قبل تمام الخبر، واختلفوا بعد ذلك؛ فذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فهي عمل "إن" أو لم يظهر، وذلك نحو قولك: "إن زيدًا وعمرو قائمان، وإنك وبكرٌ منطلقان"، وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل إن، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال.

"أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على جواز ذلك النقل والقياس: أما النقل فقد قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾[4]، وجه الدليل أنه عطف (الصَّابِئِونَ) على موضع "إن" قبل تمام الخبر –وهو قوله: (مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ)، قالوا: وقد جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات "إنَّك وزيد ذاهبان" إشارة إلى قول سيبويه، فهذان دليلان من كتاب الله تعالى ولغة العرب".[5]

---

(١) سبق تخريجه، ص:١٣

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ط٣، ١٠٠/٣

(٣) سيبويه، **المرجع السابق**، ١٥٥/٢

(٤) المائدة:٦٩

(٥) ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، ط١، ١٥١/١

"فكلام سيبويه هذا عدّ من أقدم العبارات التي تشير إلى مسألة التوهم، وقد وجدنا النحاة قد استمسكوا بهذه العبارة في مختلف الكتب لإثبات هذه الظاهرة عند العرب، ومن حيث أنه قد أبهم المراد من كلامه على بعضٍ، واختلفت الآراء في تفسيره فقد انقسمت أقوالهم على أربعة، حسب التقادم الزماني": (١)

"الأول: أنه أراد من الغلط الخطأ، وهو ما ذهب إليه ابن مالك فقال إن سيبويه قد أثبت الخطأ على العرب في كلامه، فزالت الثقة بهم،و مقالة ابن مالك ـ رحمه الله ـ صحيح في نفسه؛ لأنه إذا أثبتنا الخطأ واللحن للعرب لما صحّ الأخذ بكلامهم، إذ كل كلام ورد منهم يمكن أن نقول فيه: إنه خطأ وغلط، فلن يحصل لنا الوثوق بكلامهم أبداً، فيلزم علينا سدّ الباب على الاستدلال في النحو العربي، إذ معظمه يبنى على السماع، فيجب أن نأخذَ بكلامهم معتقدين الصواب ونحملَ كلامهم على الصحة ونلغي احتمال الخطأ واللحن في كلامهم ما دام العرب فصيح اللسان، ولكنه رحمه الله مع ذلك، قد أخطأ وجه الصواب في تفسير كلام سيبويه حيث فسر الغلط بالخطأ." (٢)

يقول ابن هشام معلقا على رأي ابن مالك في ذلك:" وَمرَاده بالغلط مَا عير عَنهُ غَيره بالتوهم وَذَلِكَ ظَاهر من كَلَامه ويوضحه إنشاده الْبَيْت ، وتوهم ابْن مَالك أَنه أَرَادَ بالغلط الْخَطَأ فَاعْترضَ عَلَيْهِ بِأَنا مَتى جَوَّزنَا ذَلِك عَلَيْهِم زَالَت الثِّقَة بكلامهم وَامْتنع أَن نثبت شَيْئا نَادرا لِإِمْكَان أَن يُقَال فِي كل نَادِر إِن قَائِله غلط". (٣)

"الثاني: أنه أراد من الغلط التوهم النحوي، وهو تفسير مقبول عند كثير من النحويين.

الثالث: أنه أراد من الغلط التوهم المعنوي، وهو ما ذهب اليه السيوطي والقائلون بالعطف على المعنى بتعبير آخر، ويمكن اعتباره نوع من التوهم كما أشرنا في الفصل السابق.

الرابع: أن المراد من الغلط شدة الشذوذ"(٤) ،وهو احتمال آخر عبر عنه الصبان في قوله:" قوله: "وأعلم" بهمزة المتكلم والقصد بنقل ما ذكره الرد به على الفراء والكسائي ولا يخفى أنه من باب رد دعوى بدعوى، وقوله يغلطون من باب فرح، واعترض بأنه كيف يسند الغلط إلى العرب، وأجيب بأنه لا مانع

---

(١) انظر ابن الرسول، **ظاهرة التوهم في اللغة العربية**، د.ط، ٩/٢٢

(٢) انظر ابن الرسول، **المرجع السابق**، ٢٣/٩

(٣) ابن هشام، **مغني اللبيب في كتب الأعاريب**، ط١،٦/٦٢٢

(٤) ابن الرسول، **مرجع سابق**، ٢٣/٩

من ذلك لما سبق من أن الحق قدرة العربي على الخطأ إذا قصد الخروج عن لغته والنطق بالخطأ، وقيل: مراد سيبويه بالغلط مجرد توهم أن ليس في الكلام إن وهذا هو ما يدل عليه بقية كلامه كما بسطه في المغني. ويحتمل أن مراده بالغلط شدة الشذوذ".(١)

وأما ما يتعلق باستخدام المصطلح فقد استعمل العلماء مصطلحات مختلفة للتعبير عن معنى التوهّم، لعلّ من أشهرها: الحمل على المعنى ؛ لأنّ التوهّم جزء من ظاهرة الحمل على المعنى، والعطف على المعنى، والغلط، والسهو، والتشبيه، والحمل، والقياس الخاطئ، وربّما تداخل هذا المصطلح مع العطف على الموضع؛ لأنّ الموضع يُراعى فيه المعنى، كما يُراعى في التوهّم، كما أنّ سيبويه استعمل مصطلح: نيّة الاستعمال للتعبير عن التوهّم، وهو تعبير يطالعنا عند ابن جني أيضاً. (٢)

فالعطف على التوهم كان أكثر المصطلحات استخداماً للإشارة إلى التوهم وهو غير شامل لكل أنواع التوهم كما سبق القول، لكنه حظي بالاهتمام الأكبر عند نشأة هذا المصطلح يليه العطف على المعنى وخاصة عندما يتعلق الأمر بالآيات القرآنية كما سبقت الإشارة في الفصل السابق وذلك لتنزيه القرآن الكريم عما قد يوحيه المعنى اللغوي للتوهم.

وأما الحمل على المعنى فمشهور جدا لدى العرب فهو أكثر في كلامهم من أن يحصى، وفي هذا الشأن يقول ابن جني:" رأيت غلبة المعنى للفظ وكون اللفظ خادما للمعنى مشيدا به، وإنما جئ به له ومن أجله، وأما غير هذه الطريقة من الحمل على المعنى فأمر مستقر ومذهب غير مستكره"(٣)، "وتكمن أهمية الحمل على المعنى أيضا في أنه وسيلة من وسائل التأويل النحوي لرأب الصدع بين القواعد النحوية والنصوص اللغوية، وفي هذه الوسيلة يقوم العنصر الدلالي (المعنى) بعلاج كثير من المخالفات اللفظية.

فقد كان المعنى هو أساس عملية التوهم، فعليه ترتكز واليه تنتهي؛ لأن أي باحث لغوي أو متحدث يستعين بما شاء من الوسائل من أجل جلاء المعنى ووضوحه وكشف اللبس من أي تركيب يقابله وهذا هو هدف التوهم، فإن للمعنى علاقة وطيدة بالألفاظ فإذا عجزت الألفاظ توهمنا المعنى، وإن عجز

---

(١) الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ط١، ٤٢٣/١

(٢) سيف الدين الفقراء، **العطف على التوهم بين أصالة القاعدة وغلو النحاة، المنارة**، د.ط، ٣٣٥/١٣

(٣) ابن جني، **الخصائص**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ٤٣٧/٢

المعنى اعتمدنا على الألفاظ لتوضيح المعاني، ويمتدح بعض العلماء منهج التوهم حيث يرون أن أحسن من هذا كله أن يسلك بالعبارة طريق التخريج على التوهم، وهو غور من أغوار العربية يستلطفه العرفاء ولا يستضعفه إلا الضعفاء". (١)

"إن ادراج مسائل العطف على الموضع مع العطف على التوهم أدى الى شيوع هذا النوع في مصادر النحو، والأجدر صرها في باب تقدير عامل متوهم، وليس موضعا أصيلا تعطف عليه". (٢)

وقد فرَّق ابن السرَّاج بين العطف على اللفظ والعطف على الموضع يقول:" فالفرق بين العطف على الموضع والعطف على اللفظ أن المعطوف على اللفظ كالشيء يعمل فيهما عامل واحد؛ لأنهما كاسم واحد والمعطوف على المعنى يعمل فيهما عاملان، والتقدير تكرير العامل في الثاني إذا لم يظهر عمله في الأول". (٣)

أما عن أسباب وضع المصطلح، فقد أشارت الباحثة في بداية هذا البحث إلى أن التوهم ظاهرة جاءت لإيجاد مخرج لما ورد في نصوص العرب مخالفا للمقاييس النحوية المتعارف عليها وبذلك يبدو أنّ سبب تقدير التوّهم في العطف كان لتبرير حركة الإعراب في المقام الأول، فلا يوصف النص بالشذوذ أو الغلط، فنظرية العامل أهم ما يقوم عليه علم النحو.

لقد أسهم في ترسيخ هذا التقدير، أنَّ العامل المتوهّم صالح للدخول في الموضع المقدّر، وربّما يكثر دخوله، كما هي الحال في دخول الباء في خبر ليس وما، وعلى الرغم من أنّ للمغايرة أثراً في تبرير الشواهد التي حملت على عطف التوهّم، فإنّ المعنى قد يسهم في تفسير ذلك، لا سيما من حيث توكيد المعطوف دون المعطوف عليه، كما أنّ القياس الخاطئ وتقدير نيّة الاستعمال يسهمان في تبرير عطف التوهّم؛ لأنَّ القياس الخاطئ يراعى فيه المعنى المتوهّم في ذهن المتكلّم.

ولعل السيوطي أراد هذا المعنى عندما قال: "إنّ العربي جوَّز في ذهنه ملاحظة ذلك المعنى في المعطوف عليه، فعطف ملاحظاً له"(٤).

---

(١) انظر رمضان صميدة القحواش، **دور المعنى في التوفيق بين النصوص اللغوية**، المجلة الجامعة، العدد الثامن/٥٠ .

(٢) انظر سيف الدين الفقراء، **العطف على التوهم بين أصالة القاعدة وتطويع الشاهد، د.ط**،٤١/١

(٣) ابن السراج، **الأصول في النحو، د.ط**، ٦٥/٢

(٤) السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، ط١، ٥٨٢/٢.

والمعنى واحد من أسباب التعدّد في التحليل النحوي وأسهم في بروز ظاهرة التوهّم.

ولشيوع التوهم في الدرس اللغوي أسباب أخرى تناولها الدكتور عبد الله جاد الكريم منها ما يتعلق بطبيعة اللغة، وغياب المقام الذي قيل فيه الكلام، وحدوث التصحيف والتحريف، وتعدد الروايات، وتنوع القراءات القرآنية، وأسباب تتعلق بمناهج النحاة وتنافسهم، وبناء النحو العربي على نظرية العامل، وسيطرة روح الفلسفة والمنطق على مناهجم. (١)

(١) سيف الدين الفقراء، **العطف على التوهم بين أصالة القاعدة وغلو النحاة**، د.ط، ٣٣٦/١٣

المبحث الثاني: تناول الأقدمين لموضوع التوهم

في هذا المبحث ستعرض الباحثة مفهوم التوهم عند بعض النحاة القدماء البارزين، لبيان ماهية المصطلح عندهم، وأبرز ما تناولوه من الشواهد وما قالوا حولها، وهؤلاء النحاة هم سيبويه، والفراء، والمبرد، وابن مالك، وابن هشام، وأبو حيان، والزمخشري.

أولا: التوهّم عند سيبويه (١٨٠هـ)

يقول سيبويه في الأخذ بالتوهم رواية عن شيخه الخليل أكثر من موضعٍ من مواضع عطف التَّوهم في القرآن والشعر، ولم يوافق سيبويه شيخه في هذه المسألة، إذ علَّق على رأي الخليل في حمل قول الأعشى على التَّوهم:

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فإنا معشرٌ نزل [١]

"إذ ذهب الخليل إلى أن ترفع (تنزلون) من باب عطف التَّوهم، فصار بمنزلة "ولا سابق شيئا". أما سيبويه فاستبعد هذا التوجيه، إذ قال: "والإشراك على هذا التَّوهم بعيد كبعد ولا سابق شيئا " [٢]

"فهو يستبعد رأي الخليل، كما يستبعد التَّوهم في ولا سابق شيئا، ومما يؤكّد هذا أن سيبويه روى شاهد زهير (ولا سابق شيئا) بالنّصب عطفاً ، ووصف العطف على اللفظ، وكذلك (ولا ناعبٍ) مما يعني أنّه لم يعتد برواية الجر على التَّوهم بأنّه غلط، وأنّه لغة رديئة"[٣].

"ولما كان سيبويه يذكر رأي الخليل في مسألة التَّوهم، ذهب بعض النحاة المتأخّرين إلى نسبة هذا القول إلى سيبويه، ظنّاً منهم أن مجيئه في الكتاب يعني أخذ سيبويه به، ومن ذلك على سبيل المثال ما نسبه الزركشي إلى سيبويه من القول بعطف التّوهم في قوله تعالى:﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾[٤]، على الرغم

---

(١) انظر ابن قتيبة، **عيون الأخبار**،٢٧٤/١، أبو عبيد، عبد الله بن عبد العزيز البكري ، **سمط اللألي في شرح أمالي القالي**، د.ط(بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت) ٧٨٩/١

(٢) انظر سيبويه، **الكتاب**، ٥١/٣

(٣) انظر سيف الدين الفقراء، **العطف على التوهم بين اصالة القاعدة وغلو النحاة**، د.ط، ٣٣٧/١٣

(٤) المنافقون:١٠

من أن سيبويه يصف العطف على التّوهم بالغلط، وأنّه بعيد ولم يأخذ برأي الخليل الذي قال بالتَّوهم في هذه الآية ، وإن كان سيبويه يذكر التوهم في توجيه بعض الشواهد حرصاً منه على تبريرها وإخضاعها للقاعدة وحصر الأوجه الممكنة فيها، ويعد ذلك من باب نية الحذف."[١]

إذا فيمكن القول إن سيبويه وإن كان قد أشار إلى بعض شواهد الخليل التي حملها على التوهم، إلا أنه لم يكن يوافقه في حملها على التوهم، وهذا لا ينفي كون سيبويه استخدم التبرير بالعطف على التوهم أو التوهم عموما في شواهد أخرى، ويدل على ذلك قوله: " قال:"واعلم أن ناساً من العرب يغلطون، فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان"، كما أوردناه في نشأة المصطلح.

ولنعرف استخدام التوهم أو "الغلط" في الإخراج الإعرابي عند سيبويه في كتابه لابد من تتبع أبواب النحو التي ذكرت فيه، وهي كالتالي:

١- إعراب الفعل: لا يعرب من الأفعال إلا المضارع الذي خلا من نون النسوة ونون التوكيد، والعامل في إعرابه لفظي في حالتي النصب والجزم، ومعنوي في حالة الرفع، وربما يكون اللفظي ظاهراً ومقدراً.

وقد شبه سيبويه نصب ما بعد الواو في مثل: كيف أنت وزيداً. [٢]

يقول سيبويه: "وزعموا أن أناسا يقولون: كيف أنت وزيداً، وما أنت وزيداً، وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على (ما) ولا (كيف) ولكنهم حملوه على الفعل على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به، لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على (ما) و (كيف)، كأنه قال: كيف تكون أنت وقصعة من ثريد، وما كنت وزيداً؛لأن كنت وتكون يقعان هاهنا كثيرا ولا ينقصان ما تريد من معنى الحديث، فمضى صدر الكلام وكأنه قد تكلم بها، وإن لم يلفظ بها لوقوعها هنا كثيرا. ومن ثَمَّ أنشد بعضهم:

فما أنا والسَّيرَ فى مَتلَفٍ ... يبَرَّحُ بالذّكَرِ الضّابِطِ [٣]

---

(١) انظر سيف الدين الفقراء، **مرجع سابق**، د.ط، ٣٣٧/١٣

(٢) شحاتة، **مصطلح التوهم في كتاب سيبويه**، د.ط، ٢٦٣/١٤

(٣) انظر الهروي، **تهذيب اللغة**، د.ط، ٢٣٠/٢، وابن منظور، **لسان العرب**، د.ط، ٥٣٢/٤

وزعموا أن الراعي كان يُنْشِدُ هذا البيت نصباً:

أَزْمانَ قومِي والجماعةَ كالذى ... مَنَعَ الرَّحالةَ أَنْ تَميلَ مَمِيلاَ[1]

كأَنّه قال: أَزْمانَ كان قومى والجماعةَ، فحملوه على كان. أنّها تقعُ فى هذا الموضع كثيراً، ولا تَنقض ما أرادوا من المعنى حين يَحملون الكلام على ما يَرفع".[2]

٢- المفعول المطلق: استخدم سيبويه الفعل"توهم" في باب المفعول المطلق في قوله: " هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك:(مررت به فإذا له صراخٌ صراخَ الثكلى). وهذا شبيه في النصب لا في المعنى بقوله تبارك وتعالى:﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗاۚ ﴾[3]؛ لأنه حين قال: جاعل الليل سكناً وحمل الثاني على المعنى، فكذلك له صوت، فكأنه قال: فإذا هو يصوّت. فحمله على المعنى فنصبه، كأنه توهم بعد قوله له صوتٌ بصوت صوت الحمار، أو يبديه أو يخرجه صوت الحمار، ولكنه حذف هذا ؛لأنه صار له صوت بدلاً منه.

ومثل ذلك: مررتُ به فإذا له دَفْعٌ دَفعَك الضعيفَ. ومثل ذلك أيضاً: مررتُ به فإذا له دَقٌ دَقَّك بالمِنحازِ حبَّ الفُلْفُلِ، ويدّلك " على أنّك " إذا قلت: " فإذا " له صوتٌ صوتَ حَمارٍ، فقد أَضمرت فعلاً بعد " له صوتٌ "، وصوتَ حمارٍ انتَصب على أنه مثالٌ أو حالٌ يَخرج عليه الفعلُ أنّك إذا أَظهرتَ الفعلَ الذى لا يكون المصدرُ بدلا منه احتجتَ إلى فعلٍ آخَرَ تُضمِره" [4]

٣ – الحال: وردت الأفعال الدالة على التوهم عند سيبويه في باب الحال تحت عنوان: هذا باب ما ينتصب من المصادر ؛لأنه حال صار في المذكور.

وفيه يقول:" أَمّا سِمَناً فسَمينٌ، وأَمّا عِلْماً فعالم. وزعم الخليل رحمه الله أنه بمنزلة قولك: أنت الرجل علماً ودِيناً، وأنت الرجلُ فَهماً وأَدَباً، أي أنت الرجلُ فى هذه الحال. وعَمِلَ فيه ما قبله وما بعده، ولم يَحسن فى هذا الوجه الألفُ واللام كما لم يَحسن فيما كان حالاً وكان فى موضع فاعلٍ حالا. وكذلك هذا، فانتَصب المصدرُ ؛لأنَّه حالٌ مَصِيرٌ فيه.

---

(١) انظر البغدادي، **منتهى الطلب من أشعار العرب**، د.ط، ٢٣٧/١، المرزوقي، **أمالي المرزوقي**، د.ط، ٨٢/١

(٢) انظر سيبويه، **الكتاب**، ط٣، ٣٠٥/١

(٣) الأنعام:٩٦

(٤) سيبويه، **الكتاب**، ط٣، ٥٧/١

ومن ذلك قولك: أَمّا عِلْماً فلا عِلْمَ له، وأَمّا عِلْماً فلا عِلْمِ عنده، وأَمّا عِلْماً فلا عِلْمَ وتضمِرُ له، لأنَّك إنّما تَعنى رجلا. وقد يُرْفَعُ هذا فى لغة بنى تميم، والنصبُ فى لغتها أحسن "؛ لأنهم توهَّمون الحالَ ". فإن أُدخلت الألفُ واللام رَفعوا، لأنه يَمتنع من أن يكون حالا.

وتقولُ: أَمّا العلْمُ فعالمٌ بالعلم، وأَمّا العلمَ فعالمٌ بالعلم. فالنصبُ على أنَّك لم تَجعل العلم الثانىَ العلمَ الأوّلَ الذى لفظتَ به قبله، كأنك قلت: أَمَّا العلمَ فعالمٌ بالأشياء. وأما الرفعُ فعلى أنه جعل العلمَ الآخِرَ هو العلمَ الأوّلَ، فصار كقولك: أَمّا العلمُ فأَنا عالمٌ به، وأما العلمُ فما أَعلمنى به، فهذا رفعٌ لأنَّ المضمر هو العِلمُ، فصار كقولك: أَما العلمُ فحسنٌ.

فإنْ جعلتَ الهاءَ غيرَ العلم الأوّل نصبتَ، كأَنَّك قلت: أَمّا علماً فما أَعلمنى بعبد الله، وقد يَنصب أهلُ الحجاز فى هذا الباب بالألف واللام، لأنهم قد يتوهمون في هذا الباب غيرَ الحال، وبنو تميم كأَنهم لا يَتوهّمون غيرَه، فمن ثَمّ لم يَنصبوا فى الألف واللام، وتركوا القُبْحَ. فكأَنَّ الذى تَوهّم أهلُ الحجاز البابُ الذى يَنتصب لأنه موقوعٌ له، نحوَ قولك فعلتُه مَخافةَ ذلك. وذلك قولهم: أَمّا النُّبْلَ فنبيلٌ، وأمّا العقلَ فهو الرجلُ الكاملُ".[1]

وقد لوحظ أن سيبويه شبه التوهم بما وقع لما كان على فاعل من الصفات، مثل: هالك، وما كان على فيعل، مثل سيد وميت، وما جاء على فعيل، مثل مريض وصفاً للفاعل لا للمفعول، إذ توهموها وصفا للمفعول مثل جريح وقتيل، فهذه قيل في تكسيرها جرحى وقتلى، وقيل في الأخرى: هلكى ومرضى وموتى، توهما على أنها بمعنى مفعول. [2]

٤- النعت: أشار سيبويه إلى وقوع التوهم وحدوثه في باب النعت على غير وجه الكلام في قوله:" ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام هذا حجر ضب خرب، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس، لأن الخرب نعت للجحر و الجحر رفع، ولكن بعض العرب يجره، وليس بنعت للضب، ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضب، ومثلُ ذلك: هذه ثلاثةُ أَثوابِك. فكذلك يقع على جُحْرِ ضبّ ما يقع على حَبَّ رُمّانٍ، تقول: هذا جُحْرُ ضَبَّى، وليس لك الضبُّ إِنَّما لك جُحْرُ ضبَّ، فلم يَمنعك ذلك من أَنْ قلتَ جحرُ ضبّى، والجحرُ والضبُّ بمنزلة اسم مفرَدٍ، فانجرَّ الخَرِبُ على

---

(١) سيبويه، **الكتاب**، ط٣، ٣٨٥/١

(٢) انظر شحاتة، **مصطلح التوهم في كتاب سيبويه**، د.ط، ٢٤٢/١٤

الضبَّ كما أضفتَ الجحرَ إليك مع إضافة الضبَّ. ومع هذا أنّهم أَتبعوا الجرَّ كما أَتبعوا الكَسْرَ الكسرَ، نحوَ قولهم: بهم وبدارِهِم، وما أِشبه هذا". (١)

وقد أشار بهذا الرأي إلى قول الخليل ووافقه على جوازه، قال: " وهذا قولُ الخليل رحمه الله، ولا نُرَى هذا والأوَّلَ إلاّ سَواءً؛ لأنّه إذا قال: هذا جُحْرُ ضبَّ مُتَهَدِمٍ، ففيه من البيان أنّه ليس بالضبَّ، مثلُ ما فى التثنية من البيان أنّه ليس بالضب، وقال العجاج:

كأن نسج العنكبوت المرمل (٢)

فالنسج مذكر والعنكبوت أنثى". (٣)

"ويستفاد من قول الخليل أن الجر على التبعية لا يقع إلا إذا استوى المتجاوران في التعيين، والنوع والعدد، فإن اختلفا فلا جر ولا نعت، فهذا الاتفاق سبب من أسباب التوهم في نعت الاسم على غير ما هو له، وهذا مبعث قول الخليل:"وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول، ولأن الحجرة مؤنثة، والعدة واحدة، ومن ثم فقد غلطوا. فإذا قال:هذا جحر ضب متهدّم، ففيه من البيان أنه ليس بالضب، مثل ما في التثنية من البيان أنه ليس بالضب"، وفي قول العجاج السابق جر المرمل لمجاورته للعنكبوت، وهو في الحقيقة صفة للنسج، وكان الخليل لا يجيز الجر على التبعية إلا إذا استوى المتجاوران في التعريف و التذكير و التأنيث و التثنية و الجمع"(٤).

٥-التوكيد: "

أورد سيبويه الفعل"يغلطون" وهو محمول على التوهم في المعنى خلال حديثه عن التوكيد المعنوي، في قوله: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، كما سبق والحاصل أن القياس يقتضي القول: إنهم أجمعين ذاهبون، على أن أجمعين توكيد لاسم إن الضمير، ولعل تقدير الضمير "هم" وتوهمهم إياه على

(١) سيبويه، **مرجع سابق**، ٤٣٦/١

(٢) انظر الفراهيدي، **معجم العين**، ٢٦٦/٨، الهروي، **تهذيب اللغة**، ط١، ١٥٠/١٥

(٣) سيبويه، **الكتاب**، ط٣، ٤٣٧/١

(٤) انظر شحاتة، **مصطلح التوهم في كتاب سيبويه**، د.ط، ٢٤٣/١٤

أنه مبتدأ هو الذي جعل "أجمعون" مرفوعة، على أن "هم" المتوهم مبتدأ، وأجمعون توكيد له، وذاهبون خبر "إن". (١)

٦- عطف النسق: وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من حروف عشرة، كل منها يسمى: "حرف العطف"، ويؤدي معنى خاصًّا (٢)، أما الحالات التي ذكرها سيبويه في التوهم فتشمل التالي: العطف بالجر على خبر ليس وما المنصوب، العطف على جواب الطلب المقترن بالفاء، العطف بأو على الشرط المجزوم. وبيان ذلك كما يلي:

أولا: العطف بالجر على خبر ليس وما المنصوب:

يقول سيبويه:" علم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أن، وما لم ينتصب فإنه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه، أو يكون في موضع مبتدإ أو مبني على مبتدإ أو موضع اسم مما سوى ذلك. وسأبين ذلك إن شاء الله.

تقول: لا تأتيني فتحدثني، لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول: لا تأتيني ولا تحدثني، ولكنك لما حولت المعنى عن ذلك تحول إلى الاسم، كأنك قلت: ليس يكون منك إتيانٌ فحديثٌ، فلما أردت ذلك استحال أن تضم الفعل إلى الاسم، فأضمروا أن، لأن أن مع الفعل بمنزلة الاسم، فلما نووا أن يكون الأول بمنزلة قولهم: لم يكن إتيانٌ، استحالوا أن يضموا الفعل إليه، فلما أضمروا أن حسن؛ لأنه مع الفعل بمنزلة الاسم"(٣). ثم ذكر بيتا للفرزدق يقول فيه:

مَشائيمُ ليسوا مُصْلِحِينَ عشيرةً ... ولا ناعِبٍ إلاَّ ببَيْنٍ غُرابُهَا (٤)

وقول آخر للفرزدق:

وما زُرْتُ سَلْمَى أن تكون حبيبَةً ... إليَّ ولا دَيْنٍ بها أنا طالبُهْ(٥)

---

(١) شحات، **المرجع السابق**،١٤/٢٤٤

(٢) عباس حسن، **النحو الوافي**، ط ١٥ ،٣/٥٥٨

(٣) سيبويه، **الكتاب**، ط٣، ٣/٢٨

(٤) سبق تخريجه ص:٢٤

(٥) انظر ابن منظور، **لسان العرب**،١/٣٣٦ (مادة: حنطب، فصل الحاء المهملة)، والأندلسي، **سمط اللآلي في شرح أمالي القالي**، ١/٥٧٢، وابن عصفور، علي بن مؤمن، **ضرائر الشعر**، ط١، (د.م: دار الأندلس للطباعة، د.ت) ١/٢٨١

لما كان الأول تستعمل فيه الباء ولا تغير المعنى، وكانت مما يلزم الأول نووها في الحرف الآخر، حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأول، كذلك صار لم آتك بمنزلة لفظهم بلم يكن إتيانٌ؛ لأن المعنى واحد، يقول:"واعلم أن ما ينتصب في باب الفاء قد ينتصب على غير معنىً واحدٍ، وكل ذلك على إضمار أن، إلا أن المعاني مختلفةٌ، كما أن يعلم الله يرتفع كما يرتفع يذهب زيدٌ، وعلم الله ينتصب كما ينتصب ذهب زيدٌ، وفيهما معنى اليمين"(١). فهذا عطف بالجر توهما على تقدير حرف الجر بالباء.

ومن أمثلة ذلك قول الشاعر: ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل إن لم يكن للهوى بالفعل غلابا

إذ جر كلمة بطل عطفا على خبر "ما" المنصوب على توهم وجود حرف الجر الباء الزائدة في قوله: مالحازم بمقدام ولا بطل. ولم يقف الأمر على "ما" و"ليس" بل عومل بهذه الصورة المعطوف على منصوب كان المنفية، كقول الشاعر:

وما كنت ذا نيربِ فيهم ولا منمش فيهم منمل(٢)

فجر منمشا لعطفه على منصوب كان المنفية لشبهه بمنصوب ليس في صلاحيته للباء حتى كأنه قال: وما كنت بذي نيرب ولا منمش، والنيرب النميمة، والمنمش: المفسد ذات البين، والمنمل كذلك".(٣)

ثانيا: العطف على جواب الطلب المقترن بالفاء: ذكر سيبويه تحت باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي قوله:" سألت الخليل عن قوله عز وجل:﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾(٤) فأصَّدق وأكن من الصالحين " فقال: هذا كقول زهير:

بَدا ليَ أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مضى ... ولا سابق شيئا إذا كان جائيا(٥).

---

(١) الفراء، **المرجع السابق**، ٢٩/٣

(٢) انظر ابن فارس، **تهذيب اللغة**، ١٧/١٣، باب السين والنون مع الميم، وابن منظور، **لسان العرب**، ط٣، فصل النون، ٢٤٤/٦

(٣) شحاتة، **مصطلح التوهم في كتاب سيبويه**، د.ط، ٢٤٦/١

(٤) المنافقون: ١٠

(٥)

فإنَّما جروا هذا، لأنَّ الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنَّهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا"(١).

"فإن كان سيبويه قد وافق الخليل في حمله هذه الآية على التوهم، فقد قاس العطف على المضارع الذي في جواب الطلب على العطف على خبر ليس المنصوب، فكما أ، خبر ليس توهم فيه وجود الباء مع خلوها منها، فقد توهم في الأول خلو المعطوف من الفاء مع وجودها" (٢) .

ثالثا: العطف بأو على الشرط المجزوم. في باب "أو" يقول سيبويه:" وسألت الخليل عن قول الأعشى:

إن تَركبوا فرُكوبُ الخيلِ عادتُنا ... أو تَنْزلونَ فإنّا مَعْشَرٌ نُزُل (٣)

"فقال: الكلام هاهنا على قولك يكون كذا أو يكون كذا، لما كان موضعها لو قال فيه أتركبون لم ينقض المعنى، صار بمنزلة قولك: ولا سابقٍ شيئاً. وأما يونس فقال: أرفعه على الابتداء، كأنه قال: أو أنتم نازلون. وعلى هذا الوجه فسر الرفع في الآية، كأنه قال: أو هو يرسل رسولاً"(٤) .

ومن خلال العرض السابق تستنتج الباحثة بأن مصطلح التوهم كان حاضرا بوضوح في كتاب سيبويه وهو الأكثر استخداما حتى في المسائل التي خالف فيها رأي الخليل، وإنما كان يعبر عنه كذلك بعبارات أخرى مثل الغلط والنية، وقد كان سيبويه يورد التوهم لإدراك المعاني المتعلقة بقضية من القضايا لا كأساس نحوي يقاس عليه.

---

(١) سيبويه، **الكتاب**، ط٣، ٣/١٠٠

(٢) انظر شحاتة، **مصطلح التوهم في كتاب سيبويه**، د.ط، ١ /٢٣٦

(٣) سبق تخريجه ص:٤٠ ص ٤٦

(٤) سيبويه، **الكتاب**، ٣/٥١

التوهم عند الفراء (٢٠٧ هـ):

لقد كان الفراء من أبرز النحاة القدماء الذين استخدموا "التوهم" في توجيه إعراب بعض الآيات القرآنية، بل و أكثر من ذلك في كتابه معاني القرآن، ومن أمثلة ذلك استخدامه للفظ "الغلط" للتعبير عن التوهم أو الحمل على المعنى في قوله تعالى:﴿ قُل لَّوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوۡتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦۖ ﴾ [١] وقد ذكر عَن الْحَسَن أَنَّهُ قَالَ: «ولا أدرأتُكم بِهِ» فإن يكن فيها لغة سوى دريت وأدريت فلعلّ الْحَسَن ذهب إليها.

"وربما غلطت العرب فِي الحرف إِذَا ضارعه آخر من الْهَمْز فيهمزونَ غير المهموز سمعت امرأة من طيئ تَقُولُ: رثأت زوجي بأبياتٍ، ويقولون لبَّأْت بالحج وحَلات السَويق فيغلطون ؛لأن حَلات قد يُقال فِي دفع العِطاش من الإبل، ولبَّأت ذهب إلى اللبأ الَّذِي يؤكل، ورثأت زوجي ذهبت إلى رثيئة اللبن وَذَلِكَ إِذَا حلبت الحليب عَلَى الرائب".[٢]

وفي مثال آخر، قَالَ الفراء: وجاء عَن الْحَسَن (الشياطون) وكأنه من غلط الشيخ ظنّ أنه بِمنزلة المسلمين والمسلمون. [٣] وهذا نوع التوهم الذي يجيء في جمع التكسير عبر عنه الفراء بالغلط كذلك.

من أنواع العطف التي حملها الفراء على التوهم في في توجيه قراءة قوله تعالى:﴿ إِذِ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَاقِهِمۡ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسۡحَبُونَ ﴾[٤]، ووجه الجر عنده في توهم إدخال حرف "في"على الأغلال، وليس على الإضمار ؛ لأن الخافض عند الفراء لا يعمل مضمرا، يقول:" ترفع السلاسل والأغلال، ولو نصبت السلاسل وقلت: يسحبون، تريد يَسْحَبونَ سَلاسلَهم فِي جهنم.

وذكر الْكَلْبِيّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أنه قال: (وهم) فِي السلاسل يُسْحَبون، فلا يجوز خفض السلاسل، والخافض مضمر ولكن لو أنّ متوهما قَالَ: إنما المعنى إِذ أعناقهم في الأغلال وفي السلاسل يسحبون جاز الخفض فِي السلاسل عَلَى هَذَا المذهب، ومثله مما رُدّ إلى المعنى قول الشَّاعِر:

---

(١) يونس:١٦

(٢) الفراء، **معاني القرآن**، ط١،١/٤٥٩

(٣) المرجع السابق، ٢/٣٨٦

(٤) غافر:٧١

قَدْ سالم الحياتِ مِنْهُ القدَما ... الأفعوان والشُّجاعَ الشجعما[1]

فنصب الشجاع، والحيات قبل ذَلِكَ مرفوعة لَأنَّ المعنى: قَدْ سالمت رجله الحيات وسالمتها، فلما احتاج إلى نصب القافية جعل الفعل من القدم واقعًا عَلَى الحيات".[2]

ذكر الفراء من أمثلة العطف على التوهم ما جاء في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤۡذَنَ لَكُمۡ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيۡرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ وَلَٰكِنۡ إِذَا دُعِيتُمۡ فَٱدۡخُلُواْ فَإِذَا طَعِمۡتُمۡ فَٱنتَشِرُواْ وَلَا مُسۡتَـٔۡنِسِينَ لِحَدِيثٍۚ ﴾[3]، فأجاز أن تكون في موضع نصب، على توهم أنها معطوفة على (غير)، فيكون تابعا له.

يقول الفراء:"وقوله: (وَلا مُسْتَأْنِسِينَ) فِي موضع خفض تُتبعه الناظرين كما تَقُولُ: كنت غير قائم ولا قاعدٍ وكقولك للوصي: كُلْ من مال اليتيم بالمعروف غير متأثّل مالًا، ولا وَاقٍ مالكَ بِماله. ولو جعلت المستأنسين فِي موضع نصب تتوهَّم أن تُتبعه بغير لَمّا أن حُلْت بينهما بكلام. وكذلك كل معنى احتمل وجهين ثُمَّ فرّقت بينهما بكلام جازَ أن يكون الآخر معربًا بخلاف الأول. من ذَلِكَ قولك: ما أنت بِمحسن إلى مَن أحسن إليكَ ولا مُجْمِلًا، تنصب المجمل وتخفضه"[4].

والتوهم الذي رمى إليه الفراء هو أن يكون مستأنسين بالجر، معطوفا على (غير) المنصوب، على توهم أنه منصوب مثله، وهذا الوجه أشار إليه عدد من النحويين من غير أن يذكروا أنه من التوهم، وظاهر عباراتهم أنه من العطف على اللفظ، قال الأخفش:"ولا مستأنسين" فعطفه على غير فجعله نصبا.

"وقال أبو جعفر النحاس: في موضع نصب عطفاً على غير، وقال أبو حيان: أو معطوف على غير فهو منصوب. والذي الجأ الفراء إلى حمل الظاهرة على التوهم أن الأصل أن يكون إعراب التابع كإعراب متبوعه، ولكن لما كان المتبوع (غير) منصوباً و التابع مجروراً جاز عطف المجرور على المنصوب

(١) انظر ابن فارس، **تهذيب اللغة**، أبواب العين والجيم، ٢١٤/١، وابن عصفور، **ضرائر الشعر**، ط١، ١٠٧/١

(٢) الفراء، **معاني القرآن**، ط١، ١١/٣

(٣) الأحزاب:٥٣

(٤) الفراء، **معاني القرآن**، ط١، ٣٤٧/٢

على أنه منصوب مثله، والمشهور عند النحاة أن العطف على التوهم شيء والعطف على الموضع شيء آخر".[١]

التوهم عند المبرد (٢٨٦هـ)

أما قول المبرد في بيت زهير:

بَدَا لِيَ أَنَّي لستُ مُدْرِكَ ما مضَى ... ولا سابِقاً شيئاً إذا كان جائيا[٢]

فقد خالف المبّرد مذهب الخليل، في مسألة: العطف بالجرّ على توهم وجود "الباء" في خبر "ليس"، و"ما" العاملة عملها، وقال: "إنّ حروف الجرّ لا تعمل مضمرة"، وروى "سابقًا" و"ناعبًا" بالنصب ونسب إلى سيبويه: أنه روى بالجرّ سماعًا عن العرب، رغم ضعفه وبُعده". [٣]

ومن الأمثلة التي حملها المبرد على المعنى في القرآن الكريم، ما جاس في قوله تعالى:﴿ ۞ وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ نُوحٍ إِذۡ قَالَ لِقَوۡمِهِۦ يَٰقَوۡمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيۡكُم مَّقَامِي وَتَذۡكِيرِي بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلۡتُ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ثُمَّ لَا يَكُنۡ أَمۡرُكُمۡ عَلَيۡكُمۡ غُمَّةٗ ثُمَّ ٱقۡضُوٓاْ إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ ٧١ ﴾[٤]، (فأجمعوا) : كل القراء قرأ بالهمز وكسر الميم، من قولهم: أجمعت على أمر كذا وكذا، إذا، عزمت عليه، وأجمعت الأمر أيضا، حسن بغير حرف جر، كما قال الله جل ذكره: (إذ أجمعوا أمرهم) فيكون نصب (الشركاء) على العطف على المعنى، وهو قول المبرد، وقال الزجاج: هو مفعول معه

وقيل: (الشركاء) عطف على «الأمر» لأن تقديره: فأجمعوا ذوى الأمر، بغير حذف، وقيل: انتصب «الشركاء» على عامل محذوف، تقديره: وأجمعوا شركاءكم[٥].

كما أن المبرد وجه الإعراب في قوله تعالى:﴿ فَيَقُولَ رَبِّ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾[٦]، على الحمل على الموضع، فلم يستخدم مصطلح التوهم هنا، وذلك في قوله:" نظير

---

(١) انظر، الجبالي، **أثر التوهم في بناء القاعدة عند الفراء**، د.ط، ٣٣٩/٢

(٢) سبق تخريجه ص:١٣

(٣) البغدادي، **خزانة الأدب**، ط٤، ١٠٤/٩

(٤) يونس:٧١

(٥) الأبياري، **الموسوعة القرآنية**، د.ط، ٢٠٨/٤

(٦) المنافقون:١٠

هذا قولك ليس زيد بقائم ولا قاعدا على الموضع ومثله خشنت بصدره وصدر زيد وعلى هذا قراءة من قرأ ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ حمله على موضع الفاء ولم يحمله على ما عملت فيه وقرئت هذه الآية على وجهين: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[1] بالنصب والرفع في الرسول. ومثل ما يحمل على الموضع قوله: [2]

معاوي إننا بشر فأسجح ... فلسنا بالجبال ولا الحديد[3]

فنلاحظ في الأمثلة السابقة استخدام المبرد لتعبير الحمل على الموضع في ما عبر عنه آخرون بالعطف على التوهم.

وخلاصة ما ذهب إليه المبرد أنه قد نبه على بعض مواضع العطف على التَّوهم في بعض الشواهد المعروفة، غير أنّه كان يستعمل مصطلح العطف على الموضع بمعنى العطف على التَّوهم، وجعل العطف على الموضع والعطف على التّوهم من باب العطف على المعنى؛ ولهذا تداخلت عنده شواهد العطف على التَّوهم مع شواهد العطف على الموضع، غير أنّه لم يحمل عليه شيئاً من القرآن، وحمل قوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ على العطف على الموضع ولم ينص على التوهم فيه. [4]

التوهم عند الزمخشري (٥٣٨هـ)

لم يكثر الزمخشري من القول بالحمل على المعنى في تفسيره، فقد ذكره بصفته أحد الأوجه التي عرضها غيره دون أن يتبنى أحداً منها.

فمن ذلك قوله في الآية: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ﴾[5]، فإن قلت: علام عطف قوله وَأَصابَهُ الْكِبَرُ؟ قلت: الواو للحال لا

(١) التوبة:٣

(٢) المبرد، **المقتضب**، ٣٧١/٤

(٣) الأسدي، **العقد الفريد**، ط١، ٥٠/١، ابن عيذون، **الأمالي**، ط١،٢، ٣٦/٢

(٤) سيف الدين الفقراء، **العطف على التوهم بين أصالة القاعدة وغلو النحاة**، د.ط، ٣٣٨/١٣

(٥) البقرة:٢٦٦

للعطف. ومعناه أن تكون له جنة وقد أصابه الكبر. وقيل يقال: وددت أن يكون كذا ووددت لو كان كذا، فحمل العطف على المعنى، كأنه قيل: أيودّ أحدكم لو كانت له جنة وأصابه الكبر.[١]

وفي أبيات زهير ابن أبي سلمى:

هو الجواد الذي يعطيك نائله ... عفوا ويظلم أحيانا فينظلم

وإن أتاه خليل يوم مسغبة ... يقول لا غائب مالى ولا حرم[٢]

فقوله "يقول ... إلى آخره"كناية عن ذلك، وهو جواب الشرط، ورفع ؛لأن الشرط ماض لم يؤثر العامل في لفظه الجزم، وقد يرفع جواب الشرط المضارع لتخيل أنه ماض، كمسألة العطف على التوهم. وقيل إنه على تقدير الفاء، أى فهو يقول. وقيل: التقدير يقول: لا غائب مالى إن أتاه خليل فالجواب محذوف دل عليه المذكور، وهو قول سيبويه، وما قبله قول الكوفيين".[٣]

يرى الزمخشري في قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٞ فَضَحِكَتۡ فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ ﴿٧١﴾ ﴾[٤]، في قراءة من فتح الباء في يعقوب كأنه قيل: و وهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب على طريقة قوله:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة...ولا ناعب إلا بين غرابها[٥]

وبهذا يتبين لنا أن الزمخشري عالج هذه القراءة بالعطف على المعنى[٦] ، وقد سلك طريق التشبيه بالبيت السابق دون أن يذكر مصطلح التوهم كذلك.

---

(١) الزمخشري، **الكشاف في حقائق التنزيل**، ط٣، ٣١٤/١

(٢) انظر ابن منظور، لسان العرب، ط٣، ٢١٥/١١، القزويني، **مجمل اللغة**، ط٢، ٢٧٦/١

(٣) الزمخشري، **مرجع سابق**، ٥٣٧/١

(٤) هود: ٧١

(٥) سبق تخريجه ص: ٢١

(٦) انظر السيد رزق الطويل، **التوهم في الدراسات العربية والصرفية**، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، العدد الأول/٨٢

التوهم عند ابن مالك (٦٧٢هـ)

"أجاز ابن مالك العطف على التَّوهم، ونصّ على أنّه قد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها، ويندر ذلك مع غير ليس وما، وقد يفْعل ذلك في المعطوف على منصوب اسم الفاعل، ودلّل لذلك ببعض الشواهد الشعرية، غير أنّه حصر العطف على التَّوهم في هذه المسائل، ولم ينصّ على جوازه في القرآن الكريم، وأخذ برأيه الصبّان في حاشيته، وذكر الدماميني أن الذي عليه جمهور النحاة أنّه غير مقيس".(١) "ويبدو أن ابن مالك لم يكن يستسيغ القول بالتوهم إلا في الحالة السابقة التي ذكرناها، وذلك لأنه لم يوافق سيبويه أصلا في أن العرب يغلطون أي يتوهمون، وفسرها بالخطأ الذي لا يمكن أن ينسب للعرب، فاعترض عليه بقوله: "إننا متى جوّزْنا عليهم ذلك، فقد زالت الثّقة بكلامهم، وامتنع أنْ نثبت شيئًا نادرًا، خشية أن يقال: "أنه غَلِطَ".(٢)

التوهم عند أبي حيان (٧٤٥هـ)

تطرق أبو حيان إلى التوهم في مسائل عدة، منها ما جاء في الفاتحة من نصب ربَّ في قوله تعالى:﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾(٣)، حيث قال:"وقول من زعم أنه نصب رب بفعل دل عليه الكلام قبله، كأنه قيل نحمد الله رب العالمين، ضعيف، لأنه مراعاة التوهم، وهو من خصائص العطف، ولا ينقاس فيه"(٤)، حيث ذكر التوهم وعلق عليه بعدم قبوله للقياس.

وتكرر مصطلح التوهم في موضع آخر عند ابن حيان، وذلك في تخريج قوله تعالى:﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾(٥)، فقد قرأ ابن السميفع: "كمثل الذين"على الجمع فقال: هي قراءة مشكلة؛ لأنه قد ذكر أن الذي إذا كان أصله الذين فحذفت نونه تخفيفا لا يعود الضمير عليه إلا كما يعود على الجمع، فكيف إذا صرح به؟ وإذا صحت هذه القراءة فتخريجها عنده على وجوه، أحدها: أن يكون إفراد الضمير حملا على التوهم المعهود مثله في لسان العرب، كأنه نطق بمن الذي هو لفظ ومعنى، كما جزم بالذي من

---

(١) انظر سيف الدين الفقراء، **العطف على التوهم بين أصالة القاعدة وغلو النحاة**، د.ط، ٣٣٨/١٣

(٢) انظر قاسم محمد صالح،ظاهرة الحمل على التوهم في النحو، بحوث اللغة العربية، جامعة جرش، ٨٨/١

(٣) الفاتحة:٢

(٤) أبو حيّان، **البحر المحيط**، د.ط، ٣٥/١

(٥) البقرة:١٧

توهم أنه نطق بمن الشرطية، وإذا كان التوهم قد وقع بين مختلفي الحد، وهو إجراء الموصول في الجزم مجرى اسم الشرط، فبالحري أن يقع بين متفقي الحد، وهو الذين، ومن الموصولان. [١]

أشار أبو حيّان إلى العطف على التوهم وأنه لا بد أن يكون المعنى فيه متحدا في المعطوف والمعطوف عليه، ومثاله قوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ فاتحد المعنى من حيث الصلاحية لجواب التحضيض، ومثل ذلك قول الشاعر: [٢]

تقي نقي لم يكثر غنيمة ... بنكهة ذي قربى ولا بحفلد[٣]

"وذكر أبو حيّان قراءة الكسائي بالرفع في قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾[٤]، أي: قل لهم النفس بالنفس، وهذا العطف هو من العطف على التوهم، إذ يوهم في قوله: إن النفس بالنفس، إنه النفس بالنفس، والجمل مندرجة تحت الكتب من حيث المعنى، لا من حيث اللفظ، ثم أعقبه بقوله أن هذا الوجه المحمول على التّوهم ضعيف ؛ لأنه لا ينقاس إنما يقال منه ماسمع".[٥]

ونلاحظ في المثالين السابقين أن أبا حيّان استخدم مصطلح العطف على التوهّم في تفسيره أكثر من مرة، أي أنه قبل به على الرغم من احتراز كثير من العلماء الآخرين استخدام لفظ التوهم فيما يتعلق بالآيات القرآنية، إلا أن هذا التعدد في الأمثلة لم يجعل هذه الظاهرة عنده صالحة للقياس كما نص عليه مراراً.

إلا أن أبا حيّان لا يميل إلى الخريج بالتوهم فيما يتعلق بالقرآن مالم يكن بد من ذلك، يقول:" ولكن العطف على التوهم لا ينقاس فلا يحمل عليه القرآن ما وجدت مندوحة عنه"،وذلك في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٦]، قال ابن عطية: فمن في هذا التأويل في موضع نصب عطفا على موضع الكاف ؛لأن موضعها نصب على المعنى بيكفيك الذي

---

(١) أبو حيّان، مرجع سابق، ١٢٦/١

(٢) المرجع السابق، ١٦٨/٣

(٣) البيت لزهير، انظر ابن منظور، **لسان العرب**، ط٣، ١٥٤/٣، الخفاجي، **سر الفصاحة**، د.ط، ٦٦/١

(٤) المائدة:٤٥

(٥) انظر أبو حيان، **البحر المحيط**، د.ط،٢٧٢/٤

(٦) الأنفال:٦٤

سدت حسبك مسدها، واعترض عليه ابن حيّان إلا إن قيل إنه عطف على التوهم كأنه توهم أنه قيل يكفيك الله أو كفاك الله، ولأن العطف على التوهم لا ينقاس أخذ برأي آخر خلافا لقول ابن عطية وهو أن يكون "ومن" مجرورة على حذف وحسب لدلالة "حسبك" عليه فيكون كقوله:

أكل امرئ تحسبين امرأ ... ونار توقد بالليل نارا [١]

أي وكل نار فلا يكون من العطف على الضمير المجرور، وهذا الوجه الذي خرجه أبو حيّان ليس بمكروه ولا ضرورة كما يقول ابن عطية بل وقد أجاز سيبويه في الكلام وخرج عليه البيت وغيره من الكلام الفصيح، فأخذ به مادام قد وجدت مندوحة كما ذكرنا. [٢]

وقد حاول أبو حيّان إيجاد تعريف لذلك العطف عندما وصل إلى قوله تعالى: ﴿ فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَـٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ ۚ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَـٰدِمِينَ ﴾[٣]، قال:" وأما قراءة ويقول بالنصب، فوجهت على أن هذا القول لم يكن إلا عند الفتح، وأنه محمول على المعنى، فهو معطوف على أن يأتي، إذ معنى: فعسى الله أن يأتي، معنى فعسى أن يأتي الله، وهذا الذي يسميه النحويون العطف على التوهم، يكون الكلام في قالب فيقدره في قالب آخر، إذ لا يصح أن يعطف ضمير اسم الله ولا شيء منه. وأجاز ذلك أبو البقاء على تقدير ضمير محذوف أي: ويقول الذين آمنوا به، أي بالله. فهذا الضمير يصح به الربط، أو هو معطوف على أن يأتي على أن يكون أن يأتي بدلا من اسم الله لا خبرا، فتكون عسى إذ ذاك تامة لا ناقصة، كأنك قلت: عسى أن يأتي، ويقول: أو معطوف على فيصبحوا، على أن يكون قوله: فيصبحوا منصوبا بإضمار أن جوابا لعسى، إذ فيها معنى التمني".[٤]

---

(١) البيت لأبي داود عدي بن زيد، انظر المبرد، أبو العباس، **الكامل في اللغة والأدب**، د.ط،٢٢٩/١، والأصمعي، **الأصمعيات**، ط٧، ١٩١/١

(٢) انظر أبو حيّان، **البحر المحيط**، د.ط، ٣٤٨/٥

(٣) المائدة:٥٢

(٤) أبو حيّان، **مرجع سابق**، د.ط،٢٥٩/٤

يلاحظ مما سبق أن أبا حيّان استعمل التوهم كثيرا، ولعل السبب في ذلك يعود إلى تأخره، فأخذ عن حشد هائل من النحاة والمفسرين، فورث عنهم جميعاً كماً هائلاً من التوجيهات والآراء.[١]

وعلى الرغم من ورود أمثلة لا بأس بها من الآراء التي نصت على العطف على التَّوهم في القرآن الكريم عند أبي حيان في تفسيره، فإنَّه نص على أن عطف التَّوهم لا ينقاس ولا يجوز أن يحملَ عليه شيء من القرآن ما وجدتَ عنه مندوحة وقصر الحمل على التَّوهم في باب العطف، ووصف التأويلات التي تقول به بالضعف مما يعني أنّه لم يأخذ به في توجيه القرآن وقراءاته، ولكنه كان يذكرها من باب الحرص على ذكر الآراء جميعها في توجيه الآيات القرآنية وقراءاتها. [٢]

(١) انظر العنزي، **الحمل على التوهم في القراءات القرآنية**، د.ط،١/٥٦

(٢) سيف الدين الفقراء، **التوهم في النحو بين أصالة القاعدة وتطويع الشاهد**، د.ط، ١/٣٤٥

التوهم عند ابن هشام (٧٦١هـ)

ذكر ابن هشام التوهم في عدة مواضع، من ذلك مثلا، قول الشاعر:

فأبلوني بليتكم لعَلي ... أصالحكم وأستدرج نويا[١]

أَي نواي وكذَلك احْتلف فِي نَحْو قَامَ الْقَوْم غير زيد وعمرا بِالنّصب والصواب برأي ابن هشام أنه على التوهم وأنه مذهب سيبويه لقوله؛ لأن غير زيد في موضع إلا زيدا ومعناه فشبهوه بقولهم: فلسنا بالجبال ولا الحديدا. [٢] واشترط في جواز العطف على التوهم دخول العامل المتوهّم، وشرط حسنه: في كثرة دخول العامل. [٣] ومما ذكره ابن هشام قول الشاعر:

فَإِنِّي وقفت الْيَوْم والأمس قبله ... ببابك حَتَّى كَادَت الشَّمْس تغرب [٤]

روى هذا الْبَيْت بِفتْح أمس على أَنه ظرف مُعرب لدُخُول أل علَيْهِ ويروى أَيْضا بِالْكَسْرِ وتوجيهه إِمَّا على الْبناء وتقْدِير أل زَائدَة أَو على الْإِعْرَاب على أَنه قدر دُخول فِي على الْيَوْم ثمَّ عطف عَلَيْهِ عطف التَّوَهُّم. [٥]

"على أن هناك من النحاة من لم يلتزموا بالشروط التي ذكرها ابن هشام وتوسعوا في العطف على المحل. فقد أجاز الفارسي العطف على المحل في قوله تعالى: ﴿ وَأُتۡبِعُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا لَعۡنَةٗ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾[٦] إذ عطف يوم على اسم الإشارة على أن النصب لايمكن ظهوره في الفصيح".[٧]

---

(١) البيت لأبي داود، انظر ابن منظور، **لسان العرب**، ط٣، ٤٧٤/١١، والأنباري، **الزاهر في معاني كلمات الناس**، ط الأولى، ٢٨٨/١

(٢) ابن هشام، **مغني اللبيب في كتب الأعاريب**، ط٦، ٦٢١/١

(٣) انظر ابن هشام، **المرجع السابق**،٦١٩/١

(٤) انظر ابن منظور، **لسان العرب**، ط٣، مادة يأس، باب السين فصل الألف، ٨/٦، وابن سيدة، **المحكم والمحيط الأعظم**، ط١، مادة: مقلوبة أ م س، ٥٦٥/٨

(٥) ابن هشام، **المرجع السابق**، ١٣١/١

(٦) هود:٦٠

(٧) انظر الطويل، **ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والصرفية**، د.ط،٩١/١

ولعلّ من أبرز ما نصّ عليه ابن هشام تصريحه بالمراد من الغلط الذي أشار إليه سيبويه عندما قال: واعلم أن ناساً من العرب يغلطون"، وبأن المقصود منه هو التوهم، رداً على من حمله بمعنى الخطأ أو اللحن عندما قال:" ومراده بالغلط ما عير عنه غيره بالتوهم وذلك ظاهر من كلامه ويوضحه إنشاده البيت وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بأنا متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم وامتنع أن نثبت شيئا نادرا لإمكان أن يقال في كل نادر إن قائله غلط".[١]

كما استخدم ابن هشام تعبير العطف على المعنى للتعبير عن العطف على التوهم وخاصة في الآيات القرآنية، يقول ابن هشام:"من العطف على المعنى على قول البصريين نحو لألزمنك أو تقضيني حقي إذ النصب عندهم بإضمار أن وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم أي ليكونن لزوم مني أو قضاء منك لحقي، ومنه:﴿نُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَۖ﴾[٢] في قراءة أبي بحذف النون وأما قراءة الجمهور بالنون[٣] فبالعطف على لفظ تقاتلونهم أو على القطع بتقدير أو هم يسلمون ومثله ما تأتينا فتحدثنا بالنصب أي ما يكون منك إتيان فحديث ومعنى هذا نفي الإتيان فينتفي الحديث أي ما تأتينا فكيف تحدثنا أو نفي الحديث فقط حتى كأنه قيل ما تأتينا محدثا أي بل غير محدث وعلى المعنى الأول جاء قوله سبحانه وتعالى:﴿لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ﴾[٤]، أي فكيف يموتون ويمتنع أن يكون على الثاني إذ يمتنع أن يقضي عليهم ولا يموتون ويجوز رفعه فيكون إما عطفا على تأتينا فيكون كل منهما داخلا عليه حرف النفي أو على القطع فيكون موجبا وذلك واضح في نحو ما تأتينا فتجهل أمرنا ولم تقرأ فتنسى لأن المراد إثبات جهله ونسيانه ولأنه لو عطف لجزم تنسى.[٥]

ونصّ في موضع آخر أن العطف على التوهم يطلق عليه عطف على المعنى في القرآن. [٦]

---

(١) ابن هشام، **مغني اللبيب في كتب الأعاريب**، ط١،٦/٦٢٢

(٢) الفتح:١٦

(٣) انظر الشوكاني، **فتح القدير**، ٥/٦٠، والرازي، **التفسير الكبير**، ٢٨/٧٧

(٤) فاطر:٣٦

(٥) ابن هشام، **مرجع سابق**، ١/ ٦٢٤

(٦) ابن هشام، **مرجع سابق**، ١/٥٥٣

لقد أضاف ابن هشام إلى ظاهرة التوهم ألواناً من التصنيف والتقعيد أعطاها صفة المنهج المتكامل، ففي حديثه عن أقسام العطف عقد قسماً خاصاً للعطف على التوهم و وضع له شروطاً تميزه عن سائر الأقسام، يقول:"وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله هناك ولهذا حسن قول زهير: ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا، كما وقع هذا العطف في المجرور وقع في أخيه المجزوم ووقع أيضا في المرفوع اسما وفي المنصوب اسما وفعلا وفي المركبات. (١)

ثم يتحدث عن العطف على المعنى في ميدان المركبات فيقول:"وأما في المركبات فقد قيل في قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ ﴾ [٢] أنه على تقدير: ليبشركم وليذيقكم، ويحتمل أن التقدير: وليذيقكم، وليكون كذا وكذا أرسلها. (٣)

وهكذا نكون قد عرضنا في هذا الفصل مجموعة من أقوال النحويين القدماء، فيما يتعلق بالتوهم، أو العطف على المعنى، ويلاحظ أنها كانت مسائل متفرقة متناثرة في كتبهم، ولعل ما حظي منه بالتخصيص ما كان تحت مسمى العطف على التوهم الذي أُدرج بوصفه ضرباً من ضروب العطف.

(١) ابن هشام، **مغني اللبيب في كتب الأعاريب**، ط٦، ١/٦١٩-٦٢٠

(٢) الروم:٤٦

(٣) ابن هشام، **مرجع سابق**، ١/٦٢٠

الفصل الثالث: تناول المحدثين لمفهوم التوهم

المبحث الأول: قبول المحدثين لظاهرة الإعراب على التوهم

ستعرض الباحثة في المبحث الأول من هذا الفصل أقوال عينة من علماء وباحثي اللغة المعاصرين حول التوهم في النحو العربي، وأبرز ما بنو عليه آراءهم ونقاشاتهم، حول القبول بالمصطلح من ناحية، ثم مناقشة جهود عدد منهم في وضع تعريف دقيق له، مع مراعاة الترتيب الزماني في العرض، ولابد هنا من الإشارة إلى الملاحظات التي كتبها عبد القادر مغربي، بوصفه أقدم من عرضت آراءه في هذا الباب من العلماء المعاصرين، وقام كثير ممن جاء بعده بالتعليق عليه.

لقد كان للشيخ عبد القادر مغربي فضل في إثارة هذا الموضوع على مائدة مجمع اللغة العربية، تحت عنوان: قاعدة توهّم الأصالة أو انجذاب الطبع، وقد نشرت في عشرينات القرن المنصرم، وكانت محكومة عنده كجل المسائل اللغوية الأخرى، بالمناسبة التي اقتضت منه ومن معاصريه المجمعيين إعمال الفكر للتوصل إلى نتائج محددة في قضايا لغوية بعينها، هي مناسبة دفع المجامع إلى إصدار قرارات فيما يجوز للمعاصرين استعماله للوصول منها إلى مسوغات إصدار هكذا قرارات. (١)

ويقرر المغربي أنه وجد في العربية الفصيحة المحتج بها عدداً من الألفاظ لابأس به، يمكن أن يسوّغ للمجمع إجازة ألفاظ معاصرة، وللمجمع أن يستند على ماجاز للقدماء معتمداً على التوهم، جمع في بحوثه الثلاثة نحو خمسين لفظة، معظمها من الألفاظ الفصيحة المعجمية التي تأثر الفصحاء فيها بقاعدة "توهّم الأصالة"، وبعضها مولّدة، غير أن ما يلحظ في هذه الجهود الأولية التي بدأها المغربي أنه أولاً: لم يعن في بحوثه بحد مفهوم التوهم، وثانيا: يكاد يقصر جهده في هذه المسألة على الكلمات من حيث بنيتها واشتقاقها، يقول في موضع:"ولعلهم إنما قالوا مياسم في موسم، ابتعادا عن التباسها بالمواسم جمع موسم". (٢)

"وفي رأيه أن للتوهم ضربين واقتصرتا في الجانب الصرفي: أولهما توهم الحرف الزائد أصلياً كميم منطقة، قالوا في الفعل منه تمنطق، والقياس تنطق، وقدم له من الشواهد مايسوغ قبوله، والعكس أي

---

(١) الغامدي، **التوهم في آثار الدارسين**، د.ط، ٤/١

(٢) الغامدي، **المرجع السابق**، ٤/١

توهم الحرف الأصلي زائداً. وثانيهما في تبادل الهمزة والياء عند الجمع مثل (مصايد) كقولك مصايد الأسماك في الكويت تحتاج إلى تنظيم، وتوهم صرف الكلمة الممنوعة من الصرف، مثل: أطباء، علماء، شرفاء، حلفاء. وتوهم منع كلمات من الصرف وهي معروفة مثل: آلاء، أسماء،أنباء، آراء".[١]

قبول التوهم عند محمد شوقي أمين [٢]

موقفه من التوهم: إن المتتبع لكتابات الباحثين في ظاهرة التوهم، يجد فيه من الاختلاف والتباين في وجهات النظر للمعاصرين، ما كان فيه الأقدمون من الاضطراب في قبول المصطلح، فهناك من المعاصرين من أنكر التوهم جملة وتفصيلا، وليس ذلك محور دراستنا، وسنقتصر هنا بالمعاصرين ممن أقروا بوجود التوهم في النحو العربي.

من هؤلاء الرافضين المعاصرين محمد بهجت الأثري، حيث أراد أن يدافع عن أصالة اللغة العربية، وصفائها، وسلامة السليقة فيها. ورأى أن في أقوال النحاة واللغوين أنواعاً من مزاعم التوهم نسبوها إلى العربية، وعدها سبعة أنواع ثم فندها واحداً واحداً، ومنها ما شمل أبوابًا في الصرف، فعارض أقوال المغربي بمحاولة تأكيد أن النماذج التي أوردها لا تثبت التوهم، ثم قال إن المقصود بالتوهم هو الخطأ وانحراف اللغة عن السلائق.[٣]

ثم جاء بعده محمد شوقي أمين، فنشر بحثا في مجمع اللغة العربية يرد فيه على تلك المزاعم ومبررا الأسباب التي تدعوا لقبول هذه الظاهرة، إذا فالأوراق التي قدمها الأثري وشوقي أمين أعدت بإحكام للعرض في

---

(١) ليلى السبعان، **ظاهرة التوهم عند النحويين**، مجلة البيان، العدد٤٧٨، مايو ٢٠١٠م،١٢/١

(٢) ولد في القاهرة، وعاش في مصر.التحق بالأزهر، ونال منه الشهادة الأولية، ولم يتم دراسته الثانوية حيث تفرغ للبحث والدراسة في علوم اللغة والأدب والشريعة،ولازم دار الكتب والخزانة الزكية بقبة الغوري بالقاهرة. تولّى تحرير مجلة (الشاعر) (١٩٣٠)، وعُيّن محررًا بمجمع اللغة العربية بالقاهرة منذ الدورة الأولى لانعقاده (١٩٣٤)، كما عمل محررًا لمكتب رؤساء المجمع الثلاثة الأول. ثم عُيّن خبيرًا للجان الألفاظ والأساليب والمعجم الوسيط، وانتخب لعضوية مجمع اللغة العربية (١٩٧٤)، تولّى إخراج كثير من كتب العلامة أحمد تيمور، وراجع مصطلحات التكنولوجيا لمعهد الإنماء العربي، وحاضر بمعهد البحوث والدراسات العربية، ومعهد الدراسات الإسلامية، ومثّل المجمع في مؤتمرات بمصر وأقطار الوطن العربي. (**موقع معجم البابطين**، لشعراء العربية في القرن التاسع عشر والعشرين)

(٣) انظر محمد شوقي أمين، **تحقيق معنى بناء اللغة على التوهم**، مجلة جامعة الدول العربية، المجمع العلمي العربي، أبريل ١٩٧٧، العدد٢/٣٦٠

المجامع اللغوية، لإعادة النظر حول ظاهرة التوهم، وهذا يدل على التردد في الأخذ والرد التي حظي به هذا الموضوع.

أما شوقي أمين فكان يرى إن حقيقة بناء اللغة على التوهم مردّه اللغة وما نقله عن رواتها، واللغة تقول توهم الشيء أي تخيله وتمثله، وتقول: التوهم سبق الذهن إلى الشيء. فليس هناك في أصل اللغة مايدل على معنى الخطأ والغفلة والاعتباط عن قرب ولا عن بعد، ودليل آخر على صحة التوهم عنده في مراد العلماء واللغويين منه، حيث استخدموا التوهم لتشبيه هذا بذاك، وإعطاء هذا حكم ذاك، على اعتبار الفرض والتقدير، وكانوا يستخدمون مرادفات ونظائر تحل محلها، كالإشباه والمشابهة، والمشاكلة، و "كأنه كذا" و " إلحاق هذا بهذا"، و " معاملة هذا معاملة ذاك"، وغيرها من عبارات، وكل ذلك عند التنبيه على الشذوذ ومخالفة القياس، والجري على غير المطرد، فهذا الكسائي يستخدم المشابهة، وهذا الفراء يستخدم التشبيه، في معاملة الزائد معاملة الأصلي في التسمية بطحّان، وكذلك الجوهري استعمل كلمة التشبيه والالحاق والتوهم في تعليلات شتّى، منها النصب في مثل: سمعت لغاتَهم. ومن الأدلة أيضا أن كلمة التوهم وردت في كتاب سيبويه في مواضع سبعة أو تزيد. يقول محمد أمين:" إن نسبة البناء على التوهم ليست من مقولات الخالفين من النحويين، إذ هي من المصطلح النحوي الباكر، وحسبنا أن ننقل مارواه سيبويه عن الخليل في تعليل قولهم مصائب: توهّموا أن مصيبة فعيلة". (١) ورد محمد أمين على تفنيدات الأثري في كل نوع من أنواع التوهم التي ذكرها،لقد كرّس محمد أمين جهده في اثبات صحة البناء على التوهم؛ لأنه لم يجد في دعاوى المبطلين ما يصح الاحتجاج به، وتأصيلاً لما وصل إلينا من المأثورات.

(١) انظر شوقي أمين، **تحقيق معنى بناء اللغة على التوهم**، د.ط، ٢/٣٦٢-363

قبول التوهم عند السيد رزق الطويل [1]

يظهر لنا السيد رزق نافياً مزاعم أن يكون المراد من التوهم عند سيبويه الخطأ، فيقول:" وهذا أمر بالغ العجب، برغم تفسيرات النُّحاة لعبارة سيبويه، إذ كيف يغلطون ونحن نبني القواعد على أساس السماع منهم"[2] كما رأى بضرورة فصل معنى التوهم عن الخطأ فلكل منهما دلالته في اللسان العربي، لأن الخطأ مجانبة الصواب والبعد عنه. فهناك فرق عنده بين الخطأ الذي لا يمكن أن يكون مقصوداً، والتوهم الذي يمكن أن يكون مقصوداً، أي أن يتوهم المتكلم وجود عامل ما غير موجود ويحدث أثر ذلك العامل في سياق كلامه.[3]

وقدّم السيّد رزق دلائل لإثبات التوهم وتفسر وجوده بين مناهج النحو وبين قواعدهم، وهي أن هناك حقيقة تتصل باللغة وطبيعتها، تستمد وجودها من البيئة الزمانية والمكانية، وكذلك خصائص ذاتية ونفسية لأصحاب تلك اللغة، فعملية تقعيد اللسان من أشق الأعمال وأعسرها، فللعرب تراث من الشعر لم يصلنا منه إلا القليل، وعندما بدأ العرب يأصلون قواعد اللغة ليحدّوا من انتشار اللحن، كان من حقهم أن يخطأوا من خالف قواعدهم وإن كان من العرب الخلّص الذين يستشهد بكلامهم، فكان من ذلك التوهم الذي رموا به العرب.

وقد وقف متأملاً أمام سؤال سيبويه للخليل، حول قوله تعالى: ﴿ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾، وقياس الآية ببيت زهير:

بدا لي أني لست مدرك مامضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا.[4]

---

(١) ترجمته: سيد رزق الطويل، ولد في الجيزة سنة ١٩٣٢م، عميد سابق في كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية بجامعة الأزهر، اشتهر الدكتور السيد رزق الطويل بمواقفه الجادة حاملا لواء الحق وشاهرا سيف الكلمة ضد كل من يحيد عنه نال الإجازة العالية من كلية الأزهر في اللغة العربية وآدابها. وحصل على درجة الدكتوراه بامتياز في اللغة العربية عام ١٩٧٤م، له العديد من المؤلفات منها في مجال الدراسات اللغوية والإسلامية من بينها (بنو اسرائيل في القرآن) و (العقيدة في الإسلام) و(منهج حياة الدعوة في الإسلام) وغيرها.

(٢) الطويل، **التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية**، د.ط،١/٧٤

(٣) انظر الطويل، **المرجع السابق**، ١/ ٩٦

(٤) الفراء، **معاني القرآن**، ط١، ٢/٣٤٧

حيث انتهى الأمر بهذين العلمين الكبيرين إلى قولهم: لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً، ولا فاء فيه تكلّموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله، وقولهم"فعلى هذا توهموا هذا"، فمن الذين توهموا؟ وهي آية قرآنية بلسان عربي مبين!

فلا شك إن المتوهم هم النحاة أنفسهم، أما صاحب اللسان فلا وهم عنده فيما نطق فضلاً أن يكون الشاهد آيةً من القرآن الكريم، ولكن السيد الطويل في رأيه هذا خلص بأن حمل النصوص على التوهم أمر معيب! ودعا إلى البحث عن مصطلح آخر بديل عنه، وخاصة أن أغلب الشواهد التي عرضت وجد العلماء لها مساغ آخر في توجيهات النحاة غير التوهّم.(١)

وهنا يمكن القول بأن السيد رزق لا ينفي وجود التوهم في التراث النحوي، فقد رفض رأي ابن مالك الذي فسر التوهم بالغلط، وبين أنهما لفظان مختلفان في دلالة المعنى، كما عذر الأقدمين لوضعهم المصطلح لأن ذلك كان مبررا عندهم لظروف الزمان الذي عاشوه، ورغبتهم في ترسيخ القواعد النحوية فلا يمكن أن ينسبوا الخطأ للعرب، وإنما لا يجد فائدة من استمرار القول بالتوهم، بعد أن رسخت قواعد اللغة وتوسعت أبوابها وتعددت الأقوال فيها، فالأولى أن نقول: إن العرب قد خالفوا المشهور من لسانهم في كذا، فتوهموا كذا، فلو اعتبرناه قانوناً لكان قانونا هزيلاً ضعيف الشأن كما أنه يرى بضرورة إعادة النظر في الشواهد التي سيقت في هذا الباب، والتحقق منها.

القول بالتوهم عند راشد أحمد جراري(٢)

بالرغم من محاولة بعض المعاصرين إلغاء والتشكيك بالبناء على التوهم، فقد اهتم المعاصر راشد الجراري بظاهرة التوهم، كحال من اشغلته من قبله، فتتبع هذه الظاهرة في كتاب سيبويه، باعتباره دستوراً للعربية، فحصر أبوابها التي ذكرها سيبويه في أحد عشر مسائل هي: باب المفعول المطلق، باب المفعول معه،

---

(١) انظر السيد رزق الطويل، **ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والصرفية**، ١/٩٤-٩٧

(٢) ترجمته: راشد أحمد جراري،يعمل أستاذا النحـو والصرف والعروض بكلية دار العلوم في جامعة القاهرة عمل استاذا مساعدا بقسم اللغة العربية بكلية التربية الأساسية بالكويت، حاصل على درجة الدكتوراه في النحو والصرف والعروض من كلية دار العلوم، جامعة القاهرة ١٩٩٣م، له عديد من المؤلفات منها: متشابهات آي القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية مقارنة، التغليب في لغة العرب، دراسات في لغة القرآن الكريم، وغيرها. (انظر: موقع أريد، تاريخ الاضطلاع ٢٠١٩/١/٨م، **(https://portal.arid.my/en/ApplicationUsers/GetProfile/0001-7256**

باب الحال، باب النعت، باب التوكيد، باب عطف النسق، باب إعراب الفعل، باب التكسير، باب التصغير، باب التوكيد، باب الإعلال، وباب الوقف.

وأشار جراري إلى مواضع لم يشر إليها سيبويه، وإنما لاحظها العلماء من بعده، وهي: توهم من الموصولة والجر بها كما ذكر ذلك ابن حيّان، في تعليقه على قراءة زيد بن علي: من يعشوا بالواو(١) ، ودخول لام التوكيد في الخبر على توهم وجود "إنّ"، كما ذكر ذلك ابن يعيش(٢)، و توهم "غير" في الاستثناء، وذكره ابن هشام(٣)، وتوهم "أن" مكان لو، وتوهم "أن" في خبر لعلّ(٤)، وتوهّم ذكر الفعل، كما ذكر ذلك الزمخشري(٥)".(٦) وهذه من الجهود التي بذلها المعاصرون في استقراء المواضع التي ذكرها سيبويه وأشار فيها إلى ظاهرة التوهم، جمعاً لما تناثر ذكره في الأبواب المختلفة، إلا أن هذا الحصر لم يكن مانعاً من دخول شواهد في مسائل مختلفة، فالقائلون بالتوهم لم يتوقفوا عند ما قاله سيبويه، الأمر الذي صعّب من الاتفاق في عدد المسائل التي تندرج تحته.

قبول التوهّم عند الحمّوز: (٧)

ويعد الحموز واحداً من أهم المعاصرين الذين توسّعوا في التفصيل في هذه الظاهرة في معرض تناوله لأبواب من التأويل النحوي في القرآن الكريم، فقبل به، وأفرد له نصيباً من العناية والتّتبع.

---

(١) انظر أبو حيان، **البحر المحيط**، د.ط، ٣٧٣/٩

(٢) انظر ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء، **شرح المفصل**، د.ط (بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت)، ٣٥٨/٢

(٣) انظرابن هشام، **مغني اللبيب في كتب الأعاريب**، ط٦، ٦٠٢٠/١

(٤) أوردهما ابن هشام كذلك عند حديثه عن الآية: ((ودوا لو تدهن فيدهنون))، وقوله تعالى: ((لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فاطلع إلى إله موسى))، انظر ابن هشام، **مرجع سابق**، ٦٢٣/١

(٥) انظر الزمخشري، الكشاف، د.ط، ٤٠٩/٢

(٦) انظر راشد جراري، **التوهم في كتاب سيبويه**، ٩٨/١-١٠٤

(٧) ترجمته: عبد الفتاح أحمد الحمّوز، ولد في بيت جبرين في الأردن ١٩٤٣م، نال شهادة الدكتوراة في النحو والصرف من كلية دار العلوم بالقاهرة، عين عميدا للبحث العلمي والدراسات العليا في جامعة مؤتة ١٩٩٤م، وكان عضوا في هيئة تحرير المجلة الأردنية للغة العربية، وهي مجلة عالمية محكمة، تصدرها وزارة التعليم العالي في الأردن. من مؤلفاته: فن الترقيم وأصوله وعلاماته، ظاهرة القلب المكاني في العربية، الحذف في المثل العربي، التأويل النحوي في القرآن الكريم، وغيرها من الكتب.
(**موقع جامعة مؤتة**،https://www.mutah.edu.jo/userhomepages/ahmouz.htm، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠٧/٣١)

لقد وجه الحمّوز اللوم على القدماء لتقصيرهم في هذه المسألة، يقول:"تكاد كتبهم تخلو من الحديث عنها إلأ في مواطن متفرقة، مكتفين فيها بنتف منها تدل على أنهم لم يسقطوا شواهدها في التنزيل وكلام العرب شعراً ونثراً". [١] وأقرّ أن التوهم أوسع من أن يقتصر على باب العطف، بل وله مسائل في الصرف كذلك، ومع ذلك فإنه لم يقدم تعريفًا خاصاً بالتوهم مكتفيًا بأقوال من سبقه ومنهجهم في الاستشهاد والشرح، لكنه نفى وجود أي علاقة بينه وبين الغلط، وقد استقر رأي المحدثين بذلك.

لقد انتهى المطاف بالحموز بعد تتبعه لمواضع التوهم في القرآن الكريم، بالقول أنه من الممكن أن نجعل مظاهر الحمل على التوهم مقاساً عليها، غير أنه ظل متردداً في قوله نافيا في الحين نفسه الفصل بين الحمل على التوهم والحمل على الموضع، فكلاهما مبني على التوهم، أي توهم الموضع المحمول عليه، [٢]. وعدّ تسعة عشر نوعاً من التوهم في غير باب العطف، وستة عشر في باب العطف. [٣] ولكن الحموز يضع الحمل على التوهم مع أوجه أخرى هي الحمل على الموضع، والتضمين، والعوامل المعنوية، والحمل على الحكاية، وتنضوي هذه الأقسام جميعاً تحت عنوان الحمل على المعنى، ويؤكد أن الحمل على التوهم والتضمين من مسائل الحمل على المعنى عند ابن جنّي.[٤]

تعريف المحدثين للتوهم:

عنيت أغلب البحوث بتقديم معنى التوهم في مستهل كل منها، غير أن المقارنة بين عامة الدراسات توضح أن المفهوم لم يعن بحده اصطلاحياً بصورة واضحة ففزع الباحثون إلى المعنى اللغوي الذي نصت عليه المعاجم في مادة (وهم)، إلا في القليل منها هي التي سعت إلى ضبط مفهوم محكم للتوهم، يخرجهم عن تلك الدائرة الواسعة التي دار حولها من سبقهم، ولكنهم تأثروا في تحديد المفهوم بما سيطر على أذهانهم في المسألة من حيث قياسية الحمل على التوهم وعدم قياسيته، فذا لأن كثيرا من الدارسين لا

(١) انظر الحمّوز، **مرجع سابق**، ١١٦٧/٢

(٢) انظر الحمّوز، **المرجع السابق**، ١٢٤٤/٢

(٣) انظر الحموز، **المرجع السابق**، ١١٦٩/٢-١١٧١

(٤) الغامدي، **التوهم في آثار الدارسين**، د.ط،٩/١

ينظر إلى قضايا النحو إلا بمنظار ما يجوز أن يقاس عليه، وما يقتصر فيه على السماع. ورغم هذا فقد فظهرت عدة تعريفات للتوهم منها:

أولا: تعريف عبد الله جاد الكريم للتوهم.

لقد حاول الدكتور جاد الكريم أن يتقدم خطوة باتجاه تحديد المفهوم، وإرساء الحدود بينه وبين المفاهيم الأخرى، فوضع له تعريفاً اصطلاحيا، هو:"تفسير تخيّلي يضطر إليه النحاة والصرفيون، وذلك عن طريق الاستعانة بالمعنى في محاولة للتوفيق والانسجام بين ماقد يظن من خطأ في إعراب ألفاظ بعض التراكيب العربية الفصيحة والتي لاريب في صحتها وبين هذه القواعد النحوية والصرفية، ومحاولة تفسير مجيئها على هذا النظم". وشرح الباحث مراده من الألفاظ المذكورة في حده، فقوله:"تخيّلي" يعني أن هذا التفسير أو التصور أو التوهم نابع من عقول النحاة والصرفيين الذين يعنون بهذا الأمر، وليس ذلك التفسير من معطيات التركيب اللغوي للنص الفصيح، وإن أسهم في ذلك. وفي قوله:"يضطر النحاة والصرفييون إلى استخدام هذا المنهج للتفسير والتوجيه"، وذلك في حالة عدم الحصول على غيره من التفسيرات سهلة المنال التي لا تحتاج إلى التأويل ، ثم يتابع وصف صنيع هؤلاء النحاة بأنه جاء "انطلاقاً من حرصهم على سلامة قواعدهم النحوية، والعمل على اطّرادها، وتملك زمام التراكيب الفصيحة جميعها لا يشذ منها شيء، وفي سبيل ذلك كان النحاة يتكلفون الوهم.(١)

لم يكن جاد الكريم من أولئك الذين رضوا بالحمل على التوهم بوصفه سمة من سمات اللغة، أو ظاهرة مسلّمة بها، بالرغم من أنه أفرد له كتاباً، بل كان ينظر إليه كبدعة من صنع النحاة وأفكارهم، وليس للعرب فيه من النصيب إلا القليل، وأنه كان الأحرى أن يلحقوا ذلك بأنفسهم كما أشار في خاتمة كتابه، بالرغم من ذلك فإن هذا التعريف الذي نسب إليه لاقى قبولاً واسعاً فاستخدمه كثير من الباحثين والدارسين الذين جاءوا من بعده، وهو ماعرضته الباحثة في الفصل الأول من هذا البحث لما فيه من الدقة والوضوح. وترى الباحثة أنه ليس من المعيب وصف التوهّم بأنه من صنع النحاة، لأن النحو بكل اصطلاحاته علم مستحدث لم تعرفه العرب الأوائل، فهي وسيلة من وسائل الإعراب التي قد يلجأ إليها، فإن كانت بعض الجمل التي لم تخرج عن القياس، قد تعرب بأكثر من وجه، كما هو الحال في مسائل الخلاف، فكذلك ما شذ عن القياس احتاج النحاة فيه مخرجاً مقبولاً لفهم سبب

(١) الغامدي، **التوهم في آثار الدارسين**، د.ط،١/١٠

الشذوذ بتوهم علة مأخوذة من القياس، لأن الخروج عن القياس نفسه لا يكون اعتباطاً، فالتوهم يجيب عن السؤال التالي: لماذا خرج عن القياس على هذا النحو دون غيره، وإلا لجاز مثلا الشذوذ بالنصب والجر أو الرفع في الشاهد الواحد دون تفريق.

ثانياً: تعريف راشد الجراري. التوهم:"هو تخيّل وجود مايقتضي نطقاً معينا، وجريان الكلام عليه، أو تخيل خلو الموضع مما يقتضي ذلك"[١]. وهو هنا يحد التعريف بنوعين من التوهم أشرنا إليهما في الفصل السابق، وهو توهم وجود العامل، وتوهم غياب العامل. والفرق بين هذا التعريف والذي سبقه هو خلوه من عنصرين: الأول الاضطرار، والثاني: التعبير بوجود وغياب العامل، بدل الاستعانة بالمعنى الذي هو أعم.

ثالثاً: تعريف هدى السّراء للتوهم:" هو تفسير تخيلي يلجأ إليها النحاة حفظاً لنظرية العامل من الفساد"، [٢] وهذا التعريف قريب من تعريف الجراري الذي استند إلى نظرية العامل.

رابعاً: تعريف سيد رزق الطويل للتوهم:" بأنه لون من التفسير لبعض الظواهر اللغوية التي تعجز أقيسة النحويين والصرفيين عن استيعابها، وإخضاعها لقواعدهم"[٣]، وهو تعريف جيد لكنه يحتاج لمزيد من التحديد.

ومما يلاحظ أن كثيرا من التعريفات السابقة لجأت إلى وصف التوهّم أنه "تفسير"، مما يدل على الارتباط بين المصطلح والتخريج النحوي للمتلقي أكثر منه وصفاً لحال المتكلم، وهذا يعيدنا إلى الاختلاف الشائع بين من يقول إن التوهم هو من صنع النحاة كما يرى د.جاد الكريم وبين من يراه ظاهرة في نفس المتكلم.

---

(١) راشد جراري، **التوهم في كتاب سيبويه**، د.ط، ٧٦/١

(٢) الغامدي، **مرجع سابق**، ١٢/١

(٣) الطويل، **ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية**، جامعة أم القرى، د.ط، ٧٢/١

المبحث الثاني: التوهم في الدراسات النحوية الحديثة

في هذا المبحث ستعرض الباحثة ما تميزت به الدراسات النحوية الحديثة حول ظاهرة التوهم، وذلك من نواحي التصنيف، والمنهج، وكذلك الأنواع المدرجة ضمنها، وما تخللها من دراسات.

أولا: تنوع الدراسات المستحدثة التي تناولت ظاهرة التوهّم :

١-البحث في سبب وجود ظاهرة التوهم

اعتنى المعاصرون بتفسير الأسباب التي أدت إلى وجود هذه الظاهرة سواءً من الناحية التي تتصل بطبيعة اللغة، أو من ناحية المصطلح، فأما التي تتصل بطبيعة اللغة فقد أرجعها بعضهم إلى التالي: طبيعة اللغة العربية، وغياب المقام الذي قيل فيه الكلام، وحدوث التصحيف والتحريف، وتعدد الروايات، وتعدد القراءات القرآنية، وطبيعة بناء الشعر. (١)

ومن أسبابه كذلك تبرير الحركة الإعرابيّة في المقام الأوّل، لئلاّ يوصف النصّ بالشذوذ أو الغلط؛ لا سيما أنّ النحو العربي مبني على نظرية العامل، وأسهم في ترسيخ هذا التقدير، أنَّ العامل المتوهّم صالح للدخول في الموضع المقدّر، وربّما يكثر دخوله، كما هي الحال في دخول الباء في خبر ليس وما، وعلى الرغم من أنّ للمغايرة أثراً في تبرير الشواهد التي حملت على عطف التوهّم، فإنّ المعنى قد يسهم في تفسير ذلك، لا سيما من حيث توكيد المعطوف دون المعطوف عليه، كما أنّ القياس الخاطئ وتقدير نيّة الاستعمال يسهمان في تبرير عطف التوهّم؛ لأنَّ القياس الخاطئ يراعى فيه المعنى المتوهّم في ذهن المتكلّم.(٢)

ولكن هذه الأسباب لم تقنع بعض الباحثين وأخذوا يبحثون في طبيعة اللغة شيئا آخر يحملون عليه التوهم كظاهرة غير ما وضعه النحاة من نظرية العامل، فأما من ناحية المصطلح فمنهم من يرى بأن الحمل على المعنى، وكذلك مايحصل فيه من خلط بينه وبين الحمل على الموضع ومفاهيم أخرى مشابهة ماهو إلا وصف (العلّة) التي أدت إلى ما يوصف بأنه متوهم، أو لنقل: هو بيان الملابسات التي أدت إلى الاشتباه والتداخل بين نموذجين، أي أن سبب ورود الظاهرة في بعض النماذج هو الحرص

---

(١) انظر عبد الله جاد الكريم، **التوهم عند النحاة**، د.ط، ٨٧/١

(٢) سيف الدين الفقراء، **العطف على التوهم بين أصالة القاعدة وتطويع الشاهد**، د.ط، ٣٣٦/١

على أداء المعنى وتجنب اللبس، أو اقتضاء تضمين لفظ أو تركيب معنى آخر، أو هيمنة ما يقتضيه الموضع الذي يحتمله اللفظ على الذهن، وهكذا فعلى هذا تكون النماذج التي نفر الدارسون من تخريجها على التوهم واطمأنوا بدلا من ذلك إلى جعلها تحت الحمل على المعنى أو الموضع أو التضمين أو تقارض اللفظين مثلا، ليس هذا الحمل في حقيقة الأمر بديلا من حملها على التّوهم، بل هي كلها منه وعلتها ذلك الحمل، فتداخلت بهذا تسمية العلة والمعلول واضطربت المفاهيم.(١)

وهناك من ربط بين التوهم وخواص في اللغة التي تتمثل في النظام الذهني. يرى الدكتور محمد الغامدي أن طبيعة الدرس النحوي عند الأوائل كان يقوم في المقام الأول على تحليل النظام اللغوي وتفسيره لا على التقعيد، ولابد من الإشارة إلى أن كثيراً مما قال فيه سيبويه: شبّهوه بكذا، أو مثل قولهم كذا أو ألحقوه بكذا، أو نووا كذا، يدخل ضمن نماذج التوهم، وكثير مما يسير هذا المنحى. فالعرب الأوائل اهتموا بما توهمه المتكلم وما غلب في ذهنه وقت تكلمه، وهذا دليل على أن النحو عندهم لم يكن إلا من قبيل التحليل اللساني الدقيق للظاهرة اللغوية ومن قبيل التأمل في النظام القائم في عقول الجماعة اللغوية، فهم لم يعنوا فقط بالتصويب والتخطأة. ولهذا فإن التوهم برأيه ظاهرة لغوية ينبغي أن لا تتناول في سياق غير سياق مايقاس وما لا يقاس عليه، وإنما في سياق تحليل النظام الذهني، وتتبع مظاهر معرفة العربي للغته، وبيان كيفيات تداخل الأقيسة اللغوية واشتراكها، من هنا يلزم النظر إلى مصطلح التوهم باعتباره مفهوماً تحليلياً أشبه ما يكون بالأداة التي يفسّر بها الخروج عن القاعدة المطّردة، لا أن يعد المفهوم في ذاته مما يقاس أو لايقاس عليه، فهو إذا أحد المصطلحات المفسرة للنماذج الشاذة وبيان أصل مايقتضيه الوضع أو ماكان ينبغي بالقياس العقلي المنطقي أن يكون عليه الكلام، إلى جانب غيره من الألفاظ المفسرة الأخرى، مثل:" الميل إلى الخفة" أو "الاقتصاد اللغوي"، ونحو ذلك مما يفسّر به، فهو من أكثر المفاهيم التحليلة والمصطلحات التفسيرية أهمية، إن لم يكن أهمها على الإطلاق؛ لأنه يدل على ما قام في الذهن واستقر في النفس، فهو إذا نافذة تطل منها على النظام الذهني، وبه تتحدد البنية المتصورة (العميقة) مقابل البنية المنجزة (السطحية) في حال عدم تطابق البنيتن. (٢)

(١) الغامدي، **التوهم في آثار الدارسين**، د.ط، ٣٤/١

(٢) الغامدي، **المرجع السابق**، ٣٥/١

وتميل الباحثة هنا إلى ما سعى الغامدي توصيفه في نظرته للظاهرة وهو أن التوهّم علامة السليقة والتلقائية وعدم التكلف أو التفكير المسبق في القوانين الذهنية التي يقتضيها قياس اللغة المتكلمة، وهو دليل ما يسمّى بـ "المعرفة اللغوية"، أي: معرفة المتكلم لغته من غير وعي بأقيستها المنطقية، ويقع فيها صاحب السليقة بعفوية ودون وعي، ويدركها الدارس المعنيّ بالتحليل اللغوي بتأمل ووعي. ولهذا فلا يضر العربي ولا يطعن في سليقته ولاينقص قدر الثقة فيما روى عنه أن يوصف شيء من كلامه بالتداخل مع مايقتضيه قياس شيء آخر، وخاصة وأن ذلك الشيء المتوهم لا يخرج عن إطار الأقيسة الصحيحة، فلا يوصف من هذه الجهة أنه خطأ ومجانبة للصواب بل على الغلط مع مراعاة التفرقة بين اللفظين كما سبقت الإشارة. لأن الوصف بالغلط إنما هو وصف للقياس المنطقي الذي جاء وجه الكلام عليه وكان يفترض أن يأتي على وجه آخر، أو أن يقتضيه على وجه قياس آخر وليس وصفاً للمتكلم أو لمدى معرفته اللغة وتمكنه منها، ولا حرج كذلك في وصف شئ من آي القرآن بأنه محمولٌ على المعنى أو التوهم بوصفه ظاهرة لأن المصطلحات النحوية هي وضعية، أما الأثر اللغوي هو ما يجب أن يتحدث عنه من أراد نفي أو إثبات هذه الظاهرة، ووجودها في القرآن لا يعني بأننا ننسب الوهم إلى المولى عز وجل،لأن القرآن إنما أنزل بلسان قوم بما فيها من ظواهرها اللازمة بالضرورة. (١)

وممن بحث في أسباب الظواهر اللغوية الخارجة عن القياس، الدكتور إبراهيم أنيس في كتبه وبحوثه في مجمع اللغة العربية، فقد بين أن عملية القياس اللغوي تصاحبنا في كل مراحل العمر، ونلجأ إليها في كثير من تجاربنا اللغوية، فهي تشكل كثيراً من دلالاتنا وصيغ كلماتنا، وهي بمثابة المسؤول الأول عن معظم ما يشيع بيننا مما نسميه بالأخطاء، فقد يشيع نطق جديد نتيجة قياس خاطء قام به أحدهم ويصبح مألوفاً لدى كثيرين دون أن ينتبه عليه أحد، فهناك الكثير من العبارات التي لاندري كيف نشأت، ومن الصعب أن نعرف المسؤول الأول عن ذلك الخطأ، ويرى إبراهيم أنيس أن القياس الخاطئ(وهي إحدى مصطلحات التعبير عن التوهم)، سلاح ذو حدين، فبينما يبعد بعض الكلمات عن صيغتها المألوفة، يعمل في الوقت نفسه على الإطراد والانسجام بين كثير من أمور اللغة، وتهدف في غالب صورها إلى جعل الظواهر اللغوية أكثر إطراداً وانسجاماً. هذه الفكرة عند إبراهيم أنيس سواء كانت وليدة تفكيره أو أنه استقاها من الباحثين الغربيين، أثرت في فكر بعض من تحدث عن هذه الظاهرة مثل د.رمضان

(١) انظر الغامدي، **المرجع السابق**، ٣٣/١

عبد التواب الذي أطلق ظاهرة سماها "الإسراف في المدنية" و "الغلو في مراعاة الصحة" في وصف أنواع من التوهم أو القياس الخاطئ . [١]

٢- مصطلح البنية العميقة وما نتج عن الاهتمام بها:

بعد اتساع الدراسات اللغوية بشكل عام، أخذ المعاصرون عن الغرب بعض المصطلحات ووظفوها في التعبير عن بعض الظواهر اللغوية في قوالب جديدة، ومصطلح البنية العميقة من مصطلحات علم اللغة الحديث، وقد استخدمه علماء اللغة في الجانب البلاغي،[٢] ومنهم من داخل بينها وبين تأويلات نحوية منها التوهم.

"فيرث" كان واحدا من هؤلاء اللغويين الغربيين الذين ربطوا بين التحليل اللغوي والمعنى، ولكن سطوة المدرسة الشكلية الأمريكية -آنذاك-كانت تحول دون ظهور عمق التحليل اللغوي وموضوعيته من حيث ارتباطه بالمعنى سواء عند "فيرث"، أو غيره من علماء اللغة، غير أن ذلك قد تحقق بعد ذلك في صورة نظرية علمية، هي النظرية التوليدية التحويلية TG grammar وخاصة في تعاملها مع البنية العميقة للتراكيب النحوية حيث يتجلى المعنى الحقيقي لأي جملة، وقد ذاعت وانتشرت هذه النظرية بعد وفاة الدكتور السعران بسنوات قليلة. [٣]

لقد قام الباحث عبد الله جاد الكريم، والذي قدم لنا سابقاً تعريفا اصطلاحيا اجتهادياً لمعنى التوهم النحوي، باعتبار التوهم من السمات التي تختص بها البينة العميقة في التراكيب، يقول:" من سمات البنية العميقة صعوبة التحديد، وأنها ليس لها شكل معنى أو صياغة واحدة، تعتمد على إعمال الفكر والحدس التخميني وذلك أن التوهم حالة نفسية يتصور فيها الإنسان تصورات قد تكون صالحة وقد تكون فاسدة فهي تختلف باختلاف المتصور لها، وأنها تعتمد على المعنى أكثر من اللفظ".[٤]

٣- استخدام القياس الخاطئ

---

(١) انظر الموسوي، **القياس الخاطئ في اللغة العربية**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ٢٢، العدد الرابع، ديسمبر، ٢٠١٥م، ٥/٢٢

(٢) الزعبلاوي، **دراسات في النحو**، د.ط، ١/ ٤٢٦

(٣) السعران، **علم اللغة مقدما للقارئ العربي**، طبعة٢، ١١/١

(٤) جاد الكريم، **البنية العميقة ومكانتها عند النحاة العرب**، شبكة الألوكة، ٥/١ ، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٨/٩م

"يفرّق في الدرس اللغوي بين ضربين من القياس، فثمة قياس المتكلم الذي يتمثل بالعمل الفردي الذهني الذي يصوغ المتكلم الكلام بموجبه، وثمة القياس الذي يعدّ أصلا من أصول الدرس اللغوي، والفرق بين هذين القياسين هو أن الأول لايعدو أن يكون من تلك الضوابط التي يعيها أصحاب اللغة، ويختزنونها في أذهانهم، ثم يركبون وفقها عباراتهم وأقوالهم، وأما الآخر فهو ما صار يتخذ في دراسات المتأخرين من أصحاب الفقه واللغة، وهو يقوم على ظاهرة مجهولة على ظاهرة معروفة". (١)

بتلك النظرة يرى بعض المعاصرين ومنهم محمد فلفل ظاهرة التوهم، وذلك أن القياس الخاطئ الذي أقره علم اللغة الحديث في الغرب، هي ظاهرة مألوفة في تراثنا اللغوي سلوكاً ودرساً، وأنه هو ماعبر عنه اللغويون العرب بمصطلحات متعددة منها التوهم. ويستنتج أن "التوهم عندهم هو حالة نفسية تلم بالشاعر أو التأثر في الخطاب، أو الإبداع حين يستغرق فيما هو فيه، وحينئذ تسيطر عليه قوالب اللغة و أعرافها التركيبية التي يختزنها في ذهنه فيتوهم أنه يستعمل تركيبا، ويكون قد استعمل غيره، فيبني مايليه من التراكيب على ما توهمه لا على ما استعمله، ويرى أن هذا هو ماقصده أبو حيان عندما قال في العطف على التوهم، أنه الكلام في هذا العطف في قالب، وتقديره في قالب". (٢)

إن الباحث فلفل وغيره ممن استخدوا لفظ القياس الخاطئ، لم يكن مقصوداً منهم الإشارة إلى نوع من الخطأ واللحن، بل كلفظ يرادف التوهم في الاصطلاح، بينما ظهر ذات المصطلح عند معاصرين آخرين رافضين لمبدأ التوهم جملةً وتفصيلا، كمن يقول:" إن القياس الخاطئ الذي عبَّرَ عنه أئمة العربية بمصطلحات متعددة أشهرها وأكثرها استعمالاً مصطلحا الغلط والتوهم وقد اختلفت مواقفهم تجاه ما نجم عن القياس الخاطئ أو التوهم من الصيغ، والتراكيب اللغوية على أن الذي يطمئن إليه المرء أن ما أجازوه من هذه الصيغ، والتراكيب نادر جداً ، وهو على ندرته غير مجمع على إجازته عندهم. أما المحدثون من اللغويين العرب، فقد أقر جمهورهم بهذا المبدأ نظرياً، ويميل إلى القول بأن التوهم أو القياس الخاطئ مبدأ علمي له أثره في المسيرة العملية للغة، ولكنه من وجهه نظر معيارية مبدأ غير صحيح"(٣). وعموما فلعل لفظ القياس الخاطيء الذي يميل إليه الدارسون لاقى قبولا سببه الوضوح في المصطلح، فكأنه يعرّف بنفسه، بأنه خطأ في القياس، ويعود بنا للنظر في القياس الذي جرى الخطأ فيه، كما أنه

(١) محمد عبدو فلفل، **التوهم أو القياس اللغوي في الدرس العربي قديما وحديثا**، د.ط، ١٣٩/١

(٢) انظر **المرجع السابق**، ١٤١/١

(٣) **من آثار القياس الخاطئ في اللغة العربية**، صحيفة الفداء، العدد ١٤٨٣٢، ٢٠١٤م، ١-٣

يوحي بعدم قياسيته، وفي ذات الوقت لاينسب الخطأ للغة والتركيب بذاته بل للقياس الذي هو عمل عقلي بشري، واعتمد مبدأ القياس، فهو قياس في غير محله.

إن استعمال المحدثين لمصطلح القياس الخاطئ له أصوله من القديم، فقد استعمل السيوطي عبارة الخطأ في القياس في المزهر، نقلاً عن شرح الفصيح لابن خالوية إذ جاء فيه:"كان الفراء يجيز كسر النون في شتان تشبيها بسيّان وهو خطأ بالإجماع، فإن قيل الفراء ثقة ولعل سمعه. فالجواب: إن كان الفراء قاله قياسا فقد أخطأ في القياس. وإن كان سمعه من عربي فإن الغلط لذلك العربي، لأنه خالف سائر العرب وأتى بلغة مرغوب عنها".(١)

وممن وردت عنده هذه العبارة أيضاً الحريري، إذ إن كتابه "درة الغواص" مليء بعبارة "يوهمون" و "الخطأ في المقايسة" ونحوها. وقد وردت عبارة القياس الفاسد عند العكبري والأنباري والصاغاني وابن هشام، جاء في مغني اللبيب: قيل لبعضهم: مافعل أبوك بحماره؟ فقال: باعِه، فقيل له: لم قلت باعِه؟ قال: لم قلت بحماره؟ فقال: أنا جررته بالباء، فقال: فلم تجر باؤك وبائي لا تجر؟، ومثله أن رجلاً قال لسماك بالبصرة: بكم هذه السمكة؟ فقال: بدرهمان. فضحك الرجل. فقال السماك: أنت أحمق، سمعت سيبويه يقول: ثمنها درهمان. وابن هشام ذكر عبارة "القياس الفاسد" عند حديثه عن أمور يجب أن يحترز منها المبتدئ في صناعة الإعراب. (٢) ومما سبق يمكن القول بأن "القياس الخاطئ" الذي ذكره القدماء جاء من باب الوصف، واستخدمه المحدثون تقعيداً واصطلاحاً.

بروز مصطلح إنجذاب الطبع:

مال بعض المعاصرين إلى استخدام "انجذاب الطبع"، كمصطلح مرادف للتوهم، والأصل في هذه التسمية قصة جاءت في التراث العربي. فقد حكى أبو الفرج الأصبهاني ما وقع في شعر عُمارة بن عقيل الخطفيّ، واعتراضَ أبي حاتم السّجستاني عليه، فقال:" (أنشد عُمارة قصيدة له؛ فقال فيها: الأرْيَاحُ والأمطارُ؛ فقال له أبو حاتم السّجستاني: هذا لا يجوز، وإنّما هو الأرْوَاحُ؛ فقال: لقد جذبني إليها طبعي، فقال له أبو حاتم: قد اعترضه علمي؛ فقال: أما تسمع قولهم: رِيَاحٌ؟ فقال له أبو حاتم: هذا خلاف ذلك،

(١) انظر السيوطي، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، د.ط، ٤٢٩/٢

(٢) انظر الموسوي، **القياس الخاطئ في اللغة العربية**، ٣/٢٢

قال: صدقتَ ورجع. ومثل هذا قول العرب في جمع (عِيْدٍ) : أعْيَادٌ؛ فهو – عند بعض العلماء – على توهّم أصالة الياء؛ لأنّ (عِيْداً) في الأصل: (عِوْدٌ)"، [1] وهو من التوهم الصرفي الراجع إلى توهّم أصالة الحرف.

استخدم هذه التسمية من أوائل المحدثين من علماء المجامع الشيخ عبد القادر المغربي، فبينما اقتصر على جمع النماذج التي تؤيد الاستناد إلى التوهم لتجويز القياس على الألفاظ المتوهم فيها، واقتصر جهده على الناحية الصرفية، فكان يورد من الكلمات مافيه أصالة حرف زائد، فيصرف الكلمة كأن المزيد فيها أصليٌّ، وسماه:"انجذاب الطبع"، ولم يورد من المسائل التركيبية غير مسألة واحدة هي قولهم: اختارَ القومَ زيداً، بمعنى: اختار من القوم زيداً، كما جاء في القرآن الكريم قوله تعالى:﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَاۖ ﴾ [2] وذهب إلى مخالفة النحويين الذين يخرجون المثال والآية على نزع الخافض، مفضلاً عليه مراعاة قاعدة التّوهم. [3]

ثانياً: غزارة التصنيف

لم يكن جميع المحدثين ممن تناولوا موضوع التوهم، قد خصصوا جزءاً من بحوثهم لدراسة أنواعه ومباحثه، فأوائل المحدثين من علماء المجمع كمحمد أمين، اقتصر بحثهم في النصوص على سبيل الاستدلال بالحمل على التوهم تخريجاً يناسب الحكمة والقصد. وأما من ناحية التصنيف فقد كان الحمّوز أكثر من اعتنى بذلك في كتابه، ونتوقف هنا لمناقشة منهجه في ذلك.[4]

من اللافت أن النصوص المتناقلة عن سيبويه ومن بعده في هذا الباب مع كثرتها، قد اجتهد جمهور الدارسين المحدثين أن يجدوا لأغلبها مخرجاً يخرجه من القول فيه بالتوهم فقط ويدرجه فيما يوحي بمسوغ له من القياس على نحو ما، ربما لعدم الاطمئنان إلى تخريج المسائل على محمل التوهم قولاً واحداً بإطلاق، لما فيه من إيحاء بالخطأ والغفلة، ولذلك أدرجت النماذج الواردة من هذا الباب في أبواب

---

(١) عبد الرزاق فرج الصاعدي، **تداخل الأصول اللغوية وتداخله في بناء المعجم**، عمادة البحث العلمي،الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة، ٢٠٠٢م، ٧٢٩/٢

(٢) الأعراف:١٥٥

(٣) انظر الغامدي، **التوهم في آثار الدارسين**، د.ط، ١٣/١-١٤

(٤) انظر الغامدي، **المرجع السابق**، ١٦/١

مختلفة باختلاف الباحثين، وتنوعت طرق التصنيف بحسب درجة قبول الواحد منهم للمفهوم. كما اختلفت النماذج في الكثرة والقلة تبعاً لسعة المفهوم عند عدد منهم وضيقه عند آخرين.[١]

أدرج الحموز مثلاً موضوع الحمل على التوهم في فصل سماه الحمل على المعنى، وشملت الحمل على التوهم، التضمين، الحمل على الموضع، العوامل المعنوية، والحمل على الحكاية. [٢]، ويعود ذلك إلى تأثره بابن جني، حيث قال:"يعتبر الحمل على التوهم والتضمين من مسائل الحمل على المعنى عند ابن جني"[٣]، أما آراءه النحوية فكان يعرض جميع الأوجه الإعرابية الممكنة فلا تخلوا مسألة من وجهين للإعراب على الأقل من ضمنها التوهم، ولا يأخذ بالقول بالتوهم مادامت هناك أوجه أخرى للإعراب، فحمل القرآن على الظاهر أولى من التأويل ما وجد عنه مندوحة.

إن الفصل بين التوهم والمفاهيم المشابهة له ظلَّ معضلة بارزة في الدراسات النحوية المعاصرة، فحتى أولئك الذين خرجوا لنا بمفهوم محدد للتوهم لم يسلموا من هذا الخلط، وإننا نجد عبد الله جاد الكريم الذي سبق وأشرنا لتعريفه للتوهم لم يفصل بينه وبين الحمل على المعنى في مواضع، وبين الحمل على الموضع في مواضع. [٤]

وعلى نحو مختلف من التصنيف يظهر الشيخ محمد علي النجار، وهو أحد علماء المجمع ليفرق بين مسارين للتوهم، فيرى أن التوهم إذا جاء عن العرب، وهو لايصادم شيئا من مقررات العربية وقواعدها العامة فقيل بقياسه. أما التّوهم الذي يفضي إلى أمور مرفوضة في اللغة إلى أمر غير مستحسن فيها فينبغي الحكم على آثاره بالشذوذ، وتضييق أصله فيما ورد عن العرب إذا كان التوهم نفسه على خلاف الأصل. [٥]

وهناك نوع آخر من التصنيف سار عليه عبد الله جاد الكريم، وهو يعتمد على ذكر الأبواب النحوية التي تعود إليها النماذج المصنفة، فيذكر التوهم في باب العطف، لتشمل أنواع العطف المختلفة

---

(١) الغامدي، **المرجع السابق**، ١٣/١

(٢) الحموز، **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، ط٢، ١١٦٥/٢

(٣) الحموز، **المرجع السابق**، ٢/ ١١٩٦

(٤) انظر الغامدي، **التوهم في آثار الدارسين**، د.ط، ١٢/١

(٥) ليلى السبعان، **ظاهرة التوهم عند النحويين**، مجلة البيان، العدد٤٧٨، مايو ٢٠١٠م، ١٢/١

المجرورة والمرفوعة والمنصوبة من الأسماء والأفعال المعطوفة. ثم التوهم في باب التوكيد، والتوهم في باب النعت، وباب الفاعل، وباب المبتدأ، وباب الخبر، وباب جمع المذكر السالم، وباب المثنى، وباب كلا وكلتا، وباب جمع المؤنث السالم، وباب المفعول به، وباب المفعول المطلق، وباب الظرف، وباب الاستثناء، وباب المصدر، وباب الشرط، وباب التذكير والتأنيث، باب حروف الجر، وباب الإضافة، التوهم في نوع"ما"، التوهم في نوع"من"، التوهم في باب إهمال"لا"، التوهم في الممنوع من الصرف، التوهم في باب العدد. [١]ولا يسعنا المقام في هذا البحث إلى عرض نماذجها بالتفصيل، وبهذا يصل عدد الأبواب التي تناولتها مشاهد التوهم أربعة وعشرين باباً. وهذا تصنيف جيد أيضاً وأقل ثقلاً من تصنيف الحموز، ولو قارنا بين التقسيمين لوجدنا أن تقسيم الحموز قد تصل إلى إحدى وعشرين مسألة فقط، لو أننا جمعنا أنواع العطف على التوهم في باب واحد، وبذلك تتقارب التصنيفات.

في المقابل ناقش قاسم الصالح ظاهرة الحمل على التوهم، وشمل تصنيفه في أبواب النحو الرئيسة، واستعمل حركات الإعراب المختلفة، فشمل المجروات، والمنصوبات، من الأسماء، والأفعال، والمرفوعات، والمجزومات، والمركبات، والمفردات، من الجمل والمصادر، وتضمّن عشرَ مسائلَ في الحمل على التوهم. [٢] هذا النسق قريب من الذي قدمه جاد الكريم ويبدو تفوق تقسيم جاد الكريم من حيث التنوع والشمول والاختصار.

وعلى نحو آخر تقدمت الباحثة هدى السراء خطوة للأمام عندما قسمت نماذج التوهم وشواهده تبعاً لتقسيم التوهم إلى نحوي وصرفي. وقسمت التوهم النحوي دون الصرفي إلى قياسي وغير قياسي. وحصرت الباحثة القياسي في مسألة انتصاب الفعل المضارع ب"أن" مضمرة وجوباً بعد واو المعية وفاء السببية، و"أو" التي بمعنى "إلى أن" أو "إلا أن" والفعل المضارع في هذه الحال في تأويل مصدر معطوف على مصدر متصيّد أو متوهّم من الكلام السابق، وهو رأي بعض البصريين وجعلت ماعدا هذه المسألة وتفريعاتها مسائل على التوهم غير القياسي. [٣]وتوافق الباحثة على أن حمل هذه المسألة بهذا التقسيم

---

(١) الغامدي، **مرجع سابق**، ٢٩/١

(٢) انظر قاسم صالح، **ظاهرة الحمل على التوهم في النحو**، د.ط،٤٨/١

(٣) انظر الغامدي، **التوهم في آثار الدارسين**، د.ط، ٢٢/١

هي أولى من مسائل العطف على التوهم الست عشرة عند الحموز، وخاصة في المسائل التي لاتتعدد فيها الشواهد، إلا أن تحديد القياسي من غيره من الأمور التي يصعب الاتفاق عليها.

ومثال على ما أوردته من غير القياسي، ما جاء في تأويل سبع آيات قرآنية، من ذلك قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾ [1] ، بتأويل عطف "كالذي" على المعنى[2]، أي: توهم في قوله تعالى قبل ذلك:" ألم تر إلى الذي حاج"، أنه قيل:أرأيت كالذي حاج. وتشبه هذه المسألة عندها ماروى في كلام العرب بكثرة من العطف على المعنى[3]، كقول الشاعر:

تقي نقي لم يكثر غنيمة بنهكة ذي قربى ولا بحقلد[4]

وهذه المسألة أدرجها الحموز بشاهدها القرآني في موضع عطف اسم مجرور بخافض على آخر مجرور بخافض غير خافضه متوهم فيه الجر بالخافض نفسه، وهي المسألة العاشرة عنده من مسائل العطف على التوهم. [5]

وهناك تصنيف آخر ابتكره سيد محمد رضا ويقوم على أساس العامل، وهو التوهم النحوي والتوهم المعنوي، فالنحوي هو الذي يقوم على وجود العامل أو غيابه، والمعنوي يعني أن هناك معنى واحدا يمكن أن يؤدي بصورتين مختلفتين في اللفظ مما يغير الأثر الإعرابي، اختار المتكلم إحداهما وتلفظ بها، وتوهم إيصال المعنى بالشكل الآخر غير الملفوظ، فيراعي أثر تلك الصورة في الإعراب ويترك أثر ما تقتضي الصورة الملفوظة. [6] وقد سبق التفصيل فيها في الفصل الأول من هذا البحث، وقد ذكر هذا

---

(١) البقرة:٢٥٩

(٢) ذكره ابن حيان في معرض حديثه عن الآية، انظر أبو حيان، البحر المحيط، ٦٣١/٢

(٣) سبق تخريجه، ص:٥٢

(٤) البيت لزهير بن ابي سلمى، انظر الشيباني، أبو عمرو إسحاق، **كتاب الجيم**، د.ط (الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٤م)، ٢٠١/١ ، وأبو الحجاج، يوسف بن سليمان، **أشعار الشعراء الستة الجاهليين**، طبعة آلية، المكتبة الشاملة (د.م، د.ن، د.ت)، ٥٦/١

(٥) الغامدي، **التوهم في آثار الدارسين**، د.ط، ٢٢/١

(٦) انظر ابن الرسول، **ظاهرة التوهم في اللغة العربية**، د.ط، ١١/٩

النوع راشد جراري عند تتبعه لمواضع التوهّم التي عدّها سيبويه وسماه توهّم وجود اللفظ والنطق به، وتوهّم عدم وجوده. [1]

وبناءً على ماسبق يمكن أن نعدد أنواع التصنيف لمواضع لظاهرة التوهم عند المعاصرين إلى التالي:

- تصنيف قائم على أساس الأحكام الإعرابية
- تصنيف قائم على التبويب النحوي
- تصنيف قائم على الاستحسان والشذوذ
- تصنيف قائم على أساس العامل النحوي

(١) انظر راشد جراري، **التوهّم في كتاب سيبويه**، د.ط، ٣٣/١

الفصل الرابع: الموازنة بين آراء القدامى والمحدثين حول التوهم

المبحث الأول: أوجه الاتفاق بين أقوال القدماء والمحدثين

بعد أن تناولت الباحثة نشأة مصطلح التوهم في النحو العربي، وتناول علماء النحو في التراث العربي له، وبعد المرور على هذه الظاهرة في الدراسات الحديثة، تبقى إشكالية الموازنة والتحليل لما تطرقت إليه الفصول السابقة، وذلك عن طريق المقارنة بين الأقوال من حيث القلق في مفهوم التوهم، ثم المقارنة بين العلماء من حيث تصنيف النماذج، ثم استخلاص مميزات وعيوب كل منها، ونبدأ بأوجه الاتفاق في النقاط التالية:

أولاً: تصوّر المفهوم: لقد تبين مما سبق تجلّي مفهوم التوهم عند كثير من القدماء، بالرغم من اختلاف المصطلحات التي استخدموها للدلالة عليه، ولعلّ أكبر دليل على هذا التجلّي والوضوح عندهم عزوف الكثير منهم عن تعريفه وبيان حده، بالرغم من اهتمامهم بالاصطلاحات النحوية.

وكان لفظ الغلط يتردد كثيراً عند القدماء مراداً منهم التوهّم، والربط بين التوهم والغلط ليس بلازم، لأن من معاني التوهّم اللغوية: التمثيل، والتخييل، والتشبيه، والظن، وجاء في لسان العرب: توهم الشيء تخيله وتمثله، كان في الوجود أو لم يكن، وتوهّمت أي ظننت. إن استشهاد سيبويه ببيت زهير القائل:

بدا لي إني لست مدرك مامضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جاءيا [1]

لم يقل به أحد أنه من قبيل اللحن، وكيف يسوغ تلحين أهل اللسان لاسيما زهير، واختلاف النحويين والباحثين فيما يعنيه سيبويه بالغلط، وقول ابن مالك الذي ذهب بتغليط سيبويه لزهير كلام غير مرضي منه عند معظم النحويين كما رده عليه ابن هشام. [2]وكذلك أخذ المعاصرون برأي الفصل بين اللفظين "الغلط" و"التوهم" ويكاد الباحث لايجد من المعاصرين من ينسب إلى سيبويه أنه أراد من لفظ الغلط الخطأ، ونعني بهم من أقر بوجود ظاهرة التوهم نحو الشيخ المغربي، ومحمود أمين وغيرهم. إن ما جعل البعض من القدماء والمعاصرين يرفض القول على التوهم هو ذلك الجمع بينها وبين الخطأ، كما فعل

---

(١) سبق تخريجه، ص:٢٦

(٢) انظر الموسوي، **القياس الخاطئ في اللغة العربية**، د.ط، ٦/٢٢

المعاصر محمد بهجت الأثري إذ قال:"إن السليقة والقانون النفسي الذي يحكمها هو المرجع المعترف بأصالته وسلامته، وإليه يصار ويحتكم في قضايا اللغة، وبه تتعين السلامة، كما يتعين الوهم الذي تورط فيه الخاطئون والواهمون"[١]وعلى غرار مافعله ابن هشام في الرد على ابن مالك قام المعاصرون يردون على من زعم بأن التوهم في النحو لايأتي إلا على سبيل الغلط ولا يبنى عليه، كما فعل محمد أمين فقال إن اللغويين استخدموا التوهم لتشبيه هذا بذاك، وليس له في أصله اللغوي صلة لمعنى الغلط، كما أنه مصطلح نحوي باكر متأصل ليس من مقولات الخالفين. [٢]

ومن ذلك نستنتج أن مبدأ اتفاق النحويين الذين بنوا على التوهم على اختلاف أقوالهم وتعريفاتهم وتصنيفاتهم، كان ارتكازه الأول في الفصل بين معنى التوهم ومعنى الخطأ الذي وقع فيه كثير ممن سبقهم.

ثانياً: تشابه الأمثلة والشواهد:

إن شواهد الحمل على التوهم عند قدماء النحويين كما عرضنا خلال البحث كانت منثورة في ثنايا كتبهم، وقد شملت الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، وقد اشتركت هذه النماذج مع شواهد المحدثين، فنصوص التراث تنقل عبر العصور، لذا فتكاد الشواهد تكون كما هي، مع اختلاف عددها من نحويّ لآخر حسب ما تقتضيه أغراض دراسته.

أما تصنيفها من حيث النوع فقد تفاوت كثيراً بين القدماء والمحدثين، واتفق القدماء والمحدثون في تسمية نوع واحد منه ألا وهو العطف على التّوهم.

الاتفاق في عدم قياسيته:

إن معظم العلماء القدماء والمحدثين خلصوا إلى أن التوهم لايقاس عليه، فأذكر من أقوالهم ماذكره أبو حيان من أن العطف على التوهم لا ينقاس فلا يحمل عليه القرآن ما وجدت مندوحة عنه[٣] ، وذكر مثل ذلك الرأي السمين الحلبي[٤] ، وابن عطية وغيرهم ممن وافقهم. وعلى هذا سارت أقوال المحدثين

(١) الأثري، **مزاعم بناء اللغة على التوهم**، بحث ألقي في مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٦، ٣٣/١

(٢) انظر شوقي أمين، **تحقيق معنى بناء اللغة على التوهم**، د.ط، ٣٦٢/٢-٣٦٣

(٣) أبو حيان، **البحر المحيط**، د.ط، ٦٣٣/٥

(٤) الحلبي، **الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون**، د.ط،٤٤/٤

فمن أقوالهم في ذلك قول عباس حسن:" فإن قهرتنا بعض الأساليب القديمة على الالتجاء إليه وجب أن نقتصر عليه فى الوارد، ونحصر أمره فى المسموع من تلك الأساليب، دون أن نتوسع فيها بالمحاكاة والقياس، إذ لا ضرورة تلجئنا إلى محاكاته". [١]

إلا أن مسائل خلافية كهذه لا تخلوا من الآراء المفردة، فقد قبل القياس من هدى السرّاء التي جعلت أنواعاً من التّوهم تدخل في القياس[٢] ، وكذلك الحمّوز الذي عد كل ماجاء في القرآن من أنواع الحمل على المعنى يمكن أن يقاس عليه [٣]. ولم أعثر على حالات مشابهة في حدود اضطلاعاتي المتواضعة في مصادر هذا البحث.

(١) عباس حسن، **النحو الوافي**، ط١٥، ٦١٠/١

(٢) الغامدي، **التوهم في آثار الدارسين**، د.ط، ٢١/١

(٣) انظر الحمّوز، **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، ط٢، ٣٣٧/٢

المبحث الثاني: أوجه الاختلاف بين أقوال القدماء والمحدثين

الخلاف في مراعاة التصنيف:

لقد تميزت الدراسات المعاصرة التي تناولت موضوع التوهم بمراعاة تصنيف نماذجه وقد تباينت طرق التصنيف كما أشرنا في الفصل السابق، فمنهم من راعى ترتيب الأبواب النحوية ومنهم من راعى العلامات الإعرابية ومنهم من اعتمد على وجود وغياب العامل، ومنهم من جمع النماذج المشابهة بتصنيفات محددة، وكل ذلك مما سهل على الدارس تتبع الشواهد والبحث عن مواضع الخلاف. بينما لم يفرد معظم القدماء أبواباً خاصة للحمل على التوهّم، وتناثرت شواهدهم في أبواب النحو المختلفة، ولعل أوضح الأمثلة على ذلك أنه قد ورد عن سيبويه من الشواهد التي ضمت نصوصاً من شعر العرب ونثرهم، كما أن الشرط الذي صرح به ابن هشام وهو كثرة الاستعمال كان قد ألمح إليه سيبويه وأضمره كل ذلك كان ضمناً في الكتاب في مواضع مختلفة.

وأجد المعاصر محمد جراري قد فصّل في كتابه تلك المواضع التي ذكرها سيبويه، فوجد أن أكثرها كان في باب عطف النسق، وكلها في الغالب مبنية على الكثير المستعمل. (١)

ولعلّ أبرز القدماء الذين عنونوا لهذه الظاهرة ابن جنّي، حيث ذكر في خصائصه باباً سماه:"في أغلاط العرب"، قال فيه:" إنما دخل هذا النحو في كلامهم؛ لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد. (٢) ذكر فيه أنماطاً من الغلط في الألفاظ التي جاءت عن العرب في تصريف الكلمات، وعلّل سبب دخول هذا الغلط في التشبيه لكل واحد منها، من ذلك مثلاً همزهم مصائب. يقول:"هو غلط منهم، وذلك أنهم شبهوا مصيبة بصحيفة"، وهذا الغلط ذكره كذلك سيبويه، وقد رأينا أن الغلط من الألفاظ التي دخلت كثيراً في نماذج الحمل على التوهم، لكن الغلط الذي عنون له ابن جني في كتابه لم يتطرق للمسائل النحوية، ربما لأن مفهوم الغلط كما يظهر من الأمثلة يقتصر على ما جاء في الكلمات لا التراكيب.

---

(١) انظر راشد جراري، **كتاب التوهم عند سيبويه**، د.ط، ٣٦/١

(٢) ابن جني، **الخصائص**، ط٤، ٢٦٧/٣

لم يقف الأمر عند ذلك الباب فحسب، بل إن ابن جني أيضا عنون لبابٍ آخر سماه"الحمل على المعنى"، وهذا هو نظير مصطلح التوهم كما سبق، والغريب أن لفظ "التوهم" لم يعثر في كتب ابن جني، مما يعني أنه آثر مصطلح الحمل على المعنى، ووصفه بأنه غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا. وذكر منها أكثر من خمسة أنواع. (١)

الخلاف في الميل إلى التقعيد:

يتبين للدارس بعد أن يرى جهود المعاصرين الذين عنوا بتصنيف نماذج التوهّم، شيئا من المبالغة لدى البعض في تحديد القواعد، أو مبالغة آخرين من الرافضين في الهجوم على هذه الظاهرة ووصفها بالعار والشناعة.

"وتدل عناية أوائل أئمة النحو بما توهمه المتكلم وما غلب على ذهنه وقت تكلمه أبلغ دلالة على أن النحو على أيدي علمائه الأوائل لم يكن إلا من قبيل التحليل اللساني الدقيق للظاهرة اللغوية، ومن قبيل التأمل في النظام القائم في عقول الجماعة اللغوية، لا أنهم عنوا فقط بالتصويب والتخطئة، أو بمجرد تعليم اللغة لغير الناطقين بها وصيانة اللسان من اللحن والخطأ، من هنا يتضح خطأ الظن أن النحاة صنعوا أقيستهم وقواعدهم سلفاً ثم فوجئوا بخروج النماذج اللغوية الفصيحة عنها، فتمحّلوا التخريج على التّوهم كما تمحّلوا التخريج على غيره وادعوه ادعاءً لتطرد مقاييسهم، أو أن التوهم اخترع اختراعاً للمحافظة على القول بالعامل، كما يشيع بين كثير منهم، ويتضح أيضاً زلل من ينحو نحو التفتيش عن وجه قياسيّ لكل شاذ ولكل ماقيل إن فيه توهّما بوجه ما". (٢)

ولعلّ هذا الميل إلى إيجاد الأقيسة لكل الظواهر اللغوية عند بعض المعاصرين يعود إلى الاتجاهات الجديدة التي تدعو إلى تيسير النحو العربي، فمن المحدثين وأبرزهم إبراهيم أنيس ومهدي الخزومي وتمام حسن ظهر من تبنى فكرة تخليص النحو من الصعوبة والتعقيد، فبرزت دعوات في ضوء المنهج اللساني الغربي أهمها المنهج الوصفي. فالاتجاه الوصفي يدعو إلى إعادة دراسة اللغة بعيداً عن المنهج التقليدي

(١) انظر ابن جني، **المرجع السابق**، ٤١٣/٢

(٢) الغامدي، **التوهم في آثار الدارسين**، د.ط، ٣٥/١

التي بنيت نتائجه من منطلقات فلسفية، فكانت حسب زعمهم بعيدة عن واقع اللغة، مما أدى إلى تقعيده. (١)

الخلاف في تخريج بعض النماذج:

لايخلو الدرس النحوي من مسائل الخلاف التي قد تكون بين المدارس النحوية، أو الآراء المفردة في العديد من المسائل، والتوهم حاله كحال العديد من المسائل الخلافية، فقد يتفق عالمان على القول بالتوهم من حيث المبدأ ويختلفان في نسبته لشاهد دون آخر.وفيما يلي ستسرد الباحثة عدة تحليلات في الشاهد الواحد مع أقوال القدماء وأحد المعاصرين.

المثال الأول: في اتباع المنصوب بالمجرور، وشاهده قول امرئ القيس:

فظلّ طهاةُ اللّحمِ ما بين مُنْضِج صفيفَ شواءٍ أو قديرٍ معجّلِ (٢)

أما القدماء: فقد أجازه البغداديون، والقدير المطبوخ في القدر وهو عندهم عطف على صفيف وخرج على أن الأصل أو طابخ قدير ثم حذف المضاف وأبقي جر المضاف إليه كقراءة بعضهم ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (٣) بالخفض أو أنه عطف على صفيف ولكن خفض على الجوار أو على توهم أن الصفيف مجرور. (٤)

وفي شرح الأشموني:"" قدير": اسم معطوف على "صفيف" المنصوب على توهم جره على الإضافة. (٥)

واستشهد بها بعض المفسرين، يقول السمين الحلبي في سياق تفسيره لقوله تعالى:﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ مثال ذلك قول امرئ القيس فإنهم جعلوه من العطف على التوهم؛ وذلك: أنه توهم

---

(١) عبداوي، **تيسير النحو العربي في ضوء الاتجاه اللساني الوصفي**، د.ط، ٥٣/١

(٢) انظر القرشي، **جمهرة أشعار العرب**، د.ط، ١٤١/١، والفارابي، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، ط٤، مادة صفف، ١٣٨٧/٤

(٣) الأنفال:٦٧

(٤) ابن هشام، **مغني اللبيب في كتب الأعاريب**، ط٦، ٦٠٠/١

(٥) الأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، د.ط، ٣٨٠/٢

أنه أضاف(منضج) إلى (صفيف)، وهو لو أضافه إليه لجره فعطف (قدير) على (صفيف) بالجر توهما لجره بالإضافة"[1]

واختلفت أوجه الإعراب حول هذا البيت إلى أربعة:

الأول: جرّ "قدير" على توهم إضافة اسم الفاعل "منضج" إلى معموله "صفيف"، وهو مذهب ابن مالك والسلسيلي، وأجازه ابن هشام الأنصاري وابن عصفور.

الثاني: جرّ "قدير" حملاً على موضع "صفيف"، وهو مذهب الكوفيين، والبغداديين، ووافقهم عليه السيوطي.

الثالث: جر "قدير" حملاً على الجوار، لـ "شواء"، ذكره ابنُ هشام الأنصاري.

الرابع: جرّ " قدير" على تقدير: حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، والتقدير: "أو طابخٍ قديرًا"، وهو مذهب ابن عصفور والمغاربة.

أما المعاصرون فقد ذكر قاسم الصالح في معرض حديثه عن هذه الأوجه ترجيحه للحمل على التوهم، وتعليله لذلك:"هذه المذاهب الأربعة متفاوتةٌ في كونها وجوهًا صالحةً للإعراب، وأعتقد أنّ المذهب الأول:"الحمل على توهم الإضافة" أوجهُها لأنّ "الحمل على الموضع"، الذي ذهب إليه الكوفيون والبغداديون، لا يكون في هذه المسألة إلاّ على توهم الإضافة، فإذا افترضنا عطف "قدير" بالجر على موضع "صفيف" فإنّ "صفيفًا" لا يكون بموضع الجر إلاّ إذا توهَّمنا إضافته إلى اسم الفاعل "منضج."

أمّا الحمل على الجوار، الذي ذكره ابنُ هشام، في هذه المسألة فقد أنكره في موضع آخر: (القاعدة الثانية: أنّ الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره) .وأمّا حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، وهو مذهبُ المغاربة، وابنُ عصفور، وذلك على تقدير: "أو طابخٍ قديرًا"، فإنَّ "قديرًا" سيكون معطوفًا على اسم الفاعل "منضج"، وليس على "صفيف"، لأن التقدير سيكون :"مابين منضج .....أو طابخ قديرًا"، فالمضافُ المحذوفُ "طابخ" معطوف على اسم الفاعل "منضج " ، والمضاف إليه " قدير"، الذي حلّ محل المضاف المحذوف، سيكون بهذه الحالة معطوفًا على اسم الفاعل ، وليس على معموله،

(١) السمين الحلبي، **الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون**، د.ط، ٣٤٦/١٠

ولا يعطف "القدر" ، على "منضج"، من حيث المعنى ، إلا على سبيل المجاز ، لأن القدر لا يُطبخُ، و إنما يُطبخُ اللّحم الذي في القدر، وكذلك فإن الفاصل بين المعطوف والمعطوف عليه طويل. [1] ولهذا يميلُ إلى المذهب الأول، في الحمل على توهم الإضافة، وهو مذهب ابن مالك.

المثال الثاني: نصب التابع بعد غير على الاستثناء، في قول ابن الأيهم التغلبي:

ليس بيني وبين قيس عتاب ... غير طعن الكلى، وضرب الرقاب [2]

ذكر إعراب هذا الشاهد من القدماء: سيبويه فهو ينسب البيت بالنصب إلى لغة أهل الحجاز، أي نصب (ضرب) وذلك لأن الآخِر ليس من النوع الأول، وذلك قولك: ما فيها أحد إلا حمارا، جاءوا به على معنى ولكن حمارا، وكرهوا أن يُبدلوا الآخِر من الأول، فيصيرَ كأنه من نوعه، فحُمل على معنى ولكن، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم. [3]

وهذا النوع من الاستثناء ما عبر عنه النحاة بالاستثناء المنقطع، واستشهد بالبيت الإمام الطبري في نصب "الظن" في قوله تعالى: ﴿لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [4]، والأماني من غير نوع الكتاب، كما قال ربنا جل ثناؤه: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [5] والظن من العلم بمعزل، وكما قال: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٠﴾﴾ [6].

أما المعاصرون: فقد ذكر عباس حسن أن النحاة يسمون الضبط الناشئ من التخيل السالف: "الإعراب على التوهم" أو"على المحل"، وهو مقصور في باب الاستثناء على المستثنى "بغير"، وأخواتها الأسماء، ولا يجوز في غيرها، ومع جوازه المشار إليه يحسن البعد عنه، وعن التوهم عامة؛ حرصًا على

---

(١) قاسم صالح، **ظاهرة الحمل على التوهم في النحو**، د.ط، ٩٥/١-٩٦

(٢) انظر ابن عبد ربه، **العقد الفريد**، ط١، ٦٣/٤، والراغب الأصفهاني، **محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء**، ط١، ١٧٩/٢

(٣) انظر سيبويه، **الكتاب**، ط٣، ٣١٩،٣٢٣/٢ ٩

(٤) البقرة:٧٨

(٥) النساء:١٥٧

(٦) الليل:٢٠

أهم خصائص اللغة، وتمسكًا بسلامة البيان. [١] فعباس حسن يبدي تحفظاً كبيراً في الأخذ بالتوهم خوفاً على سلامة اللغة، ولكنه لم يجد حرجاً من قبوله في العطف من هذا النوع دون غيره ، وقبل تخريج الشاهد على الإعراب على التوهمّ. أما عدم قياسيته فهو رأي يشارك الغالبية من القدماء والمعاصرين.

المثال الثالث: نماذج من القرآن الكريم:

١- قوله تعالى: ﴿ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴾ [٢]

أما قدماء المفسرين فقد ذكره الزمخشري مشبها العطف في الآية بالبيت الشهير في هذا الباب:

لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ... وَلَا نَاعِبٍ...،[٣]

يقول:"وقرئ يَعْقُوبَ بالنصب[٤]، كأنه قيل. ووهبنا لها إسحاق، ومن وراء إسحاق يعقوب"[٥]

وذكر أبو حيان رأي الزمخشري، معلقاً بأن التوهم لاينقاس، ثم رجح وجهاً فلأظهر عنده أن ينتصب يعقوب بإضمار فعل تقديره: ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوب. [٦] وأبو حيان ممن نقل عنهم الإعراب بالعطف على التوهم في آيات أخرى منها قوله تعالى: ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ مع اقتصاره على ماسمع إلا أن وجدت عنه مندوحة، حيث قال فيها:" والعطف على التوهم لا بد أن يكون المعنى متحدا في المعطوف والمعطوف عليه. ألا ترى إلى قوله: فأصدق وأكن كيف اتحد المعنى من حيث الصلاحية لجواب التحضيض؟[٧]

---

(١) عباس حسن، **النحو الوافي**، ط ١٥، ٣٤٨/٢

(٢) هود:٧١

(٣) سبق تخريجه، ص:٣٨

(٤) قراءة حمزة، وابن عامر، وحفص،انظر الأزهري، محمد بن أحمد، **معاني القراءات**، د.ط (مركز بحوث جامعة الملك سعود، السعودية، ١٩٩١م)،٤٦/٢ ، ونجم الدين، عبد الله بن عبد المؤمن، **الكنز في القراءات العشر**، ط١ (مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٤م)، ٥٠٨/٢

(٥) الزمخشري، **الكشاف في حقائق التنزيل**، ط٣، ٤١١/٢

(٦) انظر أبو حيان، **البحر المحيط**، د.ط، ١٨٣/٦

(٧) أبو حيان، **المرجع السابق**، ١٦٨/٣

والزجاج ذكر الآية بالنصب حملاً على الموضع،[١] وكذلك الفراء جعله من العطف على المحل. [٢]

أما المعاصرون فقد ذكر هذه الآية في كتب الإعراب القرآني عبد الخالق عضيمة في باب سماه العطف على التوهم، دون أن يعلق عليه. [٣] وذكر في هذا الباب أربع آيات لم يرجح القول في أي منها.

٢- العطف على فعل متوهّم يدل عليه الكلام، في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا﴾ [٤]

أما القدماء، فقد جاء في تفسيرهم لقوله"فيتعلمون" أوجه منها العطف على التوهم. وهي: "أن يكون معطوفاً على"يعلمون الناس السّحر" وهو قول الفراء"، [٥] أو "أن يكون في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف.نقل عن سيبويه أن قوله: فيتعلمون، هو على إضمارهم، أي فهم يتعلمون، فتكون جملة ابتدائية معطوفة على ما قبلها عطف الجمل،[٦] أو أن يكون معطوفاً على معنى يدل عليه الكلام، أي: فيأتون فيتعلمون، فيكون من باب التّوهم، وهو وجه ذكره الزجاج وحسّنه". [٧]

وهناك من يرى أن الضمير في"فيتعلمون" عائداً على أحدٍ حملاً على المعنى، وعطف المثبت على المنفي محمول على أن قوله "وما يعلمان" منفي لفظاً، موجب معنىً، لأن المعنى يعلمان السحر بعد قولهما إنما نحن فتنة، وهذا الوجه اختاره الزجاج فقال:" والأجود في هذا أن يكون عطفاً على يعلمان فيتعلمون واستغنى عن ذكر يعلمان بما في الكلام من الدليل عليه"[٨] وذكر أبو حيّان أوجه إعرابه ورجّح الحمل على المعنى:" وتلخص في هذا العطف أنه عطف على محذوف تقديره: فيأبون فيتعلمون، أو يعلمان فيتعلمون، أي على مثبت، أو يتعلمون خبر مبتدأ محذوف، أي فهم يتعلمون عطف جملة اسمية

---

(١) انظر الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق، معاني القرآن وإعرابه، ط١، ٦٢/٣

(٢) انظر الفراء، **معاني القرآن**، ط١، ٢٢/٢

(٣) عضيمة، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، د.ط، ٣/ ٥١٩

(٤) البقرة: ١٠٢

(٥) انظر الفراء، **معاني القرآن**، ط١، ١٨٥/١

(٦) أبو حيان، **مرجع سابق**، ٥٣١/١

(٧) انظر الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، د.ط، ١٨٥/١

(٨) الزجاج، **المرجع السابق**، ١٨٥/١

على فعلية، أو معطوفا على يعلمون الناس، أو معطوفا على كفروا، أو على يعلمان المنفية لكونها موجبة في المعنى. فتلك أقوال ستة، أقربها إلى اللفظ هذا القول الأخير"، [١]

أما من المعاصرين فقد ذكر الحموز الآية وصنفها ضمن أنواع التوهم، ويرجح الحموز القول بالتوهم في هذه المسألة،[٢] ويراها الأقرب عنده، مع أنه كان يكثر من تجنب القول بالتوهم في معظم مسائل هذا الباب، بالرغم من كثرتها عنده، مثال ذلك قوله تعالى:﴿ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا ﴾ [٣] فقد حملها الزمخشري على التوهم، أي:" من نفس واحدة أنشأها أو ابتدأها، وخلق منها زوجها،وإنما حذف لدلالة المعنى عليه"[٤] والأظهر عند الحموز إجازة العطف من غير تأويل التوهّم، أخذا برأي أبي حيّان في أنه لا حاجة إلى تكلف هذا الوجه مع مساغ جواز عطفه على (خلقكم) لأن الواو لا تفيد الترتيب.[٥] ويرى الحموز إن كثيراً من النحويين أغفلوا مسائل العطف على التوهّم، لأن استقصاءهم لما في القرآن لم يكن شاملاً، مكتفين بتدوين شواهد اهتدى إليها بعضهم. [٦]

٣- قوله تعالى:﴿ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗاۚ ﴾ [٧]

يقول سيبويه في علة نصب الشمس في هذه الآية أنه حين قال: " جاعلُ الليلِ "، فقد عَلِمَ القارئُ أنّه على معنى جَعَلَ، " فصار كأَنه قال: وَجَعَلَ اللّيلَ سَكَنًا "، وحَمَلَ الثانيَ على المعنى. [٨] وكذلك حملها ابن هشام على المعنى، فنصب: "الشمس" عنده بإضمار جعل لا غير؛ إلا إن قدر: "جاعل" على حكاية الحال. [٩]

---

(١) أبو حيان، **البحر المحيط**، د.ط، ٥٢٣/١

(٢) انظر الحموز، **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، ط٢، ١١٩٥/٢

(٣) النساء:١

(٤) الزمخشري، **الكشاف في حقائق التنزيل**، ط٣، ٤٦١/١

(٥) انظر الحموز، **مرجع سابق**، ١١٩٩/٢

(٦) انظر الحموز، **مرجع سابق**، ١١٩١/٢

(٧) الأنعام:٩٦

(٨) سيبويه، **الكتاب**، ط٣، ٣٥٦/١

(٩) ابن هشام، **أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك**، د.ط، ١٩٤/٣

وقال العكبري: "وسكناً مفعول جاعل إذا لم تعرفه، وإن عرفته كان منصوباً بفعل محذوف أي جعله سكناً"، أي أن الإضافة إذا لم تكن محضة فاسم الفاعل عامل يفيد الحال، و (سكناً) مفعول لاسم الفاعل. وإذا كانت محضة فاسم الفاعل ملغى يفيد المضي و (سكناً) مفعول لفعل محذوف. وهنا محل الخلاف، فالكسائي قد ذهب إلى أن نصب (سكناً) مع دلالة اسم الفاعل على المضي، خلافاً للبصريين الذين اشترطوا لعمل اسم الفاعل أن يدل على الحال أو الاستقبال، دون الماضي، فإذا دل على المضي فقد ألغي عمله، وهذا ما قادهم إلى أن يقدروا فعلاً محذوفاً ينصبون به (سكناً) على المفعولية، بعد أن ألغوا اسم الفاعل حين قدروا فيه معنى المضي. (١)

ويعلق عليها من المعاصرين سيد رضا ويرى وجود الانفصال والتغاير بين الآية الكريمة ونحو ليس زيدٌ قائماً ولا قاعدٍ فأوجد لهذا التوهم نوعاً جديداً سماه التوهم المعنوي، ومرجع هذا التوهم هو أن الإعراب الذي ليس له عامل في الظاهر ويحتاج إلى عامل مقدر. (٢)

ومن خلال تتبع نماذج كثير من المعاصرين فقد لوحظ أن كثيراً من الذين أنكروا مفهوم التوهم، يعترفون بكثرة نماذجها مثل عبد الله جاد الكريم، الذي أوجد لها تصنيفاً بالرغم من إنكاره لها، ونجد أن الظاهرة أقرها القدماء، وتحرّج من القول بها المتأخرون، وزاد في درجة إنكارها والخوف من إثباتها المعاصرون، وذلك يظهر فيما يتعلق بالدراسات القرآنية المعاصرة كما مر علينا عند الدكتور عبد الخالق عضيمة حين لم يسترسل في موسوعته الضخمة لمواضع التوهم إلا بذكر آياتٍ أربع.

وربما لو حرر المفهوم مما شابه من شبهة الجهل وعدم المعرفة والبعد عن الحكمة لربما اعتُرف بالظاهرة أولاً، ثم لم يخلط بعد ذلك بين تسمية الظاهرة وعلة وجودها، وما كان لينحى نحو تبرئة اللغة العربية والقرآن الكريم منها، ثم لربما فهم المعاصرون بصورة أعمق وأدق طبيعة الدرس النحوي في التراث العربي. (٣)

---

(١) الزعبلاوي، **دراسات في النحو**، د.ط، ٢٤٦/١

(٢) انظر سيد رضا، **ظاهرة التوهم في اللغة العربية**، د.ط، ٨/١

(٣) انظر الغامدي، **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، د.ط، ٥١/١

الخاتمة

وبعد أن أنهت الباحثة فصول هذا البحث لابد من الإشارة إلى الخلاصة التي توصلت إليها من خلال هذا العمل الذي سعت فيه إلى إيجاد أوجه الاتفاق والإختلاف في أقوال عينة من المتقدمين والمتأخرين الذين أقروا بوجود التوهم في النحو وتلخيص القول فيه، لترجيح الآراء المناسبة لتقديم صورة واضحة ومبسطة حول مذاهب النحاة في مسألة التوهم.

أما أوجه الاتفاق فتمثلت فيما يلي:

- تصور المفهوم – الأمثلة والشواهد – القول بعدم قبوله للقياس

وتمثلت أوجه الاختلاف في:

- مراعاة التصنيف – تخريج بعض الشواهد – الميل للتقعيد

وتوصل البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. فيما يتعلق بتمييز مفهوم التوهم: فقد عني أغلب المعاصرين بتقديم معنى التوهم في حديثهم عنه، غير أن المقارنة بين عامة الدراسات توضح أن المفهوم لم يعن بحده اصطلاحياً، إلا القليل منها هي التي سعت إلى ضبط مفهوم محكم للتوهم ، ويمكن تعريفه بأنه: خروج اللفظ الظاهر على خلاف قواعد النحو القياسية، لبيان معنى يقبل صيغة القياس الفصيح، إما بالحذف أو الزيادة.

٢. يمكن تلخيص أبرز آراء مجموعة النحويين الذين تناولتهم الدراسة كالتالي:

- القدماء: إن التوهّم مصطلح أصيل ظهر عند أئمة النحو، وهو أسلوب اعتمده علماء العربية في الوصول إلى المعاني من خلال تأويل الكلام خلافاً لما هو ظاهر، وليس المراد منه الخطأ كما استنتج بعضهم، غير أنهم لم يعنوا بتقديم تعريف محدد له، و إن تاريخ استعمال المصطلح بين اللغويين يعود إلى كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، فإنه قد استعمل في مواضع من كتابه كلمة الغلط قاصدًا منه" التوهم"، ثم أشار سيبويه إلى هذه الظاهرة، وأقرها في ستة أبواب متناثرة من كتابه، وتحدث عنها من القدماء الفراء، والمبرد، والزمخشري، وابن مالك، وأبو حيان، وابن هشام، ضمت نصوصاً من شعر العرب ونثرهم.

- المحدثون: يميل معظم القائلين بالتوهم من القدماء والمعاصرين إلى عدم جواز القياس في مسائل التوهم، كما اختلفت الدراسات النحوية القديمة عن الحديثة في ميلها إلى مزيد من التقعيد في النماذج، وذلك يعود إلى الاتجاهات الجديدة التي تدعو إلى تيسير النحو العربي، واتسم بعضها بالمبالغة في ذلك. وقد اتسمت نماذج كثير من المعاصرين في تحليل ظاهرة التوهم بالاضطراب، فمنهم من أنكر التوهم واعترف بنماذجها، ومنهم من ذكرها بإيجاز شديد وخاصة فيما يتعلق بالدراسات القرآنية المعاصرة.

٣. من خلال الموازنة والتحليل بين المذاهب المختلفة فقد توصلت الباحثة إلى أن:

- اختلفت تصنيفات النحويين لمسائل التوهم، باختلاف مناهجهم إلى مذاهب فمنهم من راعى ترتيب الأبواب النحوية ومنهم من راعى العلامات الإعرابية ومنهم من اعتمد على وجود وغياب العامل، ومنهم من جمع النماذج المشابهة بتصنيفات محددة، وتتفق الباحثة على التصنيف الأخير الذي يعتمد وجود وغياب العامل فهي الأشمل والأكثر ضبطًا واختصارًا، وذلك فيما يخص التوهم النحوي.
- تتعدد المواضع التي يحمل فيها على التوهم، كما ذكرها العلماء، ويمكن أن نعدد من الكثير المستعمل العطف على التوهم، ونصب التابع بعد غير على الاستثناء، ويمكن تقسيم مواضعها إلى شقين رئيسين هما التوهم النحوي، والتوهم المعنوي.
- اتفق القائلون بالإعراب على التوهم من القدماء والمحدثين على الفصل بين معنى التوهم ومعنى الخطأ، وردوا على من زعم بأن التوهم في النحو لايأتي إلا على سبيل الغلط ولا يبنى عليه، وأجمعوا على نوع منه سمي بالعطف على التّوهم.

من خلال نتائج هذه الدراسة، ترى الباحثة بأن موضوع التوهم في النحو بالرغم من سعته وتشعبه، إلا أنه بابٌ من النحو ممتع، والأخذ به لا يعيب الدراسات النحوية كما يصفها الرافضون، بل هو دليل على سمو اللغة العربية، وقدرتها على التشكل والتوائم مع المعاني والدلالات، والعناية به كما ورد يبرز الاهتمام بالجانب التحليلي اللساني الدقيق للظاهرة اللغوية، من قبيل التأمل في النظام القائم في عقول الجماعة اللغوية، وليس فقط بجانب بالتصويب والخطأ.

وقد قطع المعاصرون أشواطًا كبيرة في تقعيد مسائل هذه الظاهرة، إلا أن هناك بعض التوصيات المقترحة للباحثين والمتخصصين بعد هذه الدراسة وهي:

١. تقديم دراسات تقرب مفهوم التوهم للدارسين، ليكون أكثر قبولا لدى الباحث المعاصر.
٢. تزويد المقررات الدراسية ببعض مما يتعلق بموضوع التوهم من الجوانب التي اتفق عليها العلماء.
٣. ضرورة الفصل بين التوهّم في المسائل الصرفية، والنحوية في تناول هذا الموضوع من قبل الباحثين لأن الخلط بينهما من الأمور التي اتسمت بها كثير من الدراسات وأدت إلى صعوبة البحث وفي بعض الأحيان غلبة الجانب الصرفي في التحليل لظاهرة التوهم عامة.
٤. تتبع الدراسات المرتبطة بتناول التوهم كظاهرة في علم اللغة، وعلاقتها بالنظام الصوتي والذهني في المجتمع اللغوي.

فهرس المصادر والمراجع

١. ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، د.ط، (د.م: المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م)

٢. ابن الرسول، سيد محمد رضا، **ظاهرة التوهم في اللغة العربية**، العدد٩، (د.م: جامعة أصفهان، بحوث في اللغة العربية وآدابها، ١٤٣٥هـ)

٣. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، **الأصول في النحو**، د.ط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت)

٤. ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، **مختارات شعراء العرب**، ط١، (مصر: مطبعة الاعتماد، ١٩٢٥م)

٥. ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، **الخصائص**، ط٤، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت)

٦. ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، د.ط، (د.م: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٩٩م)

٧. ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **فتح الباري في شرح صحيح البخاري**، د.ط، (بيروت: د.ن، ١٣٧٩هـ)

٨. ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل، **المحكم والمحيط الأعظم**، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م)

٩. ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، **ضرائر الشعر**، ط١، (د.م: دار الأندلس للطباعة، د.ت)

١٠. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني، **مجمل اللغة**، ط٢، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م)

١١. ابن فارس، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، **تهذيب اللغة**، ط١، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م)

١٢. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، **عيون الأخبار**، د.ط، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ)

١٣. ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي، **شرح الكافية الشافية**، ط١، (د.م: جامعة أم القرى، د.ت)

١٤. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، **لسان العرب**، ط٣، (بيروت: دار صادر، د.ت)

١٥. ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، د.ط، (د.م: دار الفكر للطباعة والنشر، د.ت)

١٦. ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف، **مغني اللبيب في كتب الأعاريب**، ط٦، (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥م)

١٧. ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء، شرح المفصل، د.ط (بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت)

١٨. أبو إسحاق الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، **معاني القرآن وإعرابه**، ط١، (بيروت: عالم الكتب،١٩٨٨م)

١٩. أبو الحجاج، يوسف بن سليمان، أشعار الشعراء الستة الجاهليين، طبعة آلية، المكتبة الشاملة (د.م، د.ن، د.ت)

٢٠. أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن الحسيني البخاري، **فتح البيان في مقاصد القرآن**، د.ط، (بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٩٩٢م)

٢١. أبو بكر البعدادي، أحمد بن علي بن ثابت، **تاريخ بغداد وذيوله**، د.ط، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت)

٢٢. أبو جعفر النَّحَّاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، **إعراب القرآن الكريم**، ط١، (بيروت: د.ن، ١٤٢١هـ)

٢٣. أبو حفص، سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي، **اللباب في علوم الكتاب**، د.ط، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م

٢٤. أبو حيّان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي، **البحر المحيط في التفسير**، د.ط، بيروت، دار الفكر، ١٤٢٠هـ

٢٥. أبو زيد، محمد بن أبي الخطاب القرشي، **جمهرة أشعار العرب**، د.ط، مصر، نهضة مصر للطباعة والنشر، د.ت

٢٦. أبو عبيد، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي، **سمط اللألي في شرح أمالي القالي**، د.ط، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت

٢٧. أبو على، أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، **أمالي المرزوقي**، د.ط، د.م، النسخة الآلية للمكتبة الشاملة، د.ت

٢٨. أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون، **الأمالي**، ط٢، مصر، دار الكتب المصرية، ١٩٢٦هـ

٢٩. أبو محمد القيرواني، مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد، **مشكل إعراب القرآن**، د.ط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ

٣٠. أبو منصور الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، **فقه اللغة وسر العربية**، ط١، د.م، **إحياء التراث العربي**،٢٠٠٢م

٣١. أبو هفان، عبد الله بن أحمد بن حرب المهزمي العبدي، **أخبار أبي نواس**، د.ط، د.م.، د.ن، د.ت.

٣٢. أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله، **الفروق اللغوية**، د.ط، القاهرة، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، د.ت

٣٣. الأبياري، إبراهيم بن إسماعيل، **الموسوعة القرآنية**، د.ط، د.م، مؤسسة سجل العرب، ١٤٠٥هـ

٣٤. أحمد بن موسى بن العباس التميمي، وأبو بكر بن مجاهد البغدادي، **كتاب السبعة في القرءات**، ط٢، مصر، دار المعارف، ١٤٠٠هـ

٣٥. الأزهري، محمد بن أحمد، معاني القراءات، د.ط (مركز بحوث جامعة الملك سعود، السعودية، ١٩٩١م)

٣٦. أسماء عبداوي، **تيسير النحو العربي في ضوء الاتجاه اللساني الوصفي**، د.ط، د.م، جامعة الحاج لخضر، د.ت

٣٧. الأشموني المصري، أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا**، ط١، د.م، د.ن، ٢٠٠٢م

٣٨. الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، د.ط، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م

٣٩. الأصبهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي، **إعراب القرآن للأصبهاني**، ط١، د.م، مكتبة الملك فهد، ١٩٩٥م

٤٠. الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب، **الأصمعيات**، ط٧، مصر، دار المعارف، ١٩٩٣م

٤١. الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله، **روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني**، ط١، د.م، د.ن، ١٤١٥هـ

٤٢. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، ط٣، الأردن، مكتبة المنار، ١٩٨٥م

٤٣. الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، **الزاهر في معاني كلمات الناس**، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢م

٤٤. انظر ابن عبد ربه، شهاب الدين أحمد بن محمد، **العقد الفريد**، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت

٤٥. الباقولي، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين، **إعراب القرآن المنسوب للزجاج**، ط٤، القاهرة، دار الكتاب المصري، د.ت

٤٦. البغدادي، عبد القادر بن عمر، تحقيق: عبد السلام هارون، **خزانة الأدب**، ط٤، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م

٤٧. التنوخي، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر، **تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم**، ط٢، القاهرة، هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٢م

٤٨. الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني، **البيان والتبيين**، ط٢، بيروت، ١٤٢٤هـ

٤٩. جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، المحقق: عبد الحميد هنداوي، د.ط، مصر، المكتبة التوقيفية، د.ت

٥٠. جمال الدين، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، **المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي**، د.ط، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت

٥١. الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، **زاد المسير في علم التفسير**، ط١، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٢٢هـ

٥٢. حمدي الجبالي، **أثر التوهم في بناء القاعدة عند الفراء**، العدد٢، المجلد ١٩، فلسطين، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، ٢٠٠٥

٥٣. الحموز، عبد الفتاح أحمد الحموز، **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، الطبعة الثانية ، د.م، مكتبة الرشد، ، ١٩٨٤م.

٥٤. الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان، **سر الفصاحة**، د.ط، د.م، دار الكتب العلمية ١٩٨٢م

٥٥. الذهبي، شمس الدين بن عبد الله، سير أعلام النبلاء، د.ط (القاهرة، دار الحديث، ٢٠٠٦م)

٥٦. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي، **التفسير الكبير**، ط٣، بيروت، دار الإحياء العربي، ١٤٢٠هـ

٥٧. الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، **محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء**، ط١، بيروت، شركة الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤٢٠هـ

٥٨. رزق الطويل، **التوهم في الدراسات العربية والصرفية**، العدد الأول، د.م، جامعة أم القرى، مجلة كلية اللغة العربية، د.ت

٥٩. الرضي الأستراباذي، محمد بن الحسن، **شرح شافية ابن الحاجب**، د.ط، بيروت، دار الكتب العلمية،١٩٧٥م

٦٠. رمضان صميدة، **دور المعنى في التوفيق بين النصوص اللغوية**، العدد الثامن، د.م، مجلة جامعة السابع من أبريل،٢٠٠٦م

٦١. الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، **الأعلام**، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، د.م، د.ن، ٢٠٠٢م

٦٢. الزعبلاوي، صلاح الدين، **دراسات في النحو**، د.ط، د.م، اتحاد كتاب العرب، د.ت

٦٣. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ط٣، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ

٦٤. ساسي محمد منايطة، **العطف على المعنى أو على التوهم**، العدد الثامن، د.ن، المجلة الجامعة، ٢٠٠٦م

٦٥. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، د.ط، دمشق، دار القلم، د.ت

٦٦. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، **الكتاب**، ط٣، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م

٦٧. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، **الإتقان في علوم القرآن**، ط١، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٩٦م

٦٨. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، د.ط، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م

٦٩. شحات، محمد عبد الوهاب، **مصطلح التوهم في كتاب سيبويه**، ال عدد١٤، د.م، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، ٢٠٠٢م

٧٠. شوقي ضيف، أحمد شوقي عبد السلام، **المدارس النحوية**، د.ط، د.م، دار المعارف، د.ت

٧١. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، **فتح القدير**، ط١، دمشق، دار ابن كثير، د.ت

٧٢. الشيباني، أبو عمرو إسحاق، كتاب الجيم، د.ط (الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٤م)

٧٣. الصاعدي، عبد الرزاق فرج، **تداخل الأصول اللغوية وتداخله في بناء المعجم**، د.ط، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٢م

٧٤. الصبّان، أبو العرفان محمد بن علي، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م

٧٥. صلاح الدين، محمد بن شاكر بن أحمد، **فوات الوفيات**، ط١، بيروت، دار صادر، ١٩٧٤م

٧٦. الطبري، محمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر، **تفسير الطبري**، د.ط، د.م، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ٢٠٠١م

٧٧. الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، **جامع البيان في تأويل القرآن**، ط١، د.م، ٢٠٠٠م

٧٨. عباس حسن، **النحو الوافي**، الطبعة الخامسة عشر، د.م، دار المعارف، ١٤٩٨هـ
٧٩. عبد الله أحمد جاد الكريم، **التوهّم عند النحاة**، ط١، القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠٠١م
٨٠. الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، ط٤، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٧م
٨١. الفراء، أبو زكريا يحي بن زياد بن عبد الله الديلمي، **معاني القرآن**، ط١، مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة، د.ت
٨٢. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، **معجم العين**، د.ط، د.م، دار ومكتبة الهلال، د.ت
٨٣. الفقراء، سيف الدين، **العطف على التوهم بين أصالة القاعدة وغلو النحاة**، مجلد١٣، د.م مجلة المنارة، ٢٠٠٦م
٨٤. القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري، **درة الغواص في أوهام الخواص**، ط١، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١٨هـ
٨٥. قاسم محمد صالح، **ظاهرة الحمل على التوهم في النحو**، العدد ٧٤، الأردن، مجلة مجمع اللغة الأردني، ٢٠٠٨م
٨٦. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، **تفسير القرطبي**، ط٢، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٦٤م
٨٧. القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله، **إيضاح شواهد الإيضاح**، ط١، بيروت، دار الغرب الإسلامي،١٩٨٧م
٨٨. لافي محمد العنزي، **الحمل على التوهم في القراءات القرآنية**، د.ط، د.م، جامعة مؤتة، ٢٠١١م
٨٩. ليلى السبعان، **ظاهرة التوهم عند النحويين**، العدد ٤٧٨، د.م، مجلة البيان، مايو٢٠١٠م
٩٠. المبرد، محمد بن يزيد، **الكامل في اللغة والأدب**، د.ط، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٧م
٩١. المبرد، محمد بن يزيد، **الكامل في اللغة والأدب**، ط٣، القاهرة، دار الفكر العربي ،١٩٩٧م
٩٢. المبرد، محمد بن يزيد، **المقتضب**، د.ط، بيروت، عالم الكتب، د.ت
٩٣. محمد بن المبارك بن محمد بن ميمون البغدادي، **منتهى الطلب من أشعار العرب**، د.ط، د.م النسخة الآلية المكتبة الشاملة، د.ت

٩٤. محمد بهجت الأثري، **مزاعم بناء اللغة على التوهم**، د.ط، دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٩٧٦م

٩٥. محمد سالم محيسن، **الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، ط١، بيروت، ١٩٩٧م

٩٦. محمد سعيد صالح ربيع الغامدي، **التوهم في آثار الدارسين**، د.ط، د.م، مركز البحوث والنشر العلمي بجامعة الملك عبد العزيز، د.ت

٩٧. محمد شوقي أمين، **تحقيق معنى بناء اللغة على التوهم**، د.ط، د.م، مجلة جامعة الدول العربية، أبريل ١٩٧٧م

٩٨. محمد عبد الخالق عضيمة، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، د.ط، القاهرة، دار الحديث، د.ت.

٩٩. محمد عبده فلفل، **التوهم أو القياس الخاطيء عند العرب قديما وحديثا**، العدد ٥٩، الأردن، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ٢٠٠٠م

١٠٠. محمد نوري الموسوي و نجلاء حميد مجيد، **القياس الخاطئ في اللغة العربية**، المجلد٢٢، العدد٤، د.م، مجلة العلوم الإنسانية، ٢٠١٥م

١٠١. محمود السعران، **علم اللغة مقدما للقارئ العربي**، ط٢، القاهرة، د.ن ١٩٩٧م

١٠٢. المكي، الزبير بن بكار، جمهرة نسب قريش و أخبارها، د.ط، (د.م: مطبعة المدني،١٣٨١هـ)

١٠٣. نجم الدين، عبد الله بن عبد المؤمن، الكنز في القراءات العشر، ط١ (مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٤م)

١٠٤. الهروي، محمد بن أحمد بن الأزهري ، **تهذيب اللغة**، د.ط، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م

١٠٥. ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله، **معجم الأدباء**، د.ط، بيروت، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية١٩٩٣م